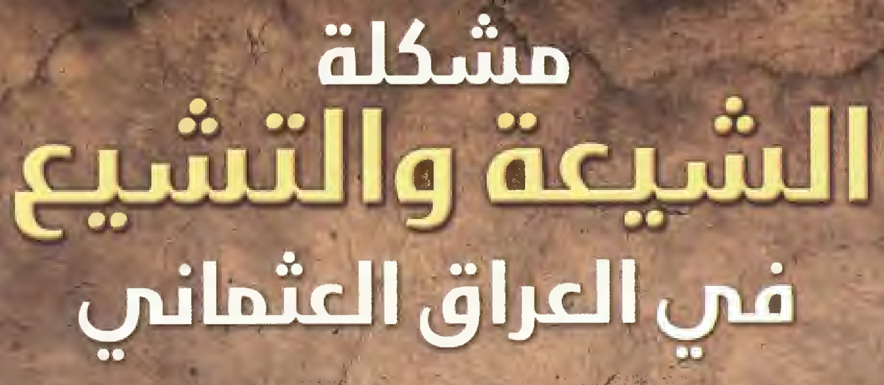


مشكلة الشيعة والتشيع في العراق العثماني

دراسات أكاديمية في الوثائق العثمانية

د. گوكهان جيتين سايا
برفسور في جامعة إسطنبول

د. سليم ديرنگل
برفسور في جامعة البسفور

د. كارين كيرن
برفسور مساعد في جامعة نيويورك

ترجمة وإعداد
علي أبو الطحين

MESOPOTAMIA

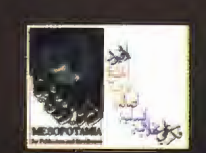
مشكلة الشيعة والتشيع في العراق العثماني

مشكلة الشيعة والتشيع في العراق العثماني

دراسات أكاديمية في الوثائق العثمانية

يحوي الارشيف العثماني كماً معرفياً هائلاً وخزيناً وثائقياً شاملاً للأحداث السياسية والوقائع التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في ولايات العراق والبلدان العراقية على مدى أربعة قرون من الحكم التركي في العراق. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات التركية منذ عدة عقود بتنظيم هذه الوثائق وتوفيرها للباحثين والدارسين، إلا أن تلك الوثائق التاريخية ما زالت بعيدة عن متناول الكثير من الباحثين والمؤرخين العراقيين، إضافة إلى أن معظم هذه الوثائق ما زالت طي الكتمان.

ظهرت في السنين العشرين الأخيرة العديد من الدراسات التاريخية عن العراق بالرجوع إلى الإرشيف العثماني أغلبها باللغة التركية واللغات الأوربية. هذا الكتاب هو مجموعة بحوث أكاديمية عن العراق في العهد الحميدي، اعتمدت - بشكل أساس - على هذه الوثائق من الأرشيف العثماني في الأستانة. تناولت هذه البحوث في محورها قضية برزت بشكل ملفت للنظر في العقود الأخيرة من الحكم العثماني في العراق، وهي مشكلة الشيعة والتحوّل المذهبي في العراق.



مشكلة الشيعة والتشيع

في العراق العثماني



الكتاب: مشكلة الشيعة والتشيع

في العراق العثماني

ترجمة وإعداد: علي أبو الطحين

الطبعة الأولى

2015م

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق ببغداد 2192لسنة 2014

عدد النسخ: 1000

عدد الصفحات: 152 / القياس: 14.5 × 21.5

الناشر

دار ميزوبوتاميا

للطباعة والنشر والتوزيع

بغداد – شارع المتنبي

موبايل: 07905139941

mazin24@ymail.com

الإشراف العام: مازن لطيف

hamawendi@yahoo.com

مشكلة الشيعة والتشيع في العراق العثماني

دراسات أكاديمية في الوثائق العثمانية

د. گوگهان جيتين سايا-برفسور في جامعة إسطنبول

د. سليم ديرنگل-برفسور في جامعة البسفور

د. كارين كيرن-برفسور مساعد في جامعة نيويورك

ترجمة وإعداد: علي أبو الطحين



صورة الغلاف :

تظاهرة احتجاج للإيرانيين المقيمين في كربلاء في أيلول **1906** امام نائب القنصل البريطاني ضد رسوم الإقامة التي فرضتها السلطات العثمانية ، أنظر الصفحة **64** من الكتاب. الصورة بعدسة المصور مرزا محمد كاظم، أصدرها التاجر الهندي عبد العلي أخوان في بغداد في بطاقة بريدية سنة **1907**.

المحتويات

مشكلة الشيعة

النضال ضد التشيع في العهد الحميدي في العراق

الزواج والمواطنة في ولايات الحدود العثمانية في العراق

المقدمة

يحوي الأرشيف العثماني كماً معرفياً هائلاً وخزيناً وثائقياً شاملاً للأحداث السياسية والوقائع التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في ولايات العراق والبلدان العراقية على مدى أربعة قرون من الحكم التركي في العراق. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات التركية منذ عدة عقود بتنظيم هذه الوثائق وتوفيرها للباحثين والدارسين، إلا أن تلك الوثائق التاريخية ما زالت بعيدة عن متناول الكثير من الباحثين والمؤرخين العراقيين، إضافة إلى أن معظم هذه الوثائق ما زالت طي الكتمان.

ظهرت في السنين العشرين الأخيرة العديد من الدراسات التاريخية عن العراق بالرجوع إلى الأرشيف العثماني أغلبها باللغة التركية واللغات الأوربية. هذا الكتاب هو مجموعة بحوث أكاديمية عن العراق في العهد الحميدي، اعتمدت - بشكل أساس - على هذه الوثائق من الأرشيف العثماني في الأستانة. تناولت هذه البحوث في محورها قضية برزت بشكل ملفت للنظر في العقود الأخيرة من الحكم العثماني في العراق، وهي مشكلة الشيعة والتحوّل المذهبي في العراق.

أدركت السلطات العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر التحول والانتشار الواسع للتشيع في العراق، وأيقنت خطورة هذه الظاهرة على مستقبل وجودها في بلاد الرافدين. بينت الوثائق العثمانية المكتشفة قلق الباب العالي وانزعاجه من تلك التقارير التي تصل إلى الحكومة من الولايات العراقية عن ظاهرة التحول المذهبي

المزعوم. فأرسلت الحكومة بعثات إلى بغداد لتقصّي الحقائق على الأرض، ووضع تقارير عن الموضوع، وماهية السبل الكفيلة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

إن الواقع الجغرافي الحيوي لبلاد الرافدين جعلها على مرّ العصور منطقة جذب للأجناس البشرية، ومرتعاً للاستقرار والازدهار الحضاري، وكونه حلقة الوصل بين الشرق والغرب، أصبحت أرض الرافدين مسرحاً للصراعات الإقليمية منذ العصور التاريخية الأولى. هذه الأجناس البشرية القادمة تأتي ومعها معتقداتها ومبادئها وطقوسها، والتي بالتالي تتكيف وتتناغم مع بيئتها الحاضنة. فكان من الطبيعي أن يكون العراق مسرح للنزاعات الفكرية والمذهبية والعقائدية المختلفة عبر العصور نتيجة لتنافس وصراع تلك القوى الإقليمية. فحتى قبل دخول الإسلام إلى العراق، كان هناك نزاعات وحروب دينية وإثنية، تغذيها القوى الإقليمية المهيمنة في تلك المرحلة التاريخية المتمثلة بالفرس والعرب واليهود والرومان والإغريق، إلخ.

لقد بيّنت هذه الدراسات بأن المقتضيات الجيوسياسية للقوى المحيطة بالعراق جعلت منه بوتقة للصراع الإقليمي تاريخياً، كما هو مسرح للصراع الدولي في العصر الحديث. فبروز النزاع المذهبي، السنّي-الشيعي، أو القومي، الكردي-العربي، أو حتى الطبقي، هو نتيجة حتمية لهذا الصراع والتنافس من أجل السيطرة على مقدرات العراق في السابق، كجزء من حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وفي الحاضر، لما يخزنه من ثروة طبيعية هائلة.

هذا الكتاب هو خلاصة لثلاثة بحوث أكاديمية، قُدّمت إلى جامعات بريطانية وأمريكية في الدراسات العليا. تبحث في سياقها

الطرق التي سلكتها الحكومات العثمانية لمجابهة مشكلة الشيعة، والمحاولات التي اتبعتها لمواجهة ومحاربة التشيع في العراق.

البحث الأول أعدّه أستاذ التاريخ البرفسور التركي گوگهان جيتين سايا، كجزء من متطلّبات أطروحة الدكتوراه، قدّمها إلى جامعة مانشستر في بريطانيا في سنة 1996. تتناول الأطروحة الإدارة العثمانية في العراق في العهد الحميدي الأخير من سنة 1890 وحتى 1908، وكانت قضية الشيعة إحدى المشاكل البارزة التي واجهت الحكومة العثمانية في تلك الفترة. ووضع جيتين سايامقالة باللغة الإنكليزية عن الموضوع بعنوان: "الخليفة والمجتهدون، السياسة العثمانية اتجاه الطائفة الشيعية في العراق في نهاية القرن التاسع عشر" في مجلة "دراسات الشرق الأوسط" في سنة 2005. كما أصدر كتاباً عن أطروحته في سنة 2006، بعنوان: " الإدارة العثمانية في العراق 1890-1908".

والبحث الثاني وضعه البروفسور سليم ديرنگل من جامعة البوسفور في إسطنبول وهو دراسة عن أسلوب الدعاية المناهضة للشيعة الذي اتخذته الحكومة العثمانية لمحاربة التشيع، وقد نشر ذلك في مقالتين الأولى في قسم دراسات الشرق الأدنى في جامعة كولومبيا في نيويورك في تشرين الأول 1989، والثانية في دورية "عالم الإسلام" الألمانية الصادرة في برلين سنة 1990، بعنوان: " النضال ضد التشيع في العهد الحميدي في العراق: دراسة في الدعاية العثمانية المضادة."

أما البحث الثالث؛ فهو أطروحة لنيل الدكتوراه، تقدمت به البروفسور المساعد السيدة كارين كيرن إلى جامعة كولمبيا في نيويورك سنة 1999 بعنوان: "حظر الزواج بين السنّة والشيعة في الإمبراطورية العثمانية: دراسة في الإيديولوجيا"، وهي تتناول قضية حقوق المرأة في

الجنسية والمواطنة، وخضوعها للظروف الجيوسياسية. نشرت كارين كيرن مقالة عن البحث في مجلة الدراسات العربية في سنة **2007**، وأخيراً في كتاب بعنوان: " مواطن الإمبراطورية: الزواج والمواطنة في ولايات الحدود العثمانية في العراق" سنة **2011**.

هذه البحوث الثلاث، وإن اختلفت من حيث الأطر والسياق، إلا أنها تشترك جميعها بالرجوع إلى الوثائق عينها، وتتناول جوهرياً نفس القضية مع بعض الزيادة والنقصان هنا أو هناك. لذلك قد يرى القارئ تكراراً لبعض المواضيع والتقارير في صفحات الكتاب، وهو أمر لابد منه، فالبحوث نشرت أصلاً من باحثين مختلفين، وفي أوقات مختلفة. ومن الملفت أن نرى في بعض الأحيان ثمة اختلافات واضحة بين استقراءات الباحثين حتى عندما يتناولون ذات الوثيقة.

القضية الطائفية والمذهبية في العراق كما تبيّن هذه البحوث هي قضية سياسية ودعائية، الهدف منها السيطرة والنفوذ لهذه القوى الإقليمية والدولية على مقدرات العراق ضمن المتطلبات الجيوسياسية لهذه القوى المتحاربة ومصالحها الاستراتيجية. فمن مصلحة هذه القوى الخارجية توفير المناخات اللازمة لإدامة هذا النزاع والصراع المذهبي. ولو لم يكن هناك سُنّة وشيعة في مكوّنات العراق لديمومة النزاع لتم استغلال قضية أخرى بين مكوناته، ربما على شكل صراع إثني، أو طبقي، إلخ .. من أجل خلق هذه أجواء اللازمة للنفوذ والسيطرة.

إن التعليم ورفع الوعي الفكري والسياسي والديني للجماهير إضافة إلى التقدم الاقتصادي والقضاء على الفقر هو السبيل الوحيد للنهوض بعراق خال من الطائفية السياسية والاجتماعية والصراعات المذهبية والإثنية، وبناء وطن شامخ واحد موحّد، يقف بالضدّ من مشاريع قوى الاستغلال والنفوذ الإقليمية والدولية.

يجب أن لا تخيفنا المشاكل المذهبية والعرقية والطبقية .. فإخفاؤها ليس حلاً لها .. بل كشفها ودراستها ووضع الحلول العلمية والعقلانية السليمة هو الذي يفضي إلى التفاهم والوئام، ويقضي على التطرف والتخندق.

المجتمع العراقي مجتمع متعدد الأجناس والمذاهب، هكذا كان، وهكذا سيكون. وعلى المثقف العراقي دور كبير في التوعية والنهوض بالمجتمع وبالأمة، وأن لا يترك فضاء الحرية والمناخ الديمقراطي لثلة من الجهلة والمتخلفين يقودون البلاد والأمة نحو الهاوية.

أتمنى أن يكون نشر هذه الدراسات يمثل خطوة لكشف اللثام وبيان ومعرفة حقيقة الأساليب السياسية والمناهج الدعائية للتنافس الإقليمي والدولي للهيمنة والسيطرة والنفوذ على العراق ومقدراته.

علي أبو الطحين



مشكلة الشيعة

كوكهان جيتين سايا



مقدمة

لم تكن الحكومة العثمانية تعد إحصائيات للسكان على أسس طائفية ومذهبية بين المسلمين، لهذا لم يكن من الممكن معرفة العدد الحقيقي للمسلمين الشيعة في العهد العثماني. لكن ولايتي بغداد والبصرة في العراق كانتا موطناً أساسياً للسكان من المسلمين الشيعة الناطقين بالعربية، وكان واضحاً أنهم يشكّلون أغلبية مطلقة في هاتين الولايتين[1]. في سنة **1920**، قدر أن الشيعة يشكّلون ما نسبته **56** بالمائة من نفوس العراق في الولايات العثمانية الثلاث (بضمنها الموصل).

وبالنظر إلى التحول المستمر في خلال القرن التاسع عشر من المذهب السنّي إلى التشيع، وازدياد أعداد المواطنين الشيعة على حساب المذهب السنّي في العراق، تبلورت مشكلة سياسية خطيرة للسلطات العثمانية في ذلك الوقت. فالدولة العثمانية كانت دولة سنّية، وفيها أتباع من الشيعة الذين لا يمكن الوثوق بهم. وكذلك من حيث المبدأ، لا يعترف المسلمون الشيعة بادعاء العثمانيين بالسلطان كخليفة للمسلمين، وهذا ما كان يؤكد عليه وباستمرار السلطان عبد الحميد لإعطاء الشرعية لنظام الحكم العثماني. نتيجة لذلك، وباختصار، كان ينظر إلى الشيعة بأن ليس لهم ولاء للدولة العثمانية.

وكان للمشكلة أبعاد دولية كذلك، فالعراق له حدود مع إيران، وهي دولة شيعية، لها مصالح وادعاءات تاريخية ودينية، وكانت على مدى

1- من أفضل التقديرات المنشورة في ذلك الوقت للفرنسي فيتال غينيت في سنة **1894**، حيث أعطى الأعداد كما يلي: بغداد (**309** ألف سنّة ، **480** ألف شيعة)، البصرة (**276** ألف سنّة، **663** ألف شيعة). أنظر:

Guinet, La Turquie D'Asie, III,

قرون قد دخلت في حروب عديدة مع الإمبراطورية العثمانية، من أجل السيطرة على العراق. وحتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في الوقت التي كانت فيه الدولة الإيرانية دولياً ضعيفة، كان للسلطات العثمانية اعتقاد راسخ بأن إيران تشكّل مصدر تهديد عسكرياً، خصوصاً إذا ما قامت روسيا باحتلال الأناضول. إضافة إلى أن مشكلة تخطيط الحدود العثمانية-الإيرانية كانت مصدراً دائماً للتوتر.

وبحكم الجوار، كان هناك اتصالات دائمة بين العراق وإيران، فالعراق يضم أهم المراقد الشيعية المقدسة التي تقع في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، والتي تعرف جميعها بالعتبات. في القرن الثامن عشر، أصبحت العتبات مركزاً للمدرسة الأصولية للفقه الجعفري، الذي منح العلماء دوراً سياسياً كبيراً، وهذا حافظ على دور العتبات الريادي كمركز للسلطة الدينية على طول القرن التاسع عشر. فأغلب المجتهدين الشيعة البارزين كانوا يقيمون ويدرسون هناك، أو على الأقل، درسوا هناك قبل أن يعودوا إلى إيران.

ففي سنة **1903** على سبيل المثال، كان هناك **2000** شخصاً في النجف، و**200** في كربلاء، يدّعون بأنهم مجتهدون. لكنْ؛ بحسب القنصل البريطاني العام في بغداد، لم يكن هناك أكثر من **41** مجتهداً حقيقياً في المدينتين كلتيهما[1].

وعلى أي حال، كان هناك مع هؤلاء المجتهدين أعداد كبيرة من الملالي والمبلغين (اخوندات)، إضافة إلى الطلاب الذين يقيمون في

1- جون غوردن لوريمر : دليل الخليج ، الطبعة الإنكليزية صفحة **2363**.

المدينتين. وحسب غينيت كان هناك ما مجوعه 34 مدرسة (حوزة) شيعية و 1710 من الطلاب في العتبات.

لقد لعب المجتهدون في العتبات دوراً كبيراً في السياسة الإيرانية، أولاً في قضية احتجاجات التنباك في 1891-1892، ومن ثم؛ في 1902 وما بعدها، خصوصاً في سنوات الثورة الدستورية في إيران بين 1905 و1911. إضافة إلى ذلك، كان هناك أكثر من أربعين ألف من الإيرانيين في العتبات المقدسة من طلاب وزوّار وتجّار. ففي كل عام تأتي أعداد مهمة من الزوار تتأرجح بين الثلاثين إلى مئة ألف زائر من إيران والهند لزيارة الأماكن المقدسة في المدن العراقية، أو يأتون بجثامين أقربائهم للدفن في المدن المقدسة.

كما كان للبريطانيين روابط في العتبات، ليس - فقط - بسبب الأعداد الكبيرة من الشيعة القادمين من الهند البريطانية للزيارة والإقامة في المدن المقدسة، وإنما كذلك الاتصال المباشر للحكومة البريطانية مع المجتهدين من خلال "وصية الأودة". فالوصية كانت قد تأسست من قبل ملك الأودة في الهند، وهي منحة مالية خيرية سنوية توزع في العتبات. وبعد ضم حكومة الهند البريطانية لملكة الأودة في الخمسينيات من القرن التاسع عشر، أصبحت لبريطانيا المسؤولية المباشرة لهذه الوصية، وأصبحت الأموال تنقل بيد القنصل البريطاني العام في بغداد لتسليمها إلى اثنين من المجتهدين المعيّنين أحدهما في النجف، والآخر في كربلاء. لهذين المجتهدين المعتمدين كانت الوصية مصدر أساسي للهيبة والنفوذ، وبشكل غير مباشر، كانت قناة مهمة كذلك للنفوذ البريطاني. فبعد سنة 1902 بدأت بريطانيا تنظر إلى المجتهدين كعامل مؤثر في سياستها اتجاه إيران، لما شكّلته قضية

الصراع في أواسط آسيا من تعقيدات بسبب التطورات الجديدة في السياسة الداخلية الإيرانية. كان أيضاً هناك أموال من التبرعات تصل من إيران والهند إلى العتبات المقدسة، فالحكومة الإيرانية على سبيل المثال وضعت منحة سنوية إلى الأضرحة في النجف وكربلاء والكاظمية.

وبسبب هذه التبرعات الخيرية ووصية الأودة كان العلماء الشيعة يتمتعون بثروة ورخاء كبيرين، يمنحهم نفوذاً واسعاً في العراق خصوصاً بين العشائر. فأصبح من خلال تلك الحوزات الراسخة في المدن المقدسة والملالي الشيعة الذين يدورون بين سكان العشائر هناك انتشار واسع للتشيع في المنطقة. فليس من المستغرب، بسبب توزيع المجتهدين لتلك الكميات الكبيرة من الأموال إلى طلاب الحوزات والى الفقراء، أن ينجذب للتشيع بعض من رجال العشائر، خصوصاً الذين توطنوا حديثاً، وكذلك بعض من سكان المدن. كما بينت ذلك غرترود بيل في سنة 1920[1]:

لعلها تكون دراسة تاريخية مثيرة، إذا توفرت المصادر، لمعرفة كيف انتشرت عقيدة التشيع في بلاد الرافدين. بالتأكيد، كان ذلك الانتشار يعود إلى حماسة العاملين في الفكر الشيعي خلال المائة سنة الأخيرة. فمثلاً، تحولت مجموعات كبيرة من قبائل الزبيد (...) إلى التشيع حوالي سنة 1830 بتأثير أحد المجتهدين الشيعة المعروفين، الذي مازال أتباعه يهيمنون على الحالة السياسية في الحلة. ومن البليغ أن يبقى أنسابهم من قبائل الدليم والعبيد في الشمال، الذين ابتعدوا قليلاً عن التأثير المقنع للأماكن المقدسة، على المذهب السنّي. والتقديرات تشير إلى أن العملية ما زالت مستمرة، فإحدى قبائل المنتفك البدوية، وهي

1 –Gertrude L. Bell, Review of the Civil Administration of Iraq, (London, 1920), p. 27.

الشـريفات، ربمـا تحولـت حـديثاً (والبـدو بالعـادة أكثـر نزعـة للبقـاء علـى المذهب السـنّي مـن الفلاحـين المتوطنين) ؛ ومثـال آخـر، عشـائر السـهيم مـازال منـهم سـنّة، وهنـاك أمثلـة عـن تحـول بعـض العوائـل السـنّية مـن السـعدون، وهـم مـن الأشـراف، ولهـم نسـابة مـع أشـراف مكـة، وهـم مـن السنّة الأقحاح.

ومـن جهـة أخـرى، هنـاك بعـض الشـواهد علـى إضـعاف المؤسسـة السنّية في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نتيجة إدخال سياسـة التنظيمـات المركزيـة في الدولـة العثمانيـة؛ حيـث أدى ذلـك إلى تنـاقص إيـرادات الوقـف مـن الأراضـي التـي كانـت تـدعم المدارس السـنّية والعلمـاء، وتحوّلها - بشـكل تـدريجي - إلى خزينـة الحكومـة. فكـان مـن نتيجـة ذلـك انخفـاض القـدرة الماليـة، وبالتـالي؛ ضـعف المـدارس الدينيـة السنّية.

الفصل الأول

كان دار الخلافة على دراية بالتمدّد الشيعي بين العشائر في العراق قبل عهد السلطان عبد الحميد، لكنها لم تكن تشعر بأهمية معالجة ذلك، كما أصبح الأمر بعدها. في سنة 1862 على سبيل المثال، كتب والي بغداد محمد نامق باشا إلى إسطنبول عن الأمر، وطلب إرسال عالم دين سنّي إلى المنطقة. في السنين التالية، يبدو أن الأمر اكتسب بعض الأهمية، وكان أحد الأسباب الرئيسية لتعيين مدحت باشا والياً لبغداد في سنة 1869 هو قلق دار الخلافة من ظهور المدّ الشيعي في المنطقة. وأظهرت زيارة شاه إيران إلى العتبات المقدسة بين كانون الأول 1870 و كانون الثاني 1871، حجم المشكلة بوضوح، مما أثار قلق واهتمام السلطات العثمانية. إلا أن الأمر خفت بعض الشيء، ولم تول الإدارة العثمانية أهمية كبيرة للموضوع في السنوات الخمسة عشر التالية، باستثناء بعض التقارير عن الشؤون العراقية قدّمت إلى السلطان عبد الحميد قبل سنة 1885 التي تطرّقت إلى مشكلة الشيعة. لكنّ؛ بعد العام 1885 تغيّر الموقف كلياً، فأصبحت التقارير تؤكد - وبإصرار - على مشكلة التمدّد الشيعي في المنطقة.

ظهرت أول علامات تأجيج خطورة المد الشيعي في العراق في سنة 1885، حين أثارت قضية صدور كتيب بعنوان "الرسالة الحسينية" وانتشر في إسطنبول؛ حيث تناولت الرسالة الفكر الشيعي. علمت

السلطات العثمانية بظهور الكتيب في آب 1885، حينما أحضر الشيخ أحمد ضياء الدين أفندي، وهو شيخ معروف من النقشبندية-الخالدية، نسخة من الكراس إلى القصر. وحالما استلم السلطان تلك النسخة استشار الحجة إسحق أفندي، صاحب الكتب العديدة في المعتقدات والبدع الإسلامية، وطلب منه أن يضع له تقريراً عن الموضوع. ومن خلال هذا التقرير، أصبحت تعرف لأول مرة اهتمام القصر بقضية مشكلة الشيعة في العراق.

في هذا التقرير، وصف الحجة إسحق أفندي بالتفصيل محتوى كتيب "الرسالة الحسينية"، وذكر أنه: "حتى قبل العشرين سنة الماضية، كان غالبية سكان العراق هم من أتباع المذهب السنّي" ولم يكن على دار الخلافة أيّ خوف من التهديد الإيراني، لكن:

خلال 15 أو 20 سنة الماضية، قام والي بغداد بطلب من وزارة المالية بإيقاف إعطاء القرى إلى رجال الدين، وكانت النتيجة ذلك تهميش العلماء ورجال الدين في ولاية بغداد. بينما هناك ما بين 5000 إلى 6000 من طلاب الدين الإيرانيين في المدن الثلاث (العتبات) وفي النجف وكربلاء يتوزّعون بين القرى وبين القبائل؛ ليغرس في ذهنهم ويعلمهم الفكر الضار في مثل هذا الكراس. وبالنتيجة؛ بقي السنّة في العراق في سبات (...)، وبهذا؛ أصبح هؤلاء – بالطبع الآن – جيشاً لإيران.

يبدو من تقرير الحجة إسحق أفندي بأن "الرسالة الحسينية" لم تكن فريدة. فهناك كتيبات مشابهة عديدة تدعو للفكر الشيعي كانت متداولة في 12 سنة الأخيرة، كما أوضح، لهذا؛ اقترح تشكيل لجنة خاصة للتعامل مع مثل هذه المطبوعات. وحذر الحجة إسحق أفندي بأن هذا الأمر لا يقتصر على العراق، وأن استمرار السياسة الخاطئة السابقة للحكومة العثمانية

يعرّض ولايات مثل الأناضول والبلقان للمخاطر. " (فمنذ) أن تغيير الدور المفيد لرجال الدين، وظهر تدخّل وزارة التعليم في أراضي الأوقاف، ضعف - بالتالي - دور رجال الدين في تلك المناطق أيضاً."

انزعج السلطان عبد الحميد من الأمر، وأصدر تعليماته إلى الصدر الأعظم بمصادرة جميع نسخ هذا "الكراس المثير للفتن"، واقترح على الشيخ أحمد ضياء الدين أفندي بأن يطلب من المشيخة بوضع كتيب للرد عليه.

في السنّة التالية، عاد اهتمام الحكومة العثمانية بالمشكلة الشيعية بعد الاضطرابات التي وقعت بين السنّة والشيعة في سامراء؛ حيث كان المجتهد الشيعي الأكبر المرزا حسن الشيرازي قد انتقل إليها منذ سنة 1874. ففي حزيران من سنة 1886، تقدم السفير الإيراني ميرزا محسن خان إلى دار الخلافة بطلب مقابلة خاصة مع السلطان، وشدد على ضرورة طرد بعض الأشخاص من سامراء. ادعى محسن خان بأن مفتي سامراء السنّي قد لعن الشيعة في خطبة الجمعة، فطلب بطرد كل من المفتي والنقيب ومدير البلدة واثنين آخرين، لأنهم يسيئون معاملة الشيعة في المدينة. وفي ذات الوقت، طلب السفير من السلطان بالإذن لإعمار تربة الإمام علي في النجف.

طلب السلطان المشورة من الصدر الأعظم كامل باشا، الذي أخبره بأن التحقيقات الجارية من قبل ولاية بغداد لم تنته بعد، وبالتالي؛ تؤجل الإجابة على الطلبات الإيرانية حتى اكتمال التحقيق. وأوضح الصدر الأعظم أن التحقيقات الأولية لوالي بغداد جاءت برفض هذه الادعاءات على أنها معلومات مغلوطة، لكنْ؛ تحت إصرار محسن خان على الأمر، كتب كامل باشا إلى قائد الجيش السادس في بغداد بإجراء تحقيق آخر.

وكانت إجابة الجيش السادس بتأكيد إنكار الوالي للحادث برمته. لكن السفير الإيراني لم يقتنع بالأمر. فطلبت دار الخلافة هذه المرة أن يشارك القنصل الإيراني في بغداد بلجنة تحقيق ثالثة، واستمرت اللجنة بعملها حتى نهاية تموز 1886.

من جهة أخرى، في 13 تموز 1886، أخبر السلطان عبد الحميد، بعد مشاوراته مع مجلس الوزراء، كامل باشا بأن تعمير تربة النجف يجب أن تقوم بها الحكومة العثمانية وليست حكومة الشاه. ولا مانع إذا رغب الشاه إرسال بعض الهدايا والحليات إلى العتبات. إلا أن محسن خان اعترض على ذلك، وطلب مراجعة الحكومة العثمانية للأمر، على اعتبار أن للشاه موقعاً خاصاً لذلك. فرضخ كامل باشا للأمر، على اعتبار أنه جرت العادة بقيام شاه إيران بإعمار التربة المذكورة، إضافة إلى أن التنازل يعطي انطباعاً جيداً وإرضاء للشاه.

استمرت الحكومة الإيرانية وبإصرار بطلب طرد بعض الأشخاص من سامراء. في أواخر تشرين الأول 1886، أمر السلطان عبد الحميد الصدر الأعظم كامل باشا للتوصل إلى قرار بهذه القضية، وإغلاق هذا الملف. أجاب كامل باشا بأن نتائج التحقيق الأخير الذي قام به قائد الجيش السادس عن طريق ممثل خاص، ووصل إليه في تلغراف، بأن السنّة في المدينة ينفون ما اتهم به مفتي سامراء بحق الشيعة. وأضاف القائد إلا أن التوتر والإشاعات الاستفزازية مازالت تحوم في المدينة، بسبب أفعال القنصل الإيراني وبعض الشيعة، وبالخصوص، نتيجة العداء المستمر بين المفتي إبراهيم أفندي وميرزا محمد أفندي (شيرازي)، المجتهد الأعلى. وحذر المشير باستحالة تهدئة الحالة مادام وجود هذين الشخصين في المدينة. وبالنظر إلى حقيقة إعطاء إيران أهمية خاصة

لهذه الحادثة، أصبح كامل باشا مهتماً بإجراء تحقيق آخر رسمي قبل الوصول إلى أي قرار، واقترح تعيين مفوّض خاص إلى بغداد لمعالجة القضية، وكذلك لوضع إصلاحات سياسية عامة في العراق:

تعيين شخص مقتدر، وإرساله إلى بغداد من أجل إجراء التحقيقات المناسبة ولوضع الإجراءات والإصلاحات اللازمة لولاية بغداد، ولإعداد وتقديم تقرير يتضمن تفاصيل التدابير المطلوبة.

في الوقت ذاته، في أواخر آب 1886، بدا أن السلطان عبد الحميد استشار الميرزا حسن شيخ الريس[1]، أحد الإيرانيين المنشقّين والمقيم في إسطنبول، عن طريق اثنين من المقرّبين، جواد باشا و يوسف رضا باشا. وبحسب روايتهم، أن الشيخ الريس أبدى كل الترحيب والرغبة لمقترح السلطان بإزالة كل العداوة بين الشيعة والسنّة، وطلب كتابة رسالة والاتصال مع المجتهدين في إيران لهذا الغرض. وكذلك يبدو أن عبد الحميد طلب رأي كل من جواد باشا ورضا باشا بالموضوع. فكتب جواد باشا، وهو عالم معروف ووزير عدلية سابق، في تقريره بأنه يدعم بشكل مطلق الدعوة إلى الوحدة السنّية-الشيعية. وبعد ما أوضح التطور التاريخي والوضع الحاضر للمذهب الشيعي أشاد جواد باشا بفكرة الوحدة السنّية-الشيعية والاتحاد (الاتفاق والاتحاد) ضد "استبداد و سيطرة الدول النصرانية" من خلال السلطات المعينة للخليفة (السلطان) والمجتهدين الشيعة. ودعا جواد باشا إلى بعض الشروط لتحقيق ذلك: الأول، لابد من تعمير قبور آهل البيت في المدينة المنورة، وإرسال الهدايا إليهم، ولأهل البيت أهمية كبيرة للشيعة كما عند السنّة.

1- منحه السلطان عبد الحميد وسام مجيدي من الدرجة الأولى. نشر فيما بعد رسالة عن الوحدة الاسلامية وطبعت في بومبي في 1894-1895.

ثانياً، لابد من كسب المجتهدين الشيعة في العتبات إلى المذهب السنّي، أي إلى الإمبراطورية العثمانية. ثالثاً، إجراء بعض الأشغال العامة للعتبات المقدسة.

وفي تقرير آخر غير مؤرّخ وبدون توقيع، يبدو أنه قدم من قبل يوسف رضا باشا[1]، وهو سفير سابق في طهران وكان قد تحوّل إلى المذهب الشيعي، شدّد الكاتب على رغبة السلطان بالتقارب السنّي-الشيعي. وبعد إعطاء نبذة تاريخية وتوضيح الأسس وأصول المذهب الشيعي، يصف يوسف رضا باشا العلاقة بين العلماء الشيعة وحكام الأسرة القاجارية، ودور العلماء في الحياة السياسية في إيران. وأوضح أن تأثير المجتهدين أكثر ألف مرة من تأثير الشاه في إيران. لهذا؛ يحاول الشاه على الدوام إعمار العتبات المقدسة، وبسبب معارضة المجتهدين لم يستطع الروس إدخال القوانين والإصلاحات الأوربية إلى إيران. وبين أن معظم المجتهدين يعيشون في الإمبراطورية العثمانية، وأنهم يستطيعون بإشارة لإثارة الشعب بالثورة ضد الشاه في خلال **24** ساعة، ويستطيعون إجبار الحكومة الإيرانية على كل مطالبهم. وحتى الروس، هم على دراية بقوة وتأثير العلماء في إيران، فيبعثون لهم بالهدايا، ويقدمون لهم الاحترام من أجل تأثيرهم في الشؤون الإيرانية، وفي الوقت نفسه، لتهدئة المواطنين الشيعة في داغستان. لذلك يظن أن أهمية المجتهدين للدولة العثمانية أكثر من أهميتهم لروسيا. وأشار على الرغم من أن الاختلافات بين السنّة والشيعة هي خلافات قديمة، إلا أنه لم يكن هناك عداء؛ ليمنع وحدتهم حتى في العصور الإسلامية الأولى.

1- يوسف رضا باشا (**1826- 1894**)، سفير تركيا لدى إيران تحول الى المذهب الجعفري خلال عمله في طهران.

إن الظـروف السياسـية هـي الـتي سـبّبت العـداء المتبـادل في أيـام السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوي، بسبب النـزاع السياسـي بين الدولتين، فأصبح التشيّع مبرراً لوجود الدولـة الفارسـية، بينما اتجـه العلماء العثمانيين إلى حد اتهام الشيعة بالكفر. ومع هذا، أوضح يوسف رضا باشا:

في الوقـت الحـالي، إنـه مـن الواجـب الـديني للشـعوب الإسـلامية بالاتحاد والنهضة من أجل كلمة الله والتوحد ضد استبداد وحكم الدول النصـرانية ؛ وبمـا أن الجميـع مـدرك لهـذا، فـإن القـدرة علـى الوحـدة والتحالف بهذا الاتجاه يصبح واضحاً أمام الجميع من سنة وشيعة.

ثم ذكّر يوسف رضا باشا السلطان بأنه:

لدرجـة أنـه في العـام الماضـي، واسـتجابة لأمـر السـلطان، عنـدما تحـدثنا، أنـا وجـواد باشـا، مـع الأمـير الشـيخ الـريس حينمـا كـان في إسطنبول، لاحظنا عليه القبول والرغبة التامة لإزالة البرود في العلاقات بـين السـنّة والشـيعة. وأنـا أيضـاً، أحسسـت الرغبـة والقبـول مـن جميـع علماء الدين الشيعة خلال زياراتي إلى ولاية بغداد.

وأخيراً، بـين يوسـف رضـا باشـا، بـأن السـلطان عبـد الحميـد هـو أفضـل شـخص مهيـأ للقيـام بهـذه المهمـة، فهـو الخليفـة وإمـام المسـلمين بنسـبة إلى السـنّة، بينمـا لا يحمـل الشـاه في إيـران هـذه السـلطة عنـد الشيعة. فقيام الوحدة تخصّ السلطان والمجتهدين الذين بيدهم السلطة على عموم الشيعة. وبما أن المجتهدين الشيعة يقيمون في الإمبراطوريـة العثمانيـة، فالواجـب المقـدس للسـلطان عبـد الحميـد هـو إزالـة تلـك الخلافات بين المذهبين. ومن أجل هذا، تقدم باقتراح ببعض الإجراءات، مشابهة لتلك التي قدمها جواد باشا لتحقيق الغرض. أولاً، إعمار قبور

آهل البيت في المدينة المنورة. ثانياً، إجراء بعض التحسينات في العتبات المقدسة. ثالثاً، أن تقوم السلطات العثمانية، ضمن الاعتبارات والضوابط السياسية، بدعوة العلماء الشيعة إلى هذا الواجب وإظهار لهم حسن الاحترام وتخصيص المنح المالية، وبالطبع أن لا يكون هذا على حساب علماء الدين السنّة، بل أن يكون هناك تطبيق لسياسة توازن وعدالة بين علماء الدين السنّة والشيعة في هذا الخصوص. ويكون والي بغداد هو الشخص المسؤول عن هذا الأمر، وعليه، يجب أن يتحلى بالمعرفة والكفاءة للقيام بذلك.

لكنّ؛ على قدر المعلومات التي في حوزتنا، لم تتخذ أية إجراءات حقيقية بهذا الأمر حتى عام 1891. عدا قضية واحدة تخص أحمد شاكر أفندي الآلوسي، أحد أشراف بغداد. ففي تشرين الأول 1888 طلب أحمد شاكر أن تكون تكية الشيخ سيد سلطان علي في بغداد تحت إمرته، من أجل نشر المذهب السنّي ووقف التشيع، وتخصيص منحة مالية شهرية قدرها 250 قرش و1.5 فدان من الحبوب. استجاب السلطان، وكذلك دار الخلافة إلى جميع مطالبه بالكامل، بل زادت راتبه الشهري إلى 500 قرش من قبل دار الخلافة، ومن ثم؛ إلى 1500 قرش من قبل السلطان. وفي مثال آخر، منحت الحكومة راتباً قدره 700 قرش إلى الشيخ طه أفندي في كربلاء وكذلك 30 قرشاً مصرف جيب إلى طلابه، وذلك في كانون الثاني 1889. وأخيراً، لابد أن نذكر، استجابةً لطلب والي بغداد، أمر السلطان عبد الحميد بتعمير صحن الإمام الحسين في كربلاء في شباط 1890 رغم أن مبلغ النفقات الكلي وصل إلى 162700 قرش.

برزت مشكلة الشيعة مرة أخرى أمام أنظار الحكومة المركزية في كانون الثاني 1889 في تقرير رفعه محمد علي المتصرف السابق للبصرة. حذّر محمد علي بأن التشيع في العراق يتقدم يوماً بعد يوم، وأن أكثر من ثلث القبائل تحوّلت إلى المذهب الشيعي. والسبب في هذا التحوّل إلى التشيع، كما اقترح، يعود إلى عدم وجود أئمّة ورجال دين من السنّة في الجوامع والمراقد في المنطقة، بينما يقوم المبلغون -الاخندات- الإيرانيين بالوعظ بشكل متواصل في العتبات، وما حولها، ويتجولون بين القبائل كما يفعل "المبشرون النصارى". وحيث إن المواطنين في العراق لم يروا غير هؤلاء المبلّغين من الشيعة، آخذين في الاعتبار هم أساساً غارقون في الجهل، ولا حتى يعرفوا الفرق بين المذهبين، فمن الطبيعي أن يعتبروا التشيع هو الإسلام.

الخطر الأكبر الناتج من هذه الظاهرة، أشار محمد علي، هو التحدي بعدم الولاء للقوات المسلحة المحلية. فارتفاع نسبة الجنود الشيعة في الجيش السادس[1] والتي تصل إلى 90 بالمائة، آخذين بالاعتبار أن إيران هي العدو الطبيعي للدولة في المنطقة، وأن المشاكل مازالت مستمرة مع العشائر الشيعية، فلابد من أن تسبب هذه الحقيقة قلقاً كبيراً. وأضاف محمد علي أن هذا ممكن أيضاً أن يمهّد الطريق أمام التدخّل البريطاني في المنطقة. أما للإجراءات المضادة؛ فأولاً اقترح محمد علي، يجب تعيين عدد من رجال الدين السنّة في كل مرقد وجامع ومدرسة، وأن يعظوا وينشروا المذهب السنّي. ثانياً، طلب زيادة عدد المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية على قدر الاستطاعة، مع تشديد

1- كان مقر الجيش العثماني السادس في بغداد.

الاهتمام الخاص بالمنهج الديني لهذه المدارس. ثالثاً، اقترح تبديل قوات الجيش السادس بجنود من الجيش الرابع والجيش الخامس.

يبدو أن تلك التحذيرات بخصوص الجيش السادس قد أقلقت السلطان عبد الحميد. فكان هناك العديد من المراسلات بين السلطان والمؤسسة العسكرية، وكذلك مع الموظفين المحليين الحاليين والسابقين حول موضوع وجود الشيعة في الجيش السادس، إضافة إلى الأبعاد الأخرى للتهديد الشيعي في العراق. نتيجة لذلك، شكلت لجنة تفتيش عسكرية في منتصف سنة 1890 وأرسلت إلى العراق لإجراء التحقيقات اللازمة. وبينما كانت اللجنة تعمل في العراق، استمر السلطان بطلب المشورة من العلماء في المركز، وكذلك في العراق، ورغب ببعض الإجراءات المناسبة. ويبدو أن مضمون التقرير الذي قدمته اللجنة دفع كلاً من دار الخلافة والسلطان للشروع ببعض الاعتبارات الخطيرة حول قضية الشيعة. خصّصت اللجنة فصلاً خاصاً من التقرير عن مشكلة الشيعة، محذرة أنه بسبب الأموال الكبيرة التي تأتي من إيران ومن الشيعة في الهند لنشر وإشاعة مذهبهم، أصبح التشيع يزداد يوماً بعد يوم في المنطقة، بينما أعداد المواطنين من المذهب السنّي يتناقصون. ولحدّ اليوم، أضافت اللجنة، لم يتم عمل أي شيء للحد من هذا.

بعد استلامه للتقرير، رفعه عبد الحميد إلى الصدر الأعظم لدراسته، وفي الوقت ذاته، طلب من والي بغداد سري باشا إبداء رأيه. كان جواب سري باشا بتقرير مؤرخ في 24 من آذار 1891، أعرب فيه عن القلق الكبير للتمدّد الشيعي، محمّلاً اللوم بشكل خاص على وصية الأودة التي من خلالها يوزع القنصل البريطاني العام في بغداد سنوياً ما مقداره أربعون ألف ليرة إلى المجتهدين الشيعة وطلبة الحوزة

والكليدارايات في المراقد في النجف وكربلاء و سامراء. وهناك أيضاً أموال إيرانية تأتي إلى المجتهد الأعلى في سامراء، الميرزا حسن شيرازي. ونظراً إلى ما يملكه هؤلاء المجتهدون من أموال وثراء يسهّل لهم إغواء الناس إلى المذهب الشيعي، وكذلك سهولة تأسيس المدارس والحوزات لتعليم ونشر التشيع. وفي المقابل؛ نرى أن المدارس الدينية السنّية في حالة من التخلّف وعدم الفعالية[1]. وبيّن سري باشا الأهمية السياسية - وليس الدينية فقط - بضرورة وقف المدّ الشيعي، وعلى الحكومة المركزية الكثير من العمل لتقوم به. جوهرياً، بتأسيس مدارس وكليات دينية حديثة وتحسين حالة المدارس القائمة. وهذا سيتطلب أموال كبيرة، بالرغم من أن الولاية في الوقت الحاضر ليس لها السلطة لصرف أية مبالغ حتى المصروفات الصغيرة للتعليم. فالحلّ الوحيد هو زيادة السلطة التشريعية للولاية أو بالتدخّل المباشر للحكومة المركزية.

قرّر مجلس الوزراء بعد دراسة تقرير لجنة التفتيش العسكرية وتقرير الوالي، أنه من أجل وقف المدّ الشيعي، يجب إعادة وإحياء المدارس السنّية الدينية وإرسال عدد من رجال الدين إلى العراق للوعظ وتعليم عقائد أهل السنّة. وأيضاً، ضرورة فتح المدارس الابتدائية في بعض المناطق مع تعيين المعلمين والوعاظ لتعليم الأطفال بشكل صحيح. ويجب إيجاد الموارد والمبالغ اللازمة لهذه المهمة. سبّبت هذه التقارير المختلفة قلقاً كبيراً

1- بين الوالي سري باشا بأن معظم المدرسين كانوا حتى لا يذهبون الى وظائفهم. ولم يكن هناك نشاط ما عدا في مدرسة جامع الأمام الأعظم وجامع المرادية في بغداد. أما خارج بغداد، ففي الحلة كان المفتي مراد أفندي يقوم بالتدريس في بيته، وفي كربلاء كان هناك الشيخ أربيلي وطه أفندي يدرسون في المدرسة التي أفتتحت قبل سنوات قليلة، وكذلك المفتي إبراهيم أفندي الذي كان يدرس في سامراء، والذي خفض راتبه من قبل وزارة التعليم بعد شكاوي الشيعة ضده، فترك التدريس عائداً الى بغداد.

للسلطان عبد الحميد، وكانت أول خطواته الإجرائية هو عزل الوالي سري باشا من ولاية بغداد: "محاباة السلطان لسري باشا تلاشت نتيجة التغلغل الإيراني في بغداد" (هكذا ورد في أحد الوثائق).

في الوقت ذاته، للانزعاج الشديد الذي سبّبته الأخبار بخصوص الوجود الشيعي في الجيش السادس، وبعد عدة مداولات واستشارات، قرّر السلطان عبد الحميد إصدار تعليماته إلى الصدر الأعظم والى سرّ عسكر بنقل بعض الجنود من المذهب الشيعي إلى وحدات الجيش الأخرى، والإبقاء على الجنود السنّة فقط في ولاية بغداد. اعترض كامل باشا بأنه من المستحيل تغيير معتقدات الناس بالقوة، وأن السياسة القسرية ستؤدي - فقط - بادعاء الناس والتظاهر بأنهم من السنّة لبعض الوقت. وأنه من الأجدر لتحقيق هذا الهدف، وفي هذه الظروف، بأن يتم ذلك - فقط - بالوعظ والتعليم. واقترح اختيار بعض الطلاب من بعض البلدات والمدن التي يقطنها الشيعة، مثل بغداد والبصرة والنجف وكربلاء، وإرسالهم إلى مدرسة الأزهر في مصر بمنحة دراسية من الحكومة العثمانية. وفي خلال 8-10 سنوات وبمساعدة التعليم الصحيح، فإنهم سيتخلون عن "معتقداتهم الغيبية"، ويعودون إلى بلدانهم يحملون المذهب السنّي، وبذلك، يتم تعيينهم لتعليم أبناء جلدتهم. ومن خلال هذا الطريق، أضاف كامل باشا، بازدياد أعداد هؤلاء العلماء سوف يتمكّنون من التغلب على المجتهدين الشيعة الذين يخدعون الناس الجهلة البسطاء بالغيبيات. ولدعم فكرته، ضرب كامل باشا مثلاً بالمبشّرين الأمريكان، الذين أعدّوا في البداية بعض الأرمن في مدارسهم لتعاليم مذهب البروتستانت، ومن ثم؛ تم إرسالهم إلى التجمعات الأرمنية، من أجل تحويلهم إلى البروتستانتية. واختتم كامل باشا بالقول

بأنه من الأفضل كثيراً استخدام هذه الطريقة بدلاً من استخدام القوة والتدابير الجذرية.

وافق السلطان عبد الحميد على اقتراح كامل باشا عدا نقطة واحدة، وهي التي تتعلق بإرسال الطلاب إلى مصر، وله الحق في هذا لارتيابه في دور مصر المركزي بتقويض حكم الخلافة العثمانية. فقرّر - بالمقابل - بتأسيس تلك المدرسة للطلاب في إسطنبول:

ليس هناك حاجة بإرسال الطلاب الشيعة الصغار إلى مصر، بل بدلاً من ذلك يأتون إلى إسطنبول. ليحضر عدد مناسب من الطلاب إلى إسطنبول، من أجل تعليمهم اللغة العربية من قبل الأساتذة المعينيين في مدارس المشيخة، ويجب منحهم رواتب كافية، وبعد إكمال دراستهم وعودتهم إلى ديارهم سيكونون من المذهب السنّي.

تبعاً لذلك، اختار والي بغداد **10** من الأطفال الشيعة و**2** من الأطفال السنّة من بغداد وكربلاء، وأرسلهم إلى إسطنبول[1]. بعدها؛ تبعهم ثلاثة طلاب من البصرة. لكنْ؛ بعكس التوقّعات لم يأت شيء من هذا المشروع. فبعد سنة ونصف، ترك المدرسة ستة من الطلاب، ورجعوا إلى العراق، وحتى سنة **1907** أكمل عدد قليل من هؤلاء دراستهم. في آذار من تلك السنّة، تم تعيين اثنين من خرّيجي المدرسة محمود شوكت أفندي وعبد الهادي أفندي كمعلمين وواعظين في بغداد، بأمر من السلطان.

على أي حال، لم تكن الحكومة العثمانية تعتمد على هذا المشروع وحده. ففي كانون الأول **1891**، وبعدما حلّ جواد باشا بمنصب الصدر

1- كانت الكلفة المالية لهؤلاء الطلبة **11,153,50** قرشاً وأمر السلطان الصدر الأعظم جواد باشا بصرف خمسة آلاف قرش أخرى من الخزينة السلطانية على هؤلاء الأطفال.

الأعظم بدلاً من كامل باشا، طلب السلطان عبد الحميد من الوزراء إعادة النظر بالإصلاحات السياسية في العراق، وبضمنها الأمور المتعلقة بمشكلة الشيعة. وقد أيّد جميع الوزراء كل المقترحات المتخذة من قبل مجلس الوزراء السابق، وبدوره، قدّم السلطان دعمه الكامل لذلك.

في بداية سنة 1892، بدء دار الخلافة بتنفيذ بعض من تلك المقترحات الواردة في التقارير السابقة، فاقترح تكليف بعض من علماء الدين المحليين بعبء إحباط عملية نشر المذهب الشيعي في العراق. ووفقاً لذلك، تم في سنة 1893 تعيين بعض الوعاظ في المدن الشيعية في الدليم وخراسان ومندلي وكوت العمارة وسامراء وعانه وشثاثة، من أجل تعليم ووعظ المواطنين والعشائر بالمذهب السنّي. وكان لسامراء أهمية خاصة نظراً لوجود المرجع الأعلى ميرزا حسن الشيرازي ومعه 500 طالب من أتباعه. فطلب والي بغداد في كانون الأول 1893 بإرسال عالم دين مقتدر من إسطنبول؛ ليكون مفتي لمدينة سامراء، لكنْ؛ لعدم قبول أيّ عالم من إسطنبول بهذا المنصب، سمحت دار الخلافة لوالي بغداد باختيار من علماء الدين المحليين. فتم اختيار الشيخ سعيد أفندي، وذكر بأنه مقتدر، ويعرف اللغة المحلية ومطلع على الشؤون البلاد، فتمّ تعيينه لهذا المنصب براتب قدره 1500 قرش. وفي حوالي الوقت ذاته، تم استدعاء كيلدار تربة الإمام الحسين في كربلاء إلى إسطنبول، من قبل القصر، من أجل المشاورة في الأمر.

وبينما كان السلطان ودار الخلافة يتخذون هذه الخطوات، كانت تصل العديد من التقارير إلى القصر من المسؤولين المطّلعين على شؤون العراق، ومنهم محمد رفعت أفندي، دفتردار بغداد؛ سليمان حسنو باشا، وهو شخصية سياسية بارزة، يعيش منفياً في بغداد؛ نصرت باشا، كاتم أسرار السلطان السابق، ويعيش في بغداد، بمنصب فخري كمفتش

للجيش السادس في بغداد ؛ والرائد علي رضا بيك، القنصل السابق في إيران في مدينتي خوي وسلماس[1]؛ وكذلك عالم الدين، حسين حسنو أفندي، وكان قد عمل في العراق.

كان تقرير محمد رفعت أفندي[2] دفتردار بغداد مؤرخاً في 31 كانون الأول 1892، اتهم فيه الحكومة الإيرانية بالمساعدة في نشر التشيع في العراق. وبمساعدة الاخوندات والمجتهدين، نجح الإيرانيون بالتأثير على الناس، وكان بالنتيجة أن أصبح نصف السكان الآن من الشيعة. وأضاف ليس فقط الأغنياء من الشيعة مَن يصرف الكثير من الأموال على العتبات، وإنما تساهم أيضاً الحكومة الإيرانية بذلك، وبهذا؛ تجذب الناس البسطاء. ومن ناحية أخرى، يتساهل الموظفين المحليون جداً اتجاه الاحتفالات والطقوس الشيعية. ويشير التقرير كذلك إلى الوضع في الجيش السادس، فيدعي بأن الاخوندات والمجتهدون يقومون بالتبشير بين جنود الجيش. وكما ذكر الآخرون، يؤكد محمد رفعت أفندي بطبيعة المنطقة المتخلفة: "بالنقيض بما يُعرف به العراق من غنى، الذي فاقت شهرته الآفاق، فإن الفقر المدقع يسود اليوم (....) وصرخات الفقر هي أحد تلك الأسباب لانتشار التشيع، وربما هو السبب الرئيسي لذلك."

أما سليمان باشا الشخصية السياسية البارزة في السبعينيات، والذي نفاه السلطان عبد الحميد إلى بغداد سنة 1878؛ فتطرق أيضاً على مسألة الشيعة في مذكرة مؤرّخة في 7 نيسان 1892 حول موضوع الإصلاح العام في العراق. فاعترف بأن بفضل دسائس الاخوندات

1- خوي وسلماس من المدن الإيرانية قرب الحدود التركية.
2- محمد رفعت بك (1856- 1935) كان دفتردار بغداد بين 1891- 1893، وأصبح وزيراً للمالية في الحكومة العثمانية في 1909.

الإيرانيين تقبل أغلب السكان في العراق المذهب الشيعي، وحذر من أن الشيعة لا يقبلون بأي سلطة سوى ميرزا حسين الشيرازي، المرجع الأعلى للأصوليين. وللأخير تأثير أكثر من الشاه في إيران، مثل ما تبين بوضوح أخيراً خلال تظاهرة التنباك في 1891-1892. واستمر سليمان باشا بالبيان بأن هذه المدرسة الأصولية يكون فيها المجتهد مثل البابا، بل وربما أكثر قوة من بابا النصارى. فحسب معتقداتهم، إن جميع الحكومات وبضمنها الحكومة الإيرانية، هي حكومات مغتصبة، فأحقية الحكم والخلافة تعود إلى الإمام الثاني عشر (الإمام المعصوم). وبالنتيجة لهذه المعتقدات؛ فهم لا يدفعون الضرائب إلا حين يواجهون بالقوة العسكرية، وبعكسه يعتبرون أنفسهم آثمين. ويدعي سليمان باشا أن هذا هو السبب الرئيسي لضعف الإيرادات في الولاية. ولمواجهة ذلك، اقترح سليمان باشا، في بادئ الأمر مواجهة العقائد الشيعية الضالة ومحاربتها بنشر الكتب مثل كتاب رحمة الله أفندي "إظهار الحق"، وكتاب السيد حسين الجسر "الرسالة الحميدية"، وكذلك كتاب داود البغدادي المعنون "تهافت الأخوان". وبعد فترة سنتين أو ثلاث سنوات من التعليم نختار كوكبة خاصة من الطلاب وإرسالهم إلى هذه الولايات المختلفة من الإمبراطورية كوعّاظ ومبشّرين.

وكتب نصرت باشا في تقريره الذي وضعه في حزيران 1893 بخصوص موضوع الإصلاح العام في العراق، وأفرد له بعض الصفحات حول مشكلة الشيعة. أوضح بأن الإيرانيين يعدّون الطلاب في الحوزات الشيعية في العتبات، من أجل إرسالهم إلى القبائل والعشائر، وذلك بفضل الأموال التي تأتي من الهند وإيران، وتحويل تلك القبائل من البدو والعشائر إلى التشيّع. وادعى كذلك بأن الشيعة يقومون بإنتاج البارود، وتوزيعه على تلك القبائل الشيعية.

وهنـاك تقـارير عديـدة أخـرى غـير مؤرّخـة في أرشـيف قصـر يلدز يتعلق بموضـوع الشـيعة مـن تلـك الفـترة. فهنـاك تقريـر الرائـد علـي رضـا بيـك الـذي بـيّن أن أسـباب انتشـار التشـيع في العـراق يعـود إلى: وجـود العتبـات المقدسـة في العـراق، وزيـارة الآلاف مـن الإيـرانيين إلى هـذه العتبات، وبسبب إقامـة المجتهدين الشيعة وطـلاب الحوزات بشـكل دائـم في هذه العتبات، فمن الطبيعي لمثل هؤلاء البدو ورجال العشائر الذين لا يفقهون شيئاً في مساوئ المذهب الشيعي، من أن يصبحوا شيعة. فيقترح التقرير السبل الكفيلة بوقف هذا المد الشيعي، فبما أن إيران كلها من الشيعة وجزءاً كبيراً من الهند و40% من سكان العراق هم من الشيعة، وبالتالي؛ من المستحيل القضاء عليهم بالقوة، التي ستسبّب استياء من قبل المسلمين، وتكون ذريعة لتدخّل الدول النصرانية. فهناك وسائل أخرى مطلوبة. يضع الرائد علي رضا بيك اللوم على الموظفين المحليين لعدم اكتراثهم بالأمر، ويتحججون بأن جهل هؤلاء الناس هو السبب الرئيسي وراء انتشار التشيع. ونتيجة لذلك أن الوسيلة الوحيدة لهذه المشكلة هو إنشاء المدارس: "تحت هذه الظروف، أصبح من الضروري فتح المدارس الابتدائية الحديثة على عموم العراق وتعليم مبادئ التربية الإسلامية الصحيحة من أجل وقف انتشار التشيع[1]."

أما حسين حسنو أفندي، والذي أصبح شيخ الإسلام فيما بعد، والذي عمل بالعراق كمفتش في الأراضي الأميرية، كان قد وضع تقريراً آخر، يدعم فيه بشدة التوجه بالتعليم الديني والمدني كوسيلة ناجحة لوقف المدّ الشيعي وتعضيد المذهب السنّي. فبيّن أن أغلب المدارس والجوامع السنّية في بغداد قد خربّت وهجّرت، وأما المدارس القليلة العاملة؛ فجميع طلابها غير مؤهّلين. لذلك دعا الحكومة إلى إحياء هذه

1- أنظر ملحق (1) صفحة 137.

المدارس، من أجل تدريب طلاب الدراسات الدينية، وبالتالي؛ وقف انتشار المذهب الشيعي، وأوضح ضرورة تعيين 15 إلى 20 عالم دين وبرواتب مجزية، وعليهم العيش والعمل بين العشائر وفي المدن مثل كربلاء والحلة والمنتفك (الناصرية) والعمارة للتعليم والوعظ. رجال الدين هؤلاء يجب أن لا يستعملوا القوة على الإطلاق، بل يجب أن لا يظهروا أن لهم أيّ علاقة بالحكومة. والأجدر بأن لا يكون رجال الدين هؤلاء من العراق، بل أن يُؤتى بهم من الشام وحلب أو خربوط. إضافة إلى هذا، لابد من إرسال مجموعة من 30 أو 40 شخصاً إلى هذه المناطق لتعليمهم القرآن والحديث، يأمون بالصلاة، وأن يعيشوا بين هذه القبائل والعشائر. ومن الأفضل أن يكون هؤلاء من العرب، ولا بأس من بغداد وأطرافها، لكنْ؛ بالتأكيد يجب أن يكونوا من السنّة. ولابد أن يتمتّع جميع رجال الدين هؤلاء بالدعم المالي الكافي، واقترح حسين حسنو أفندي أن تمنح لهم ضرائب الأراضي لهذا الغرض.

وفي تقرير آخر، غير مؤرّخ وغير موقّع، لكنْ؛ على الأغلب كما يبدو من أحد علماء الدين، يوضح فيه الكاتب بأن السلطان العثماني له الحق المطلق بوقف نشر التشيع في الأراضي العثمانية: باعتباره خليفة المسلمين، فحتى الحكومة البريطانية تطلب مشورته عند تعيين إمام للمسلمين في دولة جنوب أفريقيا، لهذا؛ ليس من حقّ أحد الاعتراض على الإجراءات التي يتخذها لوقف انتشار وازدهار الرافضة في العراق. ثم مضى يعطي بعض المعلومات التاريخية عن أسلاف الشيعة في العراق منذ العهد الصفوي، واضعاً اللوم على انتشار المذهب إلى التسامح واللين من قبل السلطات العثمانية خلال القرون الماضية اتجاه الشيعة في العراق. لهذا السبب، كتب موضحاً، انتشرت الضلالة، وتجذّرت، وما زالت تزدهر حتى الوقت الحاضر.

الفصل الثاني

بينما كانت تعدّ هذه التقارير وتناقش كانت العتبات المقدسة ماضية للظهور كمركز فاعل للمعارضة في السياسة الإيرانية، وأصبح للمجتهدين، ولأول مرة، دور كبير في الشؤون الداخلية الإيرانية. وكانت الشرارة في أزمة الريجي للتنباك في عام 1891-1892، والتي أثارها الشاه حين منح أحد الشركات البريطانية احتكار شراء وبيع وتصدير التبغ الإيراني. فعندما بُدئ بتطبيق هذا الامتياز في سنة 1891، انتشرت التظاهرات في المدن الرئيسية الإيرانية، يتقدمهم العديد من رجال الدين. وكان أحد أوائل هؤلاء المتظاهرين هو جمال الدين الأفغاني الذي كان قد انتقل إلى إيران في كانون الأول 1889. وجمال الدين الأفغاني (1838/9-1897) هو أحد رجال الدين البارزين في العمل السياسي ومن دعاة "الوحدة الإسلامية" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان للسلطان عبد الحميد معرفة ودراية سابقة به.

في بداية سنة 1891، طرد شاه إيران جمال الدين الأفغاني إلى البصرة. وفي حزيران من تلك السنّة، كتب الأفغاني رسالة من البصرة إلى الميرزا حسن الشيرازي المرجع الأعلى في سامراء، طالباً منه التحرك. وفي نهاية سنة 1891 وتحت الضغوطات من العلماء الشيعة في إيران والعتبات المقدسة، أصدر الشيرازي فتوى تقول بأن استعمال التبغ يتعارض مع رغبة الإمام المنتظر، فأدى ذلك إلى مقاطعة تامة للتبغ في جميع أنحاء إيران. اضطر عندها شاه إيران إلى إلغاء الاحتكار للشركة

في داخل إيران أولاً، لكنّ؛ بعد استمرار الاضطرابات، شمل الإلغاء التصدير كذلك. وأظهرت تلك الأحداث لما للمراجع في العتبات المقدسة من تعاظم في السلطة السياسية في داخل إيران.

هذه التطورات لم تفلت من عيون السلطان عبد الحميد، فيبدو أنه لاحظ الشرخ الكبير بين الحكومة الإيرانية والمجتهدين الشيعة، فانتهز هذه الفرصة للقيام ببرنامج عملي لتحقيق التقارب المذهبي بين الإسلام الشيعي والسنّي، ومن ثم؛ ليعزز نفوذه السياسي على حساب الشاه. فاختار جمال الدين الأفغاني كأداة لهذا البرنامج. كان الأفغاني قد سبق وكتب رسائل في عدة مناسبات إلى السلطان عبد الحميد لكسب تأييده في قضية "الوحدة الإسلامية" كإطار للعمل الإسلامي الموحّد. دعا السلطان عبد الحميد الأفغاني بالقدوم إلى الأستانة في صيف سنة 1892[1]، لكنّ؛ لم يكن واضحاً في تلك المرحلة الأولى ما كان في ذهن عبد الحميد. على الرغم من أن البعض افترض أن دعوة الأفغاني كانت نتيجة لاقتراحاته السابقة إلى السلطان بموضوع "الوحدة الإسلامية"، لكنّ؛ لا نعرف فيما إذا كان السلطان عبد الحميد لديه النية لاستغلال الأفغاني في قضية الشيعة باتجاه إيران، أو كان ببساطة يحول دون تدخّل الأفغاني في موضوع النقاش حول الخلافة التي برزت في مصر.

وصل جمال الدين الأفغاني إلى إسطنبول في نهاية صيف 1892، واستقبل بحفاوة بالغة من قبل السلطان، وكان في البداية على وئام مع الشيخ أبو الهدى ورجال الدين الآخرين في حاشية السلطان. في تلك الفترة كما اتضح، كانت مشكلة الشيعة قد شغلت إلى حد ما السلطان عبد الحميد؛ وقد تمت بعض الإجراءات العملية بهذا الخصوص؛

1- كان الأفغاني قد غادر البصرة الى لندن في خريف سنة 1891.

إضافة إلى وصول العديد من التقارير حول المشكلة إلى القصر. وكان واضحاً في تلك الفترة أيضاً بأن الإجراءات المتخذة حتى ذلك الوقت مآلها الفشل، خصوصاً في تجربة التعليم كما اتضح سابقاً؛ حيث عاد إلى العراق بعد عام ونصف أكثر الطلاب الذين قدموا للدراسة في إسطنبول؛ ليصبحوا من الأئمّة السنّة. وحيث إن السلطان عبد الحميد كان قد ذكر تلك الحقائق في رسالة إلى الأفغاني، على أنها السبب في التغيير إلى سياسة جديدة بالتقارب السنّي-الشيعي، آخذين بالاعتبار بأن المدرسة افتتحت في نهاية سنة 1891، فيمكننا القول بدون تردد بأن عبد الحميد لم يطرح مقترح الأفغاني بالوحدة الإسلامية إلا بعد منتصف سنة 1893. وإنه بعد فترة من التفكر والتدبر من قبل السلطان بدأت النشاطات في الوحدة السنّية-الشيعية في بداية سنة 1894. في ذات الوقت، أصبح من الواضح حسب الوثائق بأن السلطان عبد الحميد توصل إلى نتيجة أو بالأحرى إلى قناعة عند مستشاريه، بأن سياسة التقارب السنّي-الشيعي هي أفضل الحلول الطويلة الأمد لمشكلة الشيعة في العراق.

واتضح أن عبد الحميد كتب إلى الأفغاني ربما في نهاية سنة 1893 رسالة يطلب رأيه بهذه القضية. في صدر الرسالة، تحدث السلطان عن نشاطات المبشّرين النصارى في الإمبراطورية العثمانية، ويتهمهم بالعمل ضد أهل البلاد المسلمين. ثم وصل إلى الموضوع: "ليس هناك أدنى شك في ضرورة أن يتعاضد المسلمون ويجابهوا المشاريع والمبادرات السيئة والمؤذية من قبل النصارى، وذلك عن طريق التحالف بالاتفاق والاتحاد." وبعد الإشارة إلى جهود السلطان سليم الأول في تحقيق الوحدة الإسلامية في القرن السادس عشر، أوضح عبد الحميد[1]:

1- أنظر ملحق (2) صفحة 145.

أن الإيرانيين [يقصد في العراق] يصرون على معتقداتهم من البدع من أجل الإنعزال وعدم الخضوع للحكومة العثمانية، ويسعون إلى تحويل السنّة إلى مذهبهم بالتحايل على البسطاء والجهلة في بغداد والعراق. فمن أجل تحييد هذه المحاولات ووقف خداعهم وإحباط ضررهم، قمنا بإرسال بعض الوعّاظ من علماء الدين إلى هذه الأماكن، وأصدرنا أوامر عديدة إلى الولاة والمتصرّفين؛ وفي هذا السياق، بذلت جهود كبيرة، وبالرغم من أن العديد من الأطفال من العوائل الشيعية تم استدعاؤهم إلى إسطنبول وتعليمهم، إلا أن بعضهم فر من المدرسة بسبب المرض والبعض الآخر لإصرارهم على معتقداتهم الفاسدة؛ وعلى الرغم من أن اثنين منهم أو ثلاثة تحولوا (إلى المذهب السنّي)، إلا أن لا فائدة مرجوّة من هذه العملية. فحتى هذا اليوم لم تفلح كل الإجراءات والجهود التي اتخذت.

بعدها؛ تذمر السلطان من موقف السلطات الإيرانية بتوفير الحماية للثوار الأرمن: "بالرغم من أن الإيرانيين هم بالأساس مسلمون، ويؤدون الصلاة كما نقوم بها، باتجاه الكعبة في مكة، لكنهم يدعمون ويحمون، بسبب الاختلاف المذهبي الأوغاد من الأرمن الذين يعملون ضد المسلمين." واختتم عبد الحميد :

أصبح من الواضح والضروري اتخاذ العلاجات والإجراءات الفعالة لوقف هذه الحالة المؤسفة. ومن الجلي بأن العلاج الناجح والإجراءات المطلوبة هي قيام الاتفاق والاتحاد الإسلامي بإزالة جميع التناقضات والصراعات المتعلقة بالطائفتين.

اقترح عبد الحميد إلى السيد جمال الدين الخطوات التالية:

بما أنك تجوّلت في أغلب بلاد المسلمين، وقضيت وقتاً طويلاً في إيران، وكونك درست بإسهاب الفروق بين المذاهب (السنّية) الأربعة

والمذهب الشيعي، ولأنك أمضيت وقتاً في أوربا، ولك معرفة بالشؤون العامة، وأنا على يقين برغبتك بتحقيق الوحدة الإسلامية، آمرك باعتباري خليفة المسلمين بأن تقوم بمعاودة طرح المبادرة التي فشلت سابقاً نتيجة لعدم وجود علماء الدين الذين يفهمون بالسياسة، وعليك النظر بمدى واسع وبأدق التفاصيل فيما إذا يمكن الوصول إلى اتحاد إسلامي عام، وفقاً للآية الكريمة "إنما المؤمنون إخوة،" بإزالة الاختلافات المذهبية بين المسلمين في بعض أجزاء الإمبراطورية العثمانية، وأيضاً في أماكن أخرى: عن طريق مثلاً، تشكيل لجنة من اثنين أو ثلاثة أشخاص من علمائنا ومن العلماء الشيعة، للقضاء على الاختلافات المذهبية، ومن أجل التغلب على وربما القضاء نهائياً على أي تأثير للمجتهدين الإيرانيين، ولتتحقق الوحدة كما هي في ألمانيا، وبذلك يستمرّ ملوك إيران بحكم بلاد إيران، ولكن القيادة العسكرية تكون (من خصوصية) دائرة الخلافة.

طلب السلطان من الأفغاني تقريراً مفصلاً بالأمر، وحذّره بضرورة المحافظة على السرية التامة للمشروع. وكان عبد الحميد قد أشار في مذكراته (فيما بعد) "ذكريات السلطان السابق عبد الحميد الثاني" أن من مصلحة الإيرانيين التفاهم مع العثمانيين من أجل أن لا يكونوا لعبة بيد روسيا وبريطانيا، وأن "السيد جمال الدين"، "من العلماء المعروفين في قصر يلدز"، شجّعه من أجل الوحدة بين السنّة والشيعة، كما فعل كذلك الحاج ميرزا خان، القنصل الإيراني في إسطنبول. وأضاف السلطان بأن "جمال الدين" استطاع كسب بعض العلماء في إيران، إضافة إلى العديد من الشخصيات الإيرانية العليا، وكان هذا خطوة كبيرة، حتى ولو لم يكن هناك اتفاق شامل في هذا الإطار، لإمكانية إنجاز التقارب بين الدولتين.

لم نتمكن من رصد جواب الأفغاني، لكنّ؛ يبدو أن عبد الحميد أرجأ اتخاذ أية إجراءات لبعض الوقت[1]. واتضح من الوثائق المتوفرة بأن خطوات تنفيذ المشروع الأولى بدأت في أوائل سنة 1894، ربما قبل فترة قصيرة من اندلاع الاضطرابات الخطيرة بين السنّة والشيعة في سامراء. فحفزت حادثة سامراء هذه السلطان بالعمل وبجهود أكبر لتحقيق التقارب السنّي-الشيعي، ولأهمية هذه الحادثة، لا بأس من التطرق إليها. وقعت الحادثة في نيسان 1894 وبدون أي مقدمات. بدأت بنزاع تافه بين أحد من السنّة وآخر من الشيعة من سكان المدينة بقضية معاملة مالية، وتطورت بسرعة إلى ما يشبه حرب دينية بين السنّة والشيعة، سقط على أثرها العديد من القتلى.

قام على أثر الحادثة، القنصل البريطاني في بغداد الرائد موكلر بزيارة إلى مدينة سامراء من أجل ضمان سلامة الرعايا البريطانيين من الطلاب الهنود المقيمين في المدينة. وكان مثيراً للاهتمام من انزعاج السلطات العثمانية لزيارة القنصل البريطاني العام إلى سامراء بدلاً من انزعاجها من وقوع الحادثة أصلاً، وحاولت منعه من الذهاب، لكنّ؛ دون نتيجة. وفي ذات الوقت، ذهب ترجمان السفارة الروسية في إسطنبول

1- في رسالة غير مؤرخة الى السلطان ، يبدو إنها كتبت في تلك الفترة، شكا الأفغاني: شعرت بالسعادة الغامرة وكأن أبواب الجنة الثمانية قد فتحت لي عندما استلمت المرسوم السلطاني يأمرني بوضع خطة ومنهج عمل لآرائي المتواضعة بإمكانية تحقيق الوحدة الإسلامية. فوضعت ملخصا لتلك الآراء المتواضعة حول الموضوع حسب أمركم السامي وسلمت التقرير الى عتبة الدار السنية. وحيث أني لم أستلم أي رد عن الموضوع حتى الساعة، توصلت الى قناعة مع الأسف بأن المشروع لفه النسيان ، أو أنه رمي وأحرق بنار الخبث والحقد لأحد الأشخاص الخبثاء ، أو أن محتواه قد أسئ تفسيره من قبل حكماء العصر الجديد بعيداً عن توجهاتكم السامية وبالنتيجة حجر مع المطبوعات التخريبية.

لمقابلة وزير الخارجية العثماني ليخبره بأن حقيقة زيارة موكلر إلى سامراء هي من أجل تمكين المرجع الأعلى للهرب إلى الهند، وهذا - بالطبع - ما عزّز شكوك الباب العالي بالأمر.

علاوة على ذلك، سبّبت حادثة سامراء الكثير من القلاقل بين السكان الشيعة في العتبات المقدسة، وكذلك في إيران. وطلب بعض علماء الدين الشيعة في سامراء من أتباعهم بعدم فتح محلاتهم في المدينة ووقف صلاة الجماعة احتجاجاً على ذلك. لكنّ؛ تدخّل الميرزا حسن الشيرازي، وأصدر دعوته إلى الناس بالهدوء والسكينة. كما أصدر السلطان عبد الحميد تعليماته إلى الصدر الأعظم جواد باشا واضعاً اللوم على السلطات المحلية في المدينة بالغفلة وعدم الاكتراث، وشدد على موضوع مشاركة القناصل الأجانب، وخصوصاً القنصل البريطاني العام، بسبب وجود بعض من التبعيات الأجنبية في المدينة. وأبدى السلطان خوفاً وقلقاً كبيرين من محاولة السلطات البريطانية وضع المرجع الأعلى تحت حمايتها. وأمر عبد الحميد بتشكيل لجنة من الخبراء الذين لهم معرفة بالمنطقة للتحقيق في هذه القضية، وبالمشاورة مع والي بغداد. وكان جواب جواد باشا بضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة "لمنع انتشار وتوسع المذهب الشيعي في العراق"، ولمح إلى قضية التعليم والإصلاحات المالية.

في الوقت ذاته، طلب عبد الحميد مشورة علي غالب بيك[1] السفير العثماني في طهران، لاستطلاع رأيه في حادثة سامراء، وفي قضية المجتهدين والشيعة في العراق. فأجاب السفير بما يلي:

1- كان علي غالب بك السفير التركي في طهران من كانون الأول **1892** وحتى أواخر **1894**.

في رأيي المتواضع أنه يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق غرس بعض المفاهيم في أذهان هؤلاء السكان الإيرانيين بحقيقة أن استمرار وجود المذهب الشيعي في بغداد هو ليس نتيجة، كما يظنون، بتأثير الدولة الإيرانية، بل إن حمايتهم هي من قبل الخليفة جلالة الإمبراطور العثماني، وكذلك بالعمل قدر المستطاع بإظهار عجز القناصل الإيرانيين في كل ما يتعلق بأمور المذهب، وبذلك تقوى الصلات المادية والروحية للعلماء الشيعة مع الدوائر الدينية لدار الخلافة العظمى؛ وباختصار، بالإثبات مادياً للعامة، وكذلك للعلماء الإيرانيين بأنهم سوف لن يجنوا أي فائدة من الدولة الإيرانية، ومن موظفيها، وعلى العكس، بموالاتهم للسلطنة العثمانية، سيكون لهم طريق التقدم والازدهار.

أظهر تقرير السفير بأن عبد الحميد كان قد قرر مسبقاً بالعمل لكسب بعض المجتهدين الإيرانيين إلى جانبه. فتم منح وسام إلى "آغا سيد عبد الله[1]" أحد المجتهدين من طهران، لتقديمه بعض الخدمات دون الفصح عنها، وتم توجيه الميرزا حسن خان، وهو أحد العاملين في سفارة طهران، بالمشاركة والنشاط في الشؤون الإيرانية.

يبدو أن عبد الحميد كان يعتقد بأن الإيرانيين كانوا وراء حادثة سامراء. هذا إضافة إلى ما يواجهه من مشكلة الثوار الأرمن القادمين من الحدود الإيرانية إلى شرق الأناضول، فإن السلطان كان يشعر بأن شاه إيران يضع عليه مزيداً من الضغوط في العراق. فقرر السلطان استجابة لذلك بوضع المقترحات الأولية بشأن التقارب السنّي-الشيعي موضع التطبيق. وهي بذلك تمهّد للحلّ النهائي لمشكلة الشيعة في العراق، وبذات الوقت هي وسيلة للهجوم المعاكس ضد شاه إيران.

1- هو على الأغلب السيد عبد الله البهبهاني (**1840- 1910**) أحد علماء الدين الإيرانيين المؤثرين.

فتم تشكيل فرقة-عمل كما يبدو تبعاً لذلك برئاسة جمال الدين الأفغاني، وأرسل المئات من الرسائل إلى علماء الشيعة البارزين في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وحسب التقرير الذي أعدّه فضل الملك، وهو أحد أتباع الأفغاني من الإيرانيين في إسطنبول:

أصبح السلطان العثماني على قناعة بقضية وحدة الجماعات الإسلامية، وطلب من السيد جمال الدين الكتابة إلى العلماء الشيعة في إيران والعراق، ودعوتهم للوحدة. فأجاب المرحوم جمال الدين بأن هذه المشكلة لها أهمية كبيرة للدول الإسلامية. فاليوم يشكل المسلمون في العالم أكثر من ثلاثمائة مليون فرد، فإذا آمنوا بالوحدة والأخوة فيما بينهم، فلا تستطيع أية حكومة أو شخص أن يتفوّق أو ينتصر عليهم. وقال إذا كانت معه قوة السلطنة والأموال اللازمة (...) يستطيع أن ينجز هذا العمل العظيم بمساعدة دائرة من المفكرين الوطنيين المخلصين. فمنح السلطان العثماني الالتزام والضمان للقيام بذلك، فقام السيد بتأسيس جمعية من الإيرانيين وآخرين من رجال الشيعة أصحاب العلم المتواجدين في الأستانة.

وحسب فضل الملك، فإن هذه المجموعة تتكوّن من **12** رجلاً هم:

نوّاب الله الحاج الشيخ الريس [ميرزا حسن الشيخ الريس]، فيضي أفندي معلم إيراني [معلم فيضي أفندي]، رضا باشا شيعي [يوسف رضا باشا]، سيد برهان الدين بالخي [سيد برهان الدين بلخي]، نواب حسين هندي، أحمد ميرزا (وقد جاء تواً من إيران إلى إسطنبول)، الحاج ميرزا حسن خان (القنصل الإيراني العام)، ميرزا آغا خان كيرماني، الشيخ أحمد روحي (أخ الكاتب)، فضل الملك كيرماني (الكاتب)، عبد الكريم بيك وحميد بيك جعفر زاده أصفهاني.

وتبعاً لهذا التقرير:

عندما تشكّلت الجمعية، تحدّث السيد إلى الأعضاء قائلاً: إن الدين الإسلامي اليوم يشبه السفينة وقبطانها محمد صلى الله عليه وسلم، وجميع المسلمين هم ركاب في هذه السفينة المقدسة، هذه السفينة الحزينة تتعرض إلى عاصفة ومهدّدة بالغرق، ويجهد الكفّار والمفكرون الأحرار بعمل الثقوب على جميع جوانب هذه السفينة. فما هو واجب ركاب هذه السفينة المهددة بالغرق؟ ومَن يسكن فيها قريب من الهلاك؟ أليس عليهم أولاً محاولة المحافظة وإنقاذ هذه السفينة من العاصفة والغرق؟ أو بدلاً من ذلك يدفعون بالسفينة وبأنفسهم على حافة الخراب عن طريق الشقاق، والدوافع الشخصية، والاختلافات التافهة؟ فكان جواب الجميع في صوت واحد بالمحافظة على أرض الإسلام، وهذه السفينة المقدسة هي واجب مقدس على كل مسلم (...). فطلب بعدها السيد من الجميع الكتابة إلى الأصدقاء والمعارف في إيران والأضرحة المقدسة في العراق بشكل عام والى العلماء الشيعة في الهند وإيران والعالم العربي وبلخ وتركستان بشكل خاص عن العطف والإحسان للسلطان الإسلامي تجاه جميع المسلمين، بغض النظر عن آرائهم ومذاهبهم. إذا استجاب العلماء الشيعة لهذه الدعوة للوحدة الإسلامية فإن السلطان سوف يعطي كل واحد منهم، وحسب درجته ومكانته، منحة خاصة وراتب شهري، ويأمر الموظفين العثمانيين بتقديم كل العون والمساعدة للإيرانيين القادمين إلى مكة والمدينة مثل ما ينهج مع أتباعه العثمانيين، وبمقابل هذا العمل الكبير للعلماء الشيعة والدولة الإيرانية، فإن السلطان سيضفي إليهم المدن المقدسة في العراق ... (وافقت الجمعية) وتمّ تحرير **400** رسالة إلى جميع الاتجاهات، وتمّ

وضع تقرير للجمعية وتقديمه إلى السلطان العثماني (...). وبعد حوالي ستة شهور، وصلت حوالي 200 عريضة من العلماء الشيعة الإيرانيين والعرب مع بعض الهدايا والأنتيكات إلى السلطان عن طريق السيد جمال الدين. (فقام بترجمة هذه العرائض إلى التركية، وقدمها إلى السلطان). فرح السلطان العثماني بهذه الرسائل، وقام ليعانق المرحوم السيد، ويقبله، وقال له: خوفاً من أن يتخذ بعض من العلماء السنّة المتعصّبين الذريعة، ويدّعي بأن السلطان تحوّل إلى المذهب الشيعي، من الأفضل أن ننسب هذا الإنجاز والهدف المقدس إلى رئيس الوزراء والباب العالي. وسنعمل على تعاون شيخ الإسلام معنا بهذا الأمر بشكل سرّي. وافق السيد على الإرادة الملكية لهذا الأمر، وصدر الأمر الإمبراطوري إلى الباب العالي. وأرسلت أنا مندوباً إلى المدن المقدسة في العراق للتحقق من أفكار وشؤون العلماء، ولأضع تقريراً بذلك إلى الباب العالي.

بالطبع؛ تسرّبت قضية المراسلات بين حلقة الأفغاني في الأستانة والعلماء الشيعة إلى كلّ من القنصل الإيراني في بغداد وكذلك السفير الإيراني في إسطنبول، وتم إخبار الشاه بالأمر. فقام السفير الإيراني بطلب ترحيل كل من الأفغاني وروحي وكيرماني والميرزا حسن خان إلى إيران من جهة، ومن جهة ثانية، بدأت السلطات الإيرانية باستعمال "قضية الأرمن" كوسيلة للضغط، بتسهيل عمل الثوار الأرمن في داخل إيران، وعلى الحدود. وكانت هذه الضغوط فعّالة. فيجب أن نتذكر أن تلك الفترة بين آب 1894 وصيف 1896 شهدت تصاعداً في الأزمة الأرمنية في كلّ من الأناضول وإسطنبول. فاضطر عبد الحميد في هذه المرحلة بالتخلّي عن دعمه للمشروع مقابل وقف إيران لدعم الثوار الأرمن في شرق الأناضول.

إضافة إلى أن العلاقة بين الأفغاني والسلطان عبد الحميد قد بدأت بالفتور في نهاية سنة 1895 على خلفية بعض الحوادث التي أفقدت عبد الحميد الثقة بالأفغاني، ومنها اللقاء السري للأفغاني مع خديوي مصر في صيف 1895، وحمايته إلى بعض المعارضين العرب، مثل سيد عبد الله من الحجاز، وكذلك مخاصماته مع بعض المقربين من السلطان، فمهد ذلك إلى سقوطه من حظوة السلطان. حاول الأفغاني مغادرة الأستانة، لكنه لم يستطيع الحصول على أذن من السلطان بذلك، ولم تفلح جهوده بالحصول على وثيقة سفر بريطانية من السفارة البريطانية.

لكنْ؛ في الوقت ذاته، قاوم عبد الحميد وبقوة دعوات الحكومة الإيرانية بترحيل الأفغاني إلى إيران. لكنْ؛ بالنسبة إلى بعض من رفاقه أصبح الأمر ليس سهلاً، فنتيجة للضغوط الإيرانية، تم إلقاء القبض على كل من ميرزا آغا خان كيرماني والشيخ أحمد روحي والميرزا حسن خان، ونفيهم إلى طربزون في حوالي كانون الثاني 1896. وفي الوقت نفسه، تم غلق الصحيفة الإيرانية المعارضة "أختار" التي تُطبع في إسطنبول منذ 1876، بأمر من الباب العالي.

وبعد اغتيال الشاه ناصر الدين في الأول من أيار 1896 من قبل الميرزا رضا كيرماني، وكان خادم سابق وأحد أتباع الأفغاني، وسبق أن زار الأفغاني في إسطنبول، ازدادت الضغوط الإيرانية بتسليم الأفغاني والرجال الثلاث المنفيون في طربزون، باعتبارهم محرّضين ومتعاونين على اغتيال الشاه ناصر الدين. وكان الأرمن من جهة أخرى مازالوا يسبّبون المشاكل على الحدود. فتقدّم الصدر الأعظم رفعت باشا بالطلب إلى السلطان لتسليم الأفغاني والرجال الثلاثة، متهماً الأول

بالانتمـاء إلى الهرطقـة البابيـة، وأنـه علـى اتصـال بالحركـة الماسـونية وبـالأرمن وبتركيـا الفتـاة. لكـن عبـد الحميـد لم يكـن يرغـب بتسـليم الأفغاني، لكنه وافق على تسليم الثلاثة المحتجزين في طربزون إلى إيـران في آيار 1896، وتمّ إعدامهم في تبريز في تموز 1896. بقـي الأفغـانـي في إسطنبول، فعلياً كسجين، حتى وافته المنية في آذار 1897.



الفصل الثالث

تشكّلت حكومة جديدة في طهران بعد اعتلاء الشاه مظفر الدين العرش. وتم استبدال أمين السلطان بأمين الدولة (1897-1898) وهو أحد الإصلاحيين، ومن المتعاطفين مع العثمانيين. فكان من الطبيعي أن يصحب هذا مناخ جديد للعلاقات العثمانية الفارسية. كان اللاعب الحقيقي وراء هذه التغيّر في السياسة باتجاه الباب العالي هو وزير الخارجية الجديد، الميرزا محسن خان مشير الدولة (معين الملك سابقاً). وكان قد عمل لفترة طويلة من 1873 إلى 1891 كسفير لإيران في الأستانة، وتمّ عزله من منصبه سنة 1891 لاتهامه بالتقرب والتعاون مع السلطان عبد الحميد ومالكوم خان أحد المعارضين الإيرانيين في لندن.

ومع هذا المناخ الجديد للعلاقات، قام السلطان بمنح "وسام الامتياز" (أعلى وسام عثماني) إلى الشاه مظفر الدين في نهاية شباط 1898، وبعث بوفد إلى طهران لتقديم الوسام. وصل الوفد إلى طهران في أواخر شهر آذار 1898، وعقد محادثات خاصة مع كل من الشاه ووزير الخارجية خلال الشهر التالي. وكانت القضية الرئيسية هي مسألة الثوار الأرمن على الحدود. فاعترف الميرزا محسن خان بالأخطاء السابقة والحالية في هذا السياق، ووضع اللائمة على أمين السلطان والميرزا محمود خان، السفير الإيراني في الأستانة، ووعد بالعمل بكل طاقته، من أجل إيقاف الثوار الأرمن. وعبر عن عميق تعاطفه وإخلاصه إلى السلطان عبد الحميد. وكذلك حرص الشاه مظفر الدين بالتأكيد

إلى الوفد بخصوص حل قضية الأرمن. وعلى الرغم من فقدان أمين الدولة والميرزا محسن خان لمناصبهم في منتصف 1898، واستبدالهم بأمين السلطان، إلا أن الشاه مظفر الدين كما يبدو حاول جهده بالمحافظة على التفاهم المشترك مع الباب العالي، على الأقل، لفترة ما. إضافة إلى هذا، قام الشاه بزيارة الأستانة في خريف 1900، بعد 27 عاماً من زيارة أخيه، وتم استقباله باحترام كبير وبامتياز من قبل السلطان عبد الحميد.

لذلك ليس غريباً في ذلك الوقت من أن تختفي عن الأنظار مسألة العمل على التقارب الشيعي-السنّي بالتعاون مع المجتهدين في العتبات المقدسة، كما يمكن الحكم من الوثائق العثمانية الباقية والتي أشغلت الباب العالي في مشكلة الشيعة في العراق. فلم تطرح القضية إلا بشكل مختصر حين أنجزت لجنة التحقيق لولاية بغداد تقريرها في أيار سنة 1901. وخلصت اللجنة بالاتفاق على أن جوهر المشكلة هو عدم الكفاءة وفساد الموظفين المحليين والحكوميين، الذين يحرمون السكان من التعليم الصحيح ومن الخدمات الزراعية، وتتركهم تحت تأثير المجتهدين الشيعة. واعترفت اللجنة أنه بالرغم من الزيارات العديدة من اللجان السابقة إلى المنطقة لم يتم أي إنجاز يذكر.

الفصل الرابع

ساءت الظروف السياسية في إيران في السنوات الأولى من القرن العشرين، وأصبح لأمين السلطان اتصالات وثيقة مع الروس، خصوصاً بعد الحصول على قروض مالية كبيرة من روسيا في سنة **1900** وسنة **1902**، والتي عبّدت الطريق لزيادة السيطرة الروسية، وتم كذلك توظيف مختصّين من بلجيكا لإدارة الشؤون المالية للدولة. وعلى أثر زيادة الإفلاس الاقتصادي، والسياسة العامة الفاسدة، ظهرت حركة معارضة قوية تحت زعامة رجال الدين والتجّار والمثقّفين، واستمرت هذه الحركة حتى سقوط أمين السلطان في أيلول **1903**. وتحت تحريض رجال الدين الإيرانيين، قام المجتهدون في العتبات المقدسة بالمشاركة في هذه الحركة المناهضة لأمين السلطان، وامتد تأثيرها على السياسة الداخلية الإيرانية. فقاموا عدة مرات بالاحتجاج لدى الشاه بشجب سياسات أمين السلطان.

استمر السلطان عبد الحميد في جهوده في تلك الفترة لكسب الدعم من علماء الشيعة في إيران والعتبات المقدسة. فالوضع السياسي والمناخ الفكري في إيران كما ظهر قد سهّل للسلطان تلك الرغبات. وبالفعل؛ ففي خلال تلك الفترة، كما سنرى لاحقاً، تمثّلت معارضة علماء الدين للحكومة الإيرانية جزئياً بأفكار "الوحدة الإسلامية" (من حيث مبدأ التقارب الشيعي-السنّي، وأيضاً التعاطف مع السلطان عبد الحميد). فمنذ سنة **1898** لاحظ الوفد العثماني الذي زار طهران هذا المناخ الفكري لدى بعض

السياسيين وعلماء الدين الإيرانيين. فلهذا؛ ليس من المستغرب أن يقوم السفير العثماني في طهران شمس الدين بيك في تلك الفترة بإقامة علاقات ودية وثيقة مع علماء الدين في العاصمة.

وكان السفير البريطاني في طهران السير آرثر هاردنغ قد ذكر في تقرير له في أيلول **1901** عن وجود "حزب الوحدة الإسلامية" بين بعض المجتهدين والطلاب الإيرانيين. وبعد أن بيّن النشاطات الأولى للأفغاني في هذا الصدد، بيّن هاردنغ أن:

هذا الحزب [حزب الوحدة الإسلامية] يضم مجموعة من الأعضاء من رجال الدين الشيعة الكبار، وهناك اثنان من المراجع الكبار الذين يتعاطفون معهم؛ لكنّ؛ حسبما علمت تزداد قوتهم يومياً (خصوصاً بعد زيادة النفوذ الروسي المكروه هنا) ويضم كلا الجانبين من الطلاب، المتدينين والعلمانيين، الاتجاه الأول، يشبه طلاب أسطنبول المتدينين، انجذب للجانب الديني، والثاني للجانب الديمقراطي. ويقال إن قصر يلدز يدعمهم بشكل سري، لقد أكدوا لي، رغم أنه يصعب علي تصديقه، بأن السلطان يصرف **12000** ليرة في السنّة للدعاية بين الدراويش والمؤسسات الدينية الأخرى لفكرة "الخلافة العثمانية" و"الوحدة الإسلامية" في بلاد فارس.

وفي تقرير آخر حول شؤون الدولة في إيران، وضعه هاردنغ في نهاية **1905**، ملخصاً الوضع القائم:

أنه من اللافت للنظر اضمحلال تلك العداوة القديمة والتنافس بين المسلمين الشيعة والسنّة، وأن هذا لا يعني أنها أصبحت شيئاً من الماضي، نتيجة وبشكل كبير لجهود السلطان، ولما للسفير في طهران من علاقات وطيدة مع القيادات الدينية، ولما يقدمه من هدايا إلى علماء

الدين الإيرانيين النافذين، ويعتقد أنه وظّف أحد أفضل العلماء منهم كعميل سياسي سري. حاول المجتهدون في عدة مناسبات مناشدة السلطان حول قضية القروض الروسية وعمل البلجيك في الحكومة الفارسية، ولما يعبّر ذلك من ضرر إلى الإسلام. بعض منهم طلب مني النصيحة حول الاتحاد الوثيق بين تركيا وبلاد فارس ضد العدو المشترك في الشمال، وكان من المستغرب لي سماع المدائح على السلطان من على المنابر الفارسية، بدون شك، ليست بصدق، فهم كانوا حتى وقت قريب يعتبرونه وريث عمر، ولا يستحقّ سوى اللعن والقتل.

كان معروفاً، على سبيل المثال، أن أحد القادة من علماء الدين المعارضين للحكومة الإيرانية، آغا نجفي، وهو مجتهد بارز في أصفهان كان على ارتباط بالمجتهدين في العتبات، ومعه مجموعة أخرى من العلماء الإيرانيين، كانوا داعمين لمشروع الوحدة الإسلامية والاعتراف بالسلطان عبد الحميد الإمام الأكبر للعالم الإسلامي. وفي الوقت ذاته، كان هناك كما يبدو بعض الاتصالات قد توطّدت بين الأستانة والعتبات، خصوصاً مع الشيخ محمد فاضل الشرابياني النجفي، والذي أصبح أحد أهم المراجع بعد وفاة الميرزا حسن شيرازي في 1895، ويقال إنه كان يحظى بمحاباة السلطان.

لكن هذه الاتصالات، أو ربما، التعاطف المشترك بين السلطات العثمانية والعلماء الشيعة في العتبات المقدسة تلاشى في سنة 1905، وذلك بسبب الضغوطات الدبلوماسية الروسية والإيرانية، خصوصاً لما يشكّله تدخّل المجتهدين في شؤون إيران الداخلية والمراسلات مع الشيعة في القوقاز وأواسط آسيا من عقبات خطيرة للمصالح الروسية. رغم أنه ليس من الواضح ما هي جدية هذه العلاقات التي كانت بين السلطان والعتبات، وإن كان من المؤكد انزعاج الباب العالي من دور المجتهدين

العراقيين في الشؤون الإيرانية، حتى قبل ظهور الضغوطات التي مورست من قبل السلطات الروسية والإيرانية.

في حزيران **1904** تم إخبار مساعد القنصل البريطاني في كربلاء من "مصدر موثوق" باستلام والي بغداد مؤخّراً برقية من الصدر الأعظم تتعلق بالمجتهدين في كربلاء والنجف، ومضمونها "بما معناه" كما يلي:

إن ممثلي الحكومتان الروسية والإيرانية في إسطنبول، وبأمر من حكوماتهم، شرحوا لنا بأن المجتهدين في العتبات المقدسة مضى لهم بعض الوقت في التدخّل في بعض الأمور الخاصة المتعلقة بشكل مطلق بشؤون هذه الدول، وإنهم ينظرون إلى هذه التصرفات بأنها عدوانية، وغير لائقة. ولهذا؛ طلبوا منا إذا تكررت هذه الأعمال في المستقبل بأن نقوم على الفور بكل ما نراه ضروري بخصوص هذه المسألة.

ووفقاً إلى مساعد القنصل البريطاني، فإن الحكومة العثمانية أخبرت المجتهدين في العتبات بأنها ستقوم بالنفي إلى المدينة المنورة كل مَن يستمر في النهج السابق، ويسيء التصرّف. ويقال إنه وصلت برقية ثانية من الأستانة، تطالب بتحقيق خاص ودقيق لمعرفة مَن من المجتهدين الذين يتدخّلون في شؤون الدولة، وما هو دافعهم الحقيقي، وفيما إذا كان لهم أي اتصالات أو أعمال تجارية مع موظّفين أجانب. وهناك نسخة من برقية أخرى يقال إنها أرسلت من الصدر الأعظم إلى علماء كربلاء والنجف، ونقلت نسخة منها إلى القنصل العام في بغداد من مدينة بوشهر في الخليج. تقول البرقية:

وفقاً لما وردنا من ممثلي السفراء لروسيا وإيران، بأنكم تتدخّلون في شؤون الحكومات في روسيا وبلاد فارس. وبما أنكم في داخل أراضينا، أكتب إليكم لأبلغكم بأن لا تتدخّلوا من الآن وصاعداً في شؤون هاتين الدولتين، وبعكسه، سأتخذ إجراءات شديدة ضدكم حسب القانون.

نوّه السيد لامب، ترجمان السفارة البريطانية في الأستانة، توفيق باشا، وزير الشؤون الخارجية بحقيقية تلك البرقيات المزعومة. ورغم أن توفيق باشا لم يكن يعرف أي شيء عن هذه البرقيات، إلا أنه أكد حقيقة ما ورد فيها. وأضاف بسرية أنه قبل فترة قصيرة تقدم السفير الروسي إليه بشكوى جديدة حول الموضوع، وأنه تبعاً لتقرير القنصل الروسي في بغداد، أن الوالي استغل انشغال روسيا في مغامرتها في شرق آسيا لآثاره بعض المشاكل في القوقاز عن طريق هؤلاء المجتهدين.

وهناك دافع آخر للحكومة العثمانية لقطع الصلات مع المجتهدين في العتبات، بعد أن تيقّنت منذ 1903 وما بعدها بوجود بعض صلات بينهم وبين بريطانيا. فكان من الطبيعي أن يشعر عبد الحميد بالقلق من هذه الصلات. فمنذ تشرين الثاني 1901 كان قد بعث برسالة إلى السفير البريطاني أوكونور، يشكو فيها عن تقرير من والي بغداد يشير فيه بأن القنصل البريطاني العام في بغداد كان قد أرسل أحد القوّاصين بشكل خفي إلى "الشيخ الجعفري من شيعة النجف" ليعرف رأيه فيما إذا نشبت الحرب بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية العثمانية، هل ينضم أتباع الشيخ إلى "الجهاد". ومضت الرسالة بالقول إن مثل هذا السلوك من قبل القنصل العام لا يمكن أن ينسجم مع علاقات الصداقة بيننا. وبالرغم من أن أوكونور أبدى استغرابه، وأنكر مثل هذه القصة البعيدة الاحتمال، والتي لابد أن تكون من اختراع شخص شرير، إلا أنه كما يبدو فشل في إقناع السلطان؛ حيث أجابه السلطان بأن الرسالة من القنصل العام إلى "الشيخ الجعفري" موجودة في حوزة السلطات العثمانية. وطلب عبد الحميد من أوكونور بالتحقيق بالأمر مع القنصل العام، واستفسر عدة مرات عن نتائج هذا التحقيق. في شباط سنة 1902 أبلغ القنصل العام في بغداد أوكونور أن هذه القصة ابتدعها

ترجمان القنصلية الروسية، ومن المحتمل، قدمت إلى قصر يلدز عن طريق أحد أقاربه.

لكنّ؛ في صيف **1903** كانت بريطانيا قد قررت إقامة الاتصالات مع العتبات المقدسة. وكان المبادر إلى هذه الصلات هو السفير البريطاني في طهران، السير آرثر هاردينغ. لقد رأى مدى تزايد خطورة قوة العتبات في الشؤون الداخلية في إيران، وبالرغم من أنها موجّهة ضد روسيا كما تبدو لأول وهلة، لكن المزيد من المعارضة سوف تضعف سلطة الحكومة الإيرانية، وتدفعها في النهاية؛ لترتمي في حضن الروس. فقدم النصح إلى حكومته لمحاولة إقامة الصلات مع المجتهدين، من أجل السيطرة عليهم. هذه السيطرة قد تخدم باتجاهين: تهدئة معارضة المجتهدين من جهة، وبذلك كسب ثقة أمين السلطان بقدرة وتأثير السلطات البريطانية، ومن جهة أخرى، استغلالهم ضد الحكومة الإيرانية فيما إذا أرادت الحصول على قرض ثالث من روسيا، أو في أي سياسية عدائية تجاه بريطانيا.

في تموز **1903** طلب هاردنغ الأذن من الحكومة البريطانية بالتحادث مع الشرابياني في النجف. وبالرغم من حصول موافقة الحكومة البريطانية، إلا أن وزارة الخارجية سحبت الموافقة بعد اعتراض دائرة الهند على ذلك.

مع هذا، تمت في غضون ذلك بعض الاتصالات: فقام مساعد القنصل البريطاني الجديد في كربلاء محمد محسن خان بعقد أربعة لقاءات مع الشرابياني في تموز **1903**، حاول فيها عبثاً إقناع المجتهد أهمية علاقة الصداقة بين بريطانيا وإيران، وبالتخلي عن المعارضة القاسية للحكومة الإيرانية، كما حثّه على الاتصال بهاردنغ. وحينما زار هاردنغ بغداد في كانون الأول **1903**، وسعى لغرض الاتصال بالمجتهدين

في العتبات، أصاب الباب العالي الذعر، لكنْ؛ بالنتيجة بعد طلب لندن تجنّب هاردنغ رؤية أي من المجتهدين، واكتفى بإرسال تحياته إلى الشرابياني في النجف عن طريق سكرتيره الشرقي. وعلى الرغم من جميع هذه المحاولات إلا أنه لم يأت أي شيء من هذه الاتصالات، وأن بالنتيجة ركّزت اهتمام البريطانيين على أهمية وصية الأودة. وباقتراح من هاردنغ، تم إجراء تحقيق شامل من قبل القنصل البريطاني العام في بغداد حول سبل توزيع أموال الوصية ومكانة المجتهدين. وتبعاً لذلك، تم إعادة تنظيم وتعزيز سيطرة القنصل البريطاني العام في كيفية توزيع هذه الأموال.

كان من المحتّم انزعاج عبد الحميد من هذه الصلات بين المجتهدين والبريطانيين، وفاتح أوكونور بالأمر عند مقابلته في حزيران **1904**. وانعطف الحديث بعدها حول زيارة رئيس الوزارة الإيرانية الأسبق أمين السلطان إلى الأستانة. فكان عبد الحميد متلهّفاً ليعرف فيما إذا كان السفير البريطاني قد التقى بأمين السلطان، وما هو رأيه به، وما هي رؤيته فيما يتعلق بالوضع الداخلي الإيراني، وكان قد سمع بعض التقارير الخطرة والمتناقضة إلى حد ما. قال أوكونور إنه قابل أمين السلطان لمرتين، وقد فاجأه بحيويته ودهائه السياسي، وإن كان مريضاً بعض الشيء، وإنه كان قد تمتع جداً بالحديث معه:

بقدر ما يمكنني الحكم عليه، أن سعادته أمين [السطان] يعتبر أن الوضع السياسي الداخلي في بلاده بكل تأكيد غير مرضي، والى حد ما حرج. وهو يبدو لي من المناصرين المتحمّسين للإصلاح، وأنه على قناعة بأنه لا يمكن القيام بأي عمل جدي في هذا الاتجاه دون تقويض صلاحيات وامتيازات المجتهدين، وتأمين العدالة بالتساوي إلى جميع الطبقات، بين علمانيين ومتديّنين، فقراء وأغنياء، على سواء.

وأجاب عبد الحميد مع عرض بالمساعدة:

لاحظ السلطان أن هذا هو عين الصواب: أن لابد من كسر قوة رجال الدين قبل تحقيق أي تقدم ممكن؛ وأنه لا يعتقد بأن عطا بيك العظم [أمين السلطان]، أو حتى الشاه ذاته، يستطيعون التأثير على ذلك، لكنْ؛ يستطيع هو فعل هذا، وأنه على استعداد للقيام بذلك، إذا تعهّدت حكومة جلالة الملك بالمساندة (.....) واستمر بالنقاش بأن لديه الوسائل للتأثير على المجتهدين، وهو الوحيد القادر على ذلك؛ لكنْ؛ قبل أن يتحرك في الأمر لابد أن يعرف مدى الدعم الذي يمكن الاعتماد عليه من جلالة حكومة الملك.

تجنّب أوكونور هذا العرض، وأكّد إلى عبد الحميد بأنه ليس هناك أي تردد للتأكيد له بأن سياسة بريطانيا بالأساس في إيران هي المحافظة على وحدة البلاد، وأنه في هذا الإطار على يقين بأن مصالح بريطانيا تتطابق مع مصالح الإمبراطورية العثمانية. أجاب عبد الحميد مؤكداً أنه يتفق تماماً بتطابق المصالح البريطانية والعثمانية بخصوص إيران، وأنه إذا حصل على ضمانات مقبولة من بريطانيا، فهو على استعداد للتأثير والسيطرة على المجتهدين.

وعلى الرغم من أن الباب العالي قطع علاقته بالمجتهدين في العتبات في 1904، إلا أن صلات عبد الحميد بالعلماء الإيرانيين يبدو أنها كانت مستمرة، كما كانت فكرة "الوحدة الإسلامية" لدى المعارضة الإيرانية. وفي ذات العام، على سبيل المثال، قام الشيخ فضل الله نوري، وهو من أهم المجتهدين في طهران، بزيارة إسطنبول، ويقال إنه أظهر "توجّهات بالوحدة الإسلامية" عند عودته إلى إيران.

الفصل الخامس

في السنوات ما بعد 1905 ظهرت أبعاد جديدة في مشكلة الشيعة في العراق. في المقام الأول، دخلت إيران في أحداث مضطربة في الثورة الدستورية بين 1905 و 1911. وتطورت المعارضة المؤثرة للمجتهدين ضد الحكومة إلى حركة دستورية، والتي حققت تأسيس البرلمان في صيف سنة 1906. لكن هذا في الحقيقة لم يخفف، بل زاد الوضع اضطراباً في إيران. فأدى الصراع على السلطة بين الحكومة والبرلمان إلى تأزم السياسة الداخلية في البلد، وكانت النتيجة عودة الحكم الفردي في حزيران 1908. وكان لرجال الدين، بالرغم من انقسامهم إلى فريقين بين مؤيد ومعارض للدستور، لهم دور رئيسي في هذه الأحداث. ومن المثير للاهتمام، كان لبعض الزعماء من الطرفين كليهما، مثل السيد البهبهاني، والشيخ نوري، وآغا نجفي لهم بعض الصلات والمراسلات مع الأستانة، بطريقة أو بأخرى. ولعب كذلك السفير العثماني في طهران، شمس الدين بيك، بعض الدور في تلك الأحداث، فعمل بدور الوسيط بين المجتهدين والشاه.

ولم يكن المجتهدين في العتبات بمعزل عن ذلك. فبعد فترة من فرض الباب العالي القيود عليهم ووفاة الشرابياني في 1904، استأنف المجتهدون في العتبات دورهم السياسي، وكان لهم دور مباشر في أحداث الثورة الدستورية منذ البداية. وكان من المجتهدين البارزين ذلك الوقت، الخونده خوراساني، الشيخ مزدراني، والميرزا طهراني من دعم بقوة

الحركة الدستورية، وأيضاً طلبوا مساندة السلطان واصفين إياه بأمير المؤمنين. وفي الوقت ذاته، نشطت بعض الفروع من "الجمعيات السرية" الإيرانية بين الإيرانيين في العتبات المقدسة، وفي إسطنبول التي تدعم القضية الدستورية.

وفي المقام الثاني، منذ أيلول **1905** وما بعد، قامت القوات العثمانية وبشكل مفاجئ باحتلال سلسلة من الأراضي المتنازع عليها على الحدود الإيرانية من بايزيد وجنوباً إلى فازان، وبقيت هناك حتى سنة **1913**. هذا أدى إلى إضعاف موقف حزب الدستوريين في طهران، وحاولوا عدة مرات الطلب من السلطان بسحب هذه القوات. لهذا السبب، اتهمت مصادر من الإيرانيين ومن تركيا الفتاة عبد الحميد بمساعدته الشاه مظفر الدين بإضعافه موقف البرلمان. وفي المقام الثالث، كان قيام الباب العالي في هذه الفترة باتخاذ العديد من المبادرات للإصلاح العام في العراق.

كل هذه التطورات أظهرت "مشكلة الشيعة" مرة أخرى أمام أنظار السلطات العثمانية. إضافة إلى هذا، اندلعت مشكلة خطيرة في كربلاء في أيلول سنة **1906** بين الرعايا الإيرانيين والسلطات العثمانية المحلية. عندما حاولت السلطات العثمانية تجديد جهودها لاستحصال بعض الضرائب من هؤلاء الرعايا الإيرانيين، فقام حوالي **500** منهم بالذهاب إلى مساعد القنصل البريطاني في كربلاء، ونزلوا في الشوارع القريبة. واستمرت التظاهرات لعدة أيام، وازدادت أعداد المتظاهرين باضطراد. وما زاد الطين بلة، ما حصل من سوء فهم بين والي بغداد والباب العالي حول كيفية معالجة الأمر. وعلى الرغم من التعليمات بعدم اتخاذ أي إجراءات قسرية ضد المتظاهرين، قام الوالي، مجيد بيك، بإرسال الجنود والجندرمة لفك الاعتصام: أطلق الرصاص في الهواء، فحصل

ذعر كبير بين المتظاهرين، وأدى إلى قتل العديد منهم. ولم يدم الأمر طويلاً بعزل الوالي بعد الاحتجاجات والضغوط من قبل البريطانيين.

وحتى قبل هذه الحادثة، كان اهتمام الباب العالي قد عاد إلى مشكلة الشيعة. ففي تموز **1906**، سلمت وزارة الداخلية تقريراً حول "الإجراءات المطلوبة لتقوية عقائد أهل السنّة في العراق". فأدى ذلك إلى بعض النقاشات الجديدة في مجلس الوزراء، وأفضت إلى بعض التحول في سياسة الحكومة. فتقرير وزارة الداخلية بيّن أن المعلمين والوعاظ الخمسة الذين أرسلوا من إسطنبول إلى الأقضية في ولاية بغداد (وبمنحة **2000** قرش لكل منهم) أثبت فشله، وأن العشرة وعاظ الآخرين الذين أرسلوا إلى البصرة ليس بأفضل، لذلك رغبت الوزارة بإلغاء هذه الممارسة، واقترحت بدلاً عن ذلك:

من الواضح أنه إذا تم تطوير ونشر التعليم والعلوم الطبيعية في هذه المنطقة، فإن عقائد السنّة ستقوى. فإذا قطعت مبالغ المنح التي أعطيت إلى مدارس هؤلاء المشار إليهم أعلاه، وأصبحت هذه المبالغ متاحة لإصلاح المدارس المحلية القائمة تبعاً للحالة والضرورة في الوقت الحاضر، وبالتفاهم مع السلطات المحلية.

قام مجلس الوزراء بمناقشة هذا المقترح سوية مع تقرير أخر من دائرة شيخ الإسلام، وتمت الموافقة عليه من الناحية المبدئية، ورفع إلى الوزارات ذات العلاقة، لإبداء رأيهم.

في تشرين الثاني من سنة **1906**، شكّل السلطان عبد الحميد لجنة برئاسة حجي عاكف باشا، رئيس دائرة التجهيزات العسكرية، لدراسة كل التقارير والمراسلات المتوفّرة عن العراق، والخروج بإجراءات محددة، وتطبيقها لإصلاح المنطقة. ويشمل هذا كل جوانب

الإصـــلاحات، وبضـــمنها مـــا يتعلـــق في الإدارة المدنيـــة والاقتصـــادية والزراعيـة، مـع تأكيـد اللجنـة في الحاجـة إلى "إعـداد الوسـائل والطـرق المثاليـة لوقـف التمـدد الشـيعي وكـذلك حمايـة مـا تبقـى مـن السـنّة في المنطقة". وفي تقريرها النهائي الذي قدم في حزيران **1907**، خصّصت اللجنة فصلاً كاملاً عن مشكلة الشيعة.

بشـكل عـام، ردّدت اللجنـة مـا جـاء في التقـارير السـابقة، خصوصـاً تلـك الـتي قـدمت في التسـعينيات مـن القـرن السـابق. وصـية الأودة (وبالأخص مسـألة توزيعهـا مـن قبـل القنصـل البريطـاني العـام) بقيـت في الاهتمام الأول، كما كانت قضية الجيش السادس، حيث مـا يـزال الجنـود الشـيعة يشـكّلون الأغلبيـة. وكمـا يبـدو مـن التقريـر أنـه لم يـتمّ في الفـترة الماضـية عمـل شـيء لحـل هـذه المشـاكل، ولمعالجـة الأمـر، وضـعت اللجنـة اقتراحاتها بالتركيز الأكبر على التعليم:

مثـل مـا هـو خطـأ إهمـال القضـية الطائفيـة، وهـو السـبيل الوحيـد للمحافظة على كيان (العراق)، لهذا؛ لا يكفـي مجـرد تعـيين وتـزيين بعـض علمـاء الـدين والمفـتين، بـل مـن الضـروري تأسـيس قاعـدة متينـة وأكثـر فعالية لهذا الغرض. قبل كل شيء يجـب أن تتـوفر المـوارد الماليـة لإصـلاح المدارس الابتدائية والمـدارس الدينيـة، لكـي يكـون خريجـو المـدارس الأولى المبـادرين وخريجـو المـدارس التاليـة المكملـين. ومـن أجـل أن يكـون التعلـيم الديني في العراق وفقاً للمتطلّبـات السياسـية، أي بالحفـاظ علـى المـذهب السنّي، لابد من إرسال مجموعة من الأشخاص إلى دائـرة شـيخ الإسـلام، من أجل دراسة ووضع التقـارير للسـبل الكفيلـة لتحقيـق النتـائج المرجـوّة، وذلك بالتعاون مع الحكومة المحلية. مـثلاً مـن أجـل الحصـول علـى منحـة مالية مؤقتة لتعمير وإصـلاح أحـد المـدارس، أو مـن أجـل الطلـب لتأسـيس

مدارس حديثة؛ أو منح دائمة لإعانة الطلاب والمدرسين؛ أو تعيين مفت متمرس وفعال في أحد الأماكن المهمة.

وفي الوقت نفسه، حذرت اللجنة بأن التعليم وحده ليس كافياً. فالرفاه والحالة المادية مهمة أيضاً للمواطنين:

ليس هناك دليل أفضل من أن النفس البشرية لا يمكنها الابتعاد عن قانون الطبيعة وهي المصلحة الشخصية، لذلك فهذه حقيقة، في أن يتحول معظم السكان في بلد كان مهداً للمذهب الحنفي إلى التشيّع عن طريق الإغواء المادي من قبل الإيرانيين والبريطانيين. وبما أن الوعظ والنصيحة سوف لن يكون كافياً لإنقاذ هذا البلد من مرضه الداخلي المزمن، فأصبح - بالتالي - من الضروري جداً الانتباه إلى المصالح المادية للمواطنين، وهذا يعتمد على تأمين مصالح الناس بوقف الأضرار الناجمة من [فيضان] الأنهار في العراق، وإعطاء الناس الحق في استغلال هذه الأرض.

عملياً، اقترحت اللجنة بعمل حقيقي وسريع لتطوير المنطقة من ناحية مشاريع الري وتوزيع أراضي الدولة. وعلى أثر ذلك، أمر السلطان بتشكيل لجنة جديدة برئاسة مصطفى ناظم باشا، وأرسلت إلى العراق في أيلول **1907**، وكانت إحدى التعليمات لهذه اللجنة كما يلي:

لغرض تقليل وتحديد انتشار مذهب الشيعة والوهّابية، ولكبح تأثير التدخلات والدسائس الأجنبية، يجب الاستعانة فوراً بكل ما هو ضروري من إجراءات. وفي الوقت ذاته، يجب تسليم التحقيقات والملاحظات في هذا الشأن إلى الباب العالي واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والنظام حسب الصلاحيات الممنوحة من الباب العالي.

في هذه الأثناء، حذر والي بغداد أبو بكر حازم بيك الباب العالي ضد نشاط الشيعة في المنطقة. وعندما حوّل الصدر الأعظم هذا التحذير إلى وزارة التعليم، فتقدمت الوزارة بطلب المشورة من أحمد شاكر الآلوسي زاده أفندي، وهو وجيه بارز من بغداد، وأحد أعضاء مجلس المعارف الكبير في الأستانة، وكان سبق له أن عمل لوقف التشيع في العراق. فأوضح أحمد شاكر أفندي في تقريره بأن مشكلة التشيع في العراق هي قضية سياسية، وليست دينية. ووصف الأسباب لهذه المشكلة: قيام الأغنياء من الإيرانيين بإرسال المبلغين (الاخوندات) إلى العراق يتجولون بين العشائر للوعظ الديني. وإذا علمنا أن هؤلاء سكان العشائر ليس لديهم معرفة حتى بالمبادئ الأساسية للإسلام، فمن السهل عليهم تحويلهم إلى المذهب الشيعي. وحذّر من أن محاولات الباب العالي السابقة لحل المشكلة، على سبيل المثال، بإرسال العلماء إلى المنطقة لم يأت بأي نتيجة، وكانت مجرد هدر للأموال. وأضاف إذا استمر انتشار التشيع، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الأخطار السياسية، فكل من إيران وبريطانيا لهما أطماع في العراق، وسيكون تنامي أعداد الشيعة هو الوسيلة المناسبة لذلك.

اقترح أحمد شاكر أفندي الإجراءات التالية: أولاً، تشكيل لجنة من علماء الدين في بغداد لاختيار مجموعة من الوعّاظ المحليين، وإرسالهم إلى العشائر. ثانياً، هؤلاء الوعاظ والحجات عليهم وضع تقارير بشكل منتظم عن شؤون منطقتهم وإرسالها إلى المسؤولين الحكوميين المحليين. ثالثاً، من أجل الحصول على علماء أكفاء يجب إصلاح المدارس الدينية وتجهيزها بكل متطلبات التعليم، واختيار أفضل هؤلاء الطلبة من قبل لجنة العلماء، وإرسالهم إلى النجف وكربلاء. وأكد أحمد شاكر أن هذه الإجراءات هي ضرورية ولابد منها، لكنْ؛ في الوقت نفسه، دعا إلى

إصلاح شامل للتعليم في العراق. فهناك حاجة لتحسين المدارس الابتدائية والثانوية من أجل تقوية المذهب السنّي في المنطقة. بالإضافة إلى تأسيس مدارس زراعية كالتي أسّست في بورصة وسالنيك. ويجب المحافظة على منع الزواج السنّي-الشيعي، وعدم السماح بتجول المبلغين الشيعة في البلاد، وكذلك وضع الاحتفالات الدينية الشيعية تحت الرقابة الصارمة للسلطات المحلية.

أبرق رئيس لجنة الإصلاح، مصطفى ناظم باشا، في كانون الثاني 1908، برقية إلى الحكومة، وضع فيها نتائج التحقيقات. وكانت اللجنة قد توصلت في استنتاجاتها إلى أربعة عوامل، ساهمت في نشر التشيع ومشكلة الشيعة في العراق: (1) المجتهدين الشيعة، ولأهداف سياسية، قاموا بالتأثير في الجهلة من السكان والعشائر. (2) بينما المؤسسات السنّية في الولاية في حالة من الخراب، فإن المؤسسات الشيعية في كربلاء والنجف وسامراء والكاظمية في حالة ممتازة، وتستقطب الناس بسهولة. (3) العلماء الشيعة (المبلغين) يتجوّلون في المدن بين العشائر، ويروّجون للمذهب الشيعي. (4) بينما يقوم المجتهدون بمساعدة الفقراء عن طريق التبرعات الأجنبية من الدول الشيعية، هناك 5000 إلى 6000 طالب حوزة شيعي يحصلون في مدارسهم على تعليم في ظروف ممتازة، بينما مدارس السنّة الدينية لا يأتي أليها إلا الهاربون من الخدمة العسكرية. وحتى لو كان هناك 200 أو 300 طالب سنّيّ يسعى بجد للحصول على التعليم الديني، فإنهم في حالة معيشية مزرية.

أوضح التقرير بأن الحكومة المحلية في بغداد نصحت اللجنة بزيادة عدد المدارس الابتدائية، ولكنها تساءلت فيما إذا كان هذا الإجراء كافياً. تقدمت اللجنة بثماني مقترحات:

1. زيادة عدد المدارس الابتدائية في الولاية مع جلب مدرسين أكفاء وبرواتب مجزية.

2. زيادة رواتب المدرسين في المدارس الدينية، وأن يحصل الطلاب في هذه المدارس على الموارد الكافية لمعيشتهم، وبذلك يعود الاعتبار إلى التعليم الديني.

3. يجب تطبيق إصلاحات في اختبارات المدارس الدينية، لاستبعاد الطلاب غير الأكفاء.

4. من أجل استبعاد المدرسين غير الأكفاء يجب وضع اختبار من قبل لجنة محايدة من علماء الدين، تعيّن من قبل لجنة الإصلاح.

5. لمجابهة المجتهدين في كربلاء والنجف يجب تأسيس تكية في كربلاء مشابهة لتكية عبد القادر الكيلاني في بغداد، ويكون تمويلها من واردات الأوقاف المحلية.

6. منع المبلغين الشيعة من التجول بين العشائر.

7. منصب العلماء في المنطقة يجب أن يخصّص إلى رجال أكفاء من المنطقة، ولا تعطى إلى غرباء، لا يعرفون أي شيء عنها مثل ما هو حاصل الآن.

8. يجب تعيين بعض من العلماء والحجات في الجيش السادس لتعليم ووعظ الجنود على عقائد أهل السنّة.

الخاتمة

إن التواجد الكبير للسكان الشيعة في ولايتي بغداد والبصرة بدء بجذب نظر الحكومة العثمانية منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، وظهر ذلك جلياً، كما يبدو، بسبب اعتقاد السلطات العثمانية بأن نمو أعداد المواطنين الشيعة سيكوّن حليفاً طبيعياً إلى إيران في أي نزاع في المستقبل. وكان مدى قلق العثمانيين من مشكلة الشيعة يحدده بشكل رئيسي هو العلاقة العامة بين إيران والدولة العثمانية، فكلما تدهورت العلاقة بينهما ازداد قلق الباب العالي من تزايد المواطنين الشيعة في العراق.

في مطلع التسعينيات، دفع هذا القلق السلطان عبد الحميد بسياسة الدعوة إلى "الوحدة الإسلامية" التي بنيت على أساس الترويج "لوحدة المذهب السنّي والشيعي" والتأسيس لنوع من العلاقة الكونفدرالية مع إيران. رغم أن هذا لم يثمر بشيء، لكنّ؛ يمكن اعتبار أن تجليات "الوحدة الإسلامية" لعبد الحميد يجب وضعها ضمن سياق "مشكلة الشيعة" في العراق، ومحاولته في "الوحدة السنّية-الشيعية" والعلاقة مع إيران، وهذا يقرّ تقليدياً ضمن نفس السياق للحالة في الهند ومصر. ومن جهة أخرى، تبيّن سذاجة نظرة السلطات العثمانية إلى الأسباب، والى الإجراءات المتخذة لحل لتلك المشكلة، واعتقادهم بأن من السهولة "تحويل" الناس من "معتقداتهم الغيبية" عن طريق الوعظ والتعليم. ومع بداية القرن العشرين، أصبحت السلطات العثمانية أكثر قلقاً حين أصبحت التطورات الداخلية في إيران تؤثر في العتبات. وبالنهاية، لم يعثروا على أية "حلول" لمواجهة مشكلة التشيع في العراق.



النضال ضد التشيع
في العهد الحميدي في العراق

سليم ديرنكل



مقدمة

الدعاية والدعاية المضادة هي - بالأساس - أفكار غربية حديثة، كان لها تأثيرها في خلال الحربين العالميتين. لكن الدولة العثمانية في عهد عبد الحميد الثاني (1876-1909) كانت قد استخدمت هذا السلاح بشكل واسع وفعال، خصوصاً في ما يتعلق بالفكرة المستحدثة بالوحدة الإسلامية، وادعاء السلطان العثماني بمقامه كخليفة للمسلمين في العالم، وهو - بالتالي - أمير المؤمنين لكافة الشعوب الإسلامية. وربما كان ذلك بسبب خسارة الدولة العثمانية لمعظم ممتلكاتها المتبقّية في البلقان، وكذلك فقدانها لغالبية الشعوب المسيحية في الإمبراطورية نتيجة للحروب الكارثية مع روسيا في 1877-1878، فكان من المنطقي أن تعود الإمبراطورية العثمانية إلى هويتها الإسلامية. لكن هذا جلب لها من جانب آخر مشاكل جديدة، فأصبحت في موقف يتطلب استجابة فورية لأي تحدّ لهذه الشرعية في محتواها الإسلامي.

المنافسة العثمانية الإيرانية لولاء الشعوب العربية:

كان ادعاء السلطان بسلطته الدينية والدنيوية له أسس في تشريعات المذاهب السنّية باعتباره أمير المؤمنين والخليفة شرعي للخلافة العباسية، والادعاء بتحول الخلافة إلى السلطان سليم الأول بعد الحملة المصرية في 1517. وكانت الدولة الإسلامية الوحيدة التي لا تعترف بذلك هي إيران الشيعية. فجميع الحكام في إيران الصفوية أو القاجارية وقف بمعارضة شديدة لشرعية الخلافة العثمانية. وكما ذكرت لامبتون[1]:

1- المؤرخة البريطانية آن كاثرين لامبتون (1912 – 2008):

Ann Lambton: State and Medieval Government Islam, Oxford University Press, 1981.

"عند اندلاع الصراع في القرنين السادس عشر والسابع عشر بين الدولتان الصفوية والعثمانية كان كل من السلطان العثماني والشاه الصفوي يدعي لنفسه بالزعامة الإسلامية. وتمثل هذا الصراع في الفتنة الشيعية-السنّية، واحتدام الجدل بين الجانبين."

كان محور هذا الخلاف هو الأراضي العربية؛ حيث كانت الدولة العثمانية قد ترسّخت أقدامها في وقت مبكر. لكنّ؛ في بعض المناطق الحدودية السنّية الشيعية، وفي بعض الجيوب التي يقطنها الشيعة أو السنّة كأقلّيات كان التحدّي الإيراني مستمرّ. فكتب كمال صليبي[1]:

" تزعم السلطنة العثمانية بشرعية كونها دولة إسلامية تمثل السنّة في جميع المناطق التي يسكنها السنّة في العالم. والإمبراطورية الفارسية هي في الحقيقة دولة فارسية قومية، شاءت أن تكون هي الدولة الرئيسية التي تتبع المذهب الشيعي في العالم. وهي بذلك مع التجمّعات الشيعية الأخرى في المنطقة وبعض المذاهب الإسلامية الأخرى لا تعترف بهذا الادعاء للدولة العثمانية كممثّل لجميع المسلمين في العالم."

يعتبر العراق تقليدياً مركز الشيعة الاثني عشرية منذ القرن التاسع الميلادي، ويشكل في الوقت ذاته، الحدود الفاصلة بين الدولة العثمانية السنّية والدولة الصفوية/القاجارية الشيعية. فمن العراق، استدعى الشاه إسماعيل الصفوي بعضاً من العلماء الشيعة بعد أن اتخذ التشيع الدين الرسمي للدولة في سنة 1501، كما بيّن أرجوماند[2]:

1- المؤرخ اللبناني كمال سليمان صليبي (1929 – 2011)

Kamal Salibi : Middle Eastern Parallels: Syria-Iraq-Arabia in Ottoman Times. MES 15, 1979.

2- المؤرخ الأمريكي الأيراني الأصل سعيد أمير أرجوماند

Said Amir Arjomand: The Shadow of God and the Hidden Imam, University of Chicago, 1984.

" استدعى الشاه إسماعيل الشيخ علي الكركي العاملي .. إلى بلاده لنشر عقيدة الشيعة الاثني عشرية، فاستقر الكركي في العراق، وقام من هناك بزيارات متعددة إلى بلاط الشاه إسماعيل. واستمر في الإشراف على تحول إيران إلى التشيع حتى عهد طهمساب."

وبعد زيادة هيمنة الشيعة الاثني عشرية في إيران منذ القرن السادس عشر، وما بعده، وتأمين العثمانيين السيطرة على مراكز التعليم الشيعية الرئيسية في مدن مثل بغداد والنجف وكربلاء والكاظمية أصبح الصراع السياسي الإيراني-العثماني ذات طابع وصبغة دينية. هذا الصراع كان في بعض الأوقات بمرارة الصراع بين العثمانيين والنصارى في دار الحرب، وانعكست هذه المرارة بإصدار تشريعات فقهية تبيح تصرفات هؤلاء الحكّام. فبيّنت لامبتون أن بعضاً من العلماء المتشدّدين السنّة في الجانب العثماني في القرن السادس عشر جادل بأفضلية قتل الهراطقة على الإفرنج:

" الحرب مع الأفرنج هي حرب مع كفّار بالأساس، بينما الحرب مع الصفويين هي حرب مع مرتدّين في بلاد الإسلام."

فكان ردّ الشيعة بمزيد من الاضطهاد للسنّة، وكانت هناك بعض المحاولات من قبل بعض علماء الشيعة في منتصف القرن السابع عشر بإضافة طقوس اللعن للخلفاء الراشدون الثلاثة بإضافة أبي حنيفة. على اعتبار أن المذهب الحنفي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية، وبالتالي؛ فإن "الولاء لأبي حنيفة يمثل بالتالي ولاء للسلطان العثماني." هذا التوتر الخفي، استمر على طول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ووصف كل من جوان كول و موجان مؤمن بشكل واضح المشاعر المعادية للسنّة وللسلطة العثمانية خصوصاً في جنوب العراق، وكيف تبيّن نفسها في تركيب شعبي قوي. يوضح الكاتبان، في كربلاء وهي

سنجق تحت النفوذ العثماني اسمياً، لم يكن للسلطات العثمانية أي نفوذ الفعلي فيها في بداية القرن التاسع عشر:

" على الرغم من وقوع كربلاء في داخل الحدود العراقية، إلا أن مناخها كان كأنها مدينة حدودية. فالسكان يكنّون العداء للسلطة السنّية في بغداد، والتي كان من النادر إقامة الجيش في أطرافها بدون سلسلة من المشاكل[1]..."

وعلى الرغم من زيادة سلطة إسطنبول بعد منتصف القرن التاسع عشر كنتيجة للإصلاحات وتنظيمات المركزية، إلا أن المنطقة بقيت مركزاً دائماً للمتاعب.

اختلافات وجهات النظر السنّية والشيعية عن الملكية والخلافة:

إن الاختلافات العقائدية بين السنّة والشيعة حول نظرية الدولة معقّدة بشدة، مما لا يسع المجال هنا لمناقشتها. لكنْ؛ من أجل معرفة الأسس النظرية التي تبني عليها السلطة العثمانية شرعيتها، وتبيان دعايتها المضادة، يكون من المفيد ذكر بعض من الاختلافات البارزة، خصوصاً تلك التي يشار إليها في الوثائق العثمانية التي سنتطرق إليها لاحقاً.

في النقطة الجوهرية لفهم منصب السلطة العليا في الدولة، السلطان/الخليفة أو الشاه، تكمن الزعامة الدينية والسياسية بالنسبة إلى السلطان، بينما ينفصل عرى القيادة الدينية والدنيوية بالنسبة إلى الشاه. كما بيّنها أرجوماند:

1- جوان كول و موجان مؤمن : " المافيا، والغوغاء، والتشيع في العراق : التمرد في كربلاء في العهد العثماني **1842 - 1843** " مقالة في مجلة **Past & Present** العدد **112** سنة **1986**.

" ليس من المستغرب أن يدّعي الحكام السنّة الشرعية على أنهم خلفاء وأئمّة. فالعقيدة الدينية السنّية ليست كالعقيدة الدينية الشيعية، فهي واقعياً تخلو من المفهوم السياسي لفكرة الإمامة."

وكان من نتيجة ذلك الاختلاف الجذري لموقف العلماء السنّة عن العلماء الشيعة من الدولة:

" ففي الدولة العثمانية، تكون القيادة الدينية متداخلة بأحكام في السلطة الدينية والدنيوية للدولة، بينما تكون الهيمنة الدينية على الجماهير بيد رجال الدين من الشيوخ الصوفيون والدراويش. على العكس مما هو في إيران؛ حيث ترتبط القيادة الدينية الشيعية بعلاقات هشّة وغير رسمية بالحكومة المركزية، لكنها تتحكّم بقوة في الجماهير وبسلطة دينية محكمة."

لذلك، فالعلماء في الدولة العثمانية حتى عندما يكونون على خلاف مع السلطة المركزية يبقون في دائرة "المعارضة الموالية"، بينما المجتهدون الشيعة يمكن أن يشكّلوا تهديداً خطيراً للسلطة المركزية. هذه هي الحقيقة التي كان يدركها المسؤولون في حكومة عبد الحميد الثاني.

الموظفون الحميديون والنضال ضد التشيع في العراق:

في السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نجد العديد من الإشارات في أرشيف الوثائق العثمانية حول انتشار التشيع في العراق. وكان هناك تأكيد على أهمية هذا الخطر الجديد القادم في ذات الوقت الذي كان فيه السلطان عبد الحميد الثاني يحاول إحياء مصداقية دعوته كأمير للمؤمنين لكافة لشعوب الإسلامية، فجاء هذا التهديد الذي يصب في أساس دعوته، وهذا ما انعكس بشكل واضح، بقلق وجزع لحكومة السلطان.

في تقرير وضعه علي رضا بك القنصل السابق في خوي وسلماس، بين في فذلكة تاريخية موسعة قصة انتشار التشيع واستغلال الصفويين لها، وضعها كمقدمة للخطوات التي يقترحها لمجابهة هذا التحدي. بيّن القنصل بأن التشيّع أصبح حاجزاً بين دار الخلافة والمسلمين في الشرق الأقصى، ممّا سبّب في سقوط تلك الشعوب في أيادي النصارى. وذكر أن الصفويين والقاجاريين فرضوا التشيّع على الإيرانيين بالقوة، وأدخلوا عادات فارسية من عهود قبل الإسلام في التشيع، وأشار:

" بينما تعمل دار السلطنة السنّية على محاربة تغلغل النصارى السافر وردّهم على أعقابهم، وكذلك المحاولة الدائمة للتواصل مع المسلمين في الهند والصين، يقطع التشيع هذا التواصل باختلاق بحر شاسع بيننا يصعب ردمه. وقد سبّب هذا إلى خضوع المسلمين في خوارزم وبخارى إلى الاحتلال الروسي، وسبب كذلك بوضع المسلمين في كاشغر تحت يد الصينيين، والمسلمين الهنود تحت التاج البريطاني. فأصبح الملايين من المسلمين محاطين بالكفّار.

إن الذاكرة الأليمة لهذه الخيانة ستبقى خالدة في التاريخ البشري..."

أساس المشكلة في العراق هو جهالة المواطنين من عشائر العرب والبدو، مما يجعلهم فريسة سهلة بتأثير المبلغين والعلماء الإيرانيين. فهؤلاء يأتون إلى العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد بأعداد كبيرة، مما يجعل علماء الدين السنّة قلة قليلة. واستمر علي رضا بك[1] في تقريره؛ ليؤكد بأن هيبة هؤلاء الملالي، وإمكانياتهم المادية تجعل لمؤسساتهم استقلالية تامة عن الدولة:

1- أنظر ملحق (1) صفحة 137.

" فمن أسهل الأشياء في إيران بأن تصبح غنياً، وذلك بالانضمام إلى طبقة الملالي ... فحين ينضم أي رجل فقير، ويتعلم تلك المهنة، ويقوم بزيارة الأضرحة المقدسة مشياً على الأقدام، وبهذا؛ يحصل على الإجازة، وبعد سنين قليلة، يصبح مالكاً لعدة قرى وبساتين ..."

بقدر تعلّق الأمر بالخطوات المتخذة لوقف التشيع، يؤكد الكاتب أنه من غير الممكن استخدام القوة في ذلك، فالشيعة يشكّلون أربعون بالمائة من السكان، وهكذا إجراء سيسبّب ردود فعل غاضبة في المجتمع الإسلامي حول العالم. فليس هناك من دواء ناجع سوى التعليم، على الحكومة إرسال معلّمين ورجال دين مدرّبين بشكل خاص إلى العراق لغرس فضائل المذهب السنّي في المدارس الابتدائية. لابد أن يكون هؤلاء المعلمون خريجي مدارس إسطنبول العالية، وأن يمنحوا رواتب مجزية، وأن لا يعتمد على المعلمين المحليين غير الموثوق بهم. فالتعليم بعظمة الإسلام والمآثر الجليلة للخلفاء الراشدين الثلاثة سيساهم بالنتيجة بتلاشي الخلافات بين الشيعة والسنّة. وبذلك، وبدون ضجة، "سيحقّق جلالة السلطان عن طريق التعليم أفضل من ما حقّقه سلفه الشهير السلطان سليم الأول عن طريق السيف .."

على الرغم من أن التقرير مليء بالأخطاء التاريخية، وفي بعض الأحيان، ساذج بشكل مفرط، إلا أن التقرير بين المشاكل التي تواجه الإدارة العثمانية في العراق، وكذلك أوضح دور إيران كمنافس وحيد في قيادة العالم الإسلامي.

وفي تقرير ثاني (لائحة) قدمه شيخ الإسلام السابق، حسين حسنو أفندي، كان التأكيد على الدور المهم للمدارس الإسلامية في بغداد وتعيين علماء أكفاء في العراق؛ لكي يتمكّنوا من الجدل والنقاش مع أقرانهم من الشيعة. يجب تدريب هؤلاء الرجال في فن " توضيح هشاشة معتقدات

الشيعة إلى الناس." ولكنْ؛ ومما يثير الاهتمام، يقول عليهم التجنّب الدخول في مناظرات مع الشيعة، وكذلك، "عليهم بشكل سري إخبار المسؤولين عن أي من هؤلاء الأشخاص الذين يعملون على زعزعة مصالح الدولة العلية." هذه كما يوضح حسين حسنو، "واجب أخلاقي للعلماء"، وليس عليهم تحت كل الظروف الكشف عن هويتهم بأنهم موظفون في الدولة، بل يتظاهرون على أنهم مسافرون عاديون. كان اقتراحه في الحقيقة، كما يبدو، هو تكوين مخابرات دينية سرية. هذا " الواجب الأخلاقي للعلماء " يظهر بوضوح في هذه المسألة طبيعة العلاقة المتشابكة والتقارب بين السلطة ورجال الدين (العلماء) فيما يخص هذه القضية.

على النقيض من ذلك، بيّنت مذكّرة غير موقّعة وغير مؤرّخة، الطبيعة الاستقلالية للمجتهدين الشيعة. كاتب المذكرة أعطى تفاصيل دقيقة بشكل ملفت للنظر (وفي هذه المرة، ليس ساذجاً على الإطلاق) على الأهمية الاستراتيجية للمجتهدين في المجتمع الإيراني، قائلاً:

" (بسبب) عدم حاجتهم إلى التعيينات الحكومية (المناصب) وليس لديهم خوف من الفصل (والعزل) [لذلك يصعب السيطرة عليهم]. ولهم تأثير كبير على الناس، ويراهم العامة على أنهم نوّاب الإمام، فنفوذهم وتأثيرهم هو ألف مرة أكثر من تأثير الشاه ... ويمكنهم في خلال أربعة وعشرين ساعة، وبلمحة بسيطة من إثارة الناس للثورة ضد الشاه ..."

من الواضح أن المسؤولين العثمانيون كانوا على دراية تامة بذلك ؛ لقد أشار أرجوماند في كتابه الأخير لما ذكره أحد الرحّالة الفرنسيين بأن للمجتهد تأثيراً ساحراً " بجمع الناس خلفه كأنه الآله أورفيوس[1]" .. ومضى الكاتب المجهول بتفاصيل موسعة عن كيفية حدّ الحكومة

1- بطل أسطوري في الميثولوجيا اليونانية، كان لموهبته الموسيقية وعذوبة صوته يسحر الحيوانات والأشجار والحجر وتتمايل على ألحانه.

العثمانية لتأثير هؤلاء المجتهدين، وكيف أن ذلك ممكناً لكون أن أغلبهم عرباً ومن التبعة العثمانية. ومن الأساليب الأخرى التي اقترحها هو منح الهدايا السخية إلى العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، " كما كان يحدث في زمن السلطان عبد المجيد."

أما تقرير السفير العثماني في طهران، علي غالب بك، المؤرخ في 15 آب من سنة 1894؛ فقد بيّن بوضوح بأن حقيقة الصراع العثماني-القاجاري هو لكسب المصداقية أمام أنظار الشعب العراقي. واقترح السفير القيام بالإجراءات التالية: أولاً، السيطرة على حركة دخول الزوار الإيرانيين إلى العتبات المقدسة ومنع اختلاطهم بالمواطنين، وتحديد المدة التي يسمح لهم بالبقاء في هذه الأماكن المقدسة. ثانياً، تعين عالم دين رسمي لمواجهة الدعوة للتشيع بنشر عقائد أهل السنّة وإطاعة السلطان كخليفة للمسلمين. ثالثاً، طرد المجتهدين الشيعة وطلاب الحوزات والمبلغين، الذين ينشرون الأفكار المثيرة للفتنة. رابعاً، إفهام رجال الدين الشيعة في العتبات المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وجميع المواطنين الشيعة من التبعة العثمانية بأن ما ينعمون به من التقدم والازدهار هو في ظل حكومة السلطان العثماني. خامساً، إزالة دور الوسطاء الإيرانيين الذين يزعمون بتسهيل شؤون التجار الشيعة في الولايات العثمانية، وذلك بتسريع الإجراءات البيروقراطية وتقويض مصداقية الدعاية الإيرانية التي تدعي بأن الشاه هو الحامي لمصالح الشيعة.

ومن المثير للاهتمام أن جميع هذه الوثائق التي تتعلق بالإجراءات المقترحة لوقف التمدد الشيعي بين سكان العراق لم يكن هناك أية إشارة باللجوء إلى القوة العسكرية.

ومع إدراك صعوبة استخدام الوسائل العسكرية، كان الأمر واضحاً بأن المسألة تتعدّى بعض الإجراءات القمعية العسكرية البسيطة. هذا الموقف كان واضحاً في التقرير الشامل الذي وضعه أحد رجال العلم من عائلة عراقية معروفة، هو السيد أحمد شاكر الآلوسي زاده، المؤرخ في 26 من شهر آب سنة 1907. أكد أحمد شاكر بأن المبلغين الشيعة الذين يجوبون بين سكان العشائر مدعومون مادياً من قبل الإيرانيين والإنكليز، وكلاهما له مصلحة بتعزيز نفوذه في العراق. لهذا؛ فإن الأمر " سياسي أكثر من كونه ديني." ودعا الآلوسي بإنشاء مدرسة دينية متجولة تتألف من علماء سنّة موثوقين، يمكنهم التجوال بين القبائل السنّية وتقديم الوعظ بعقائد السنّة، وكذلك تقديم التقارير إلى السلطات العثمانية بجميع الأمور التي تثير اهتمامهم. هذه المدارس الدينية المتجولة يجب أن تعزّز بمدارس التعليم الابتدائي والثانوي لضمان حصول السكان المحليين "على الفائدة الكاملة من المعتقدات الصحيحة في السنين المبكرة من أعمارهم." أما بالنسبة لسكان الحضر؛ فكان هناك أيضاً تأكيد على التعليم الديني. بالخصوص اختيار بعض من الطلاب السنّة، وإرسالهم إلى المدارس الدينية في العراق ؛ في جامع الإمام الأعظم، وسيد سلطان علي، وشيخ صندل، ومنورة خاتون، كل مدرسة عليها استقبال عشرين طالباً، "وربما هناك أهمية خاصة بإرسال خمسة وعشرين طالباً إلى كل من النجف الأشرف وكربلاء المعلى للضرورة." وبتطوير التعليم بالمنهج السنّي تزداد هيبة المذهب بشكل عام بين الناس، "وبذلك توجه ضربة موجعة للتشيع." وأكد الآلوسي كذلك على ضرورة التطبيق الصارم لقانون منع الزواج السنّي-الشيعي، ومنع المواكب والتشابيه الشيعية التي " تزيد من إثارة المواطنين."

أصبحت بذلك فكرة التوحيد الديني هي الوسيلة لقياس معيار السلوك الذي يمكن أن يفرض على المواطنين. وكمثال صارخ على هذا الخط الفكري، تلك الوثيقة التي تبين وجهة نظر سليمان حسنو باشا، أحد الشخصيات المنفية في بغداد. اقترح سليمان باشا في تقريره بأن تدعم الحكومة بوضع ونشر "كتاب العقائد"، ويخصّص هذا الكتاب بشكل تام للرد على "الفرق الضالّة" في الإسلام. وبذلك تستخدم أفكار هذا الخط " في تصحيح العقائد الكافرة " عن طريق " الجمعيات التبشيرية " التي تتكوّن من رجال دين أكفاء، يحصلون بعد عامين أو ثلاثة من التدريب على لقب (المبشّر بالحق). وهذا ضروري، خصوصاً أن الذين يتبعون المذهب الحنفي هم أقلّيّة من بين السنّة في العراق، وأن هناك أكثر من عشرين مذهباً بين المواطنين في العراق يتكلمون بلغة أو أكثر من أربعة لغات (الكردية، التركية، العربية والأرمنية). والشيعة الاثني عشرية هم الأكثرية الساحقة وأكثر المجتهدين نفوذاً هو المجتهد في سامراء الميرزا حسن، المجتهد الكبير للأصوليين، ووفقاً لكاتب التقرير، " يملك قوة ونفوذ يفوقان قوة ونفوذ شاه إيران ..." ويمضي سليمان باشا بتفاصيل كبيرة عن دور الميرزا حسن في إلغاء احتكار التنباك في إيران وشبه مركزه كمثل البابا في سلطته فوق-الحكومية:

"وبما أن هؤلاء الرجال يرون جميع الحكومات هي حكومات مغتصبة للسلطة، فيصبح هناك ضرورة حتمية بأن تحدّ الدولة العلية من تأثيرهم. هؤلاء خطرون، ويشكّلون عقبة أمام التقدّم ..."

كانت حلول سليمان باشا لمشاكل الدولة المتعلقة بالعقائد الدينية المنحرفة متطابقة مع التقارير الأخرى، وهو الاهتمام بالتعليم. إذا كان بمقدورنا استرجاع التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية إلى حظيرة المذهب الحنفي لأنقذنا الجميع:

" نشر التعليم سيغرز الحب في الدين والوطن والملة، وسيعزّز ولاء الأمة الناصع إلى قائدنا خليفة المسلمين، في المقابل يعزز استمرار الجهل في زيادة وتعاظم الفرقة والتشتّت."

من هذا النص أعلاه، يمكن لأي فرد أن يسمع وبوضوح إلى التناغم بين الإسلام الكلاسيكي والأفكار الجديدة في الولاء، الولاء إلى " الوطن " والولاء إلى " الخليفة " حيث استحضرا في سياق ونفس واحد. ويمكن كذلك ملاحظة، في ذاك العصر من النشاط التبشيري الذي يمثل وجهاً آخر من وجوه السلطة السياسية، تقدير المسؤولين العثمانيين البارز لتلك الإمكانيات. وهذا فعلاً ملفت للنظر، فالإسلام لا يقرّ بالتبشير، لذا؛ نرى بوضوح أن تصوّر سليمان باشا " للجمعيات التبشيرية " هي - في الحقيقة - فكرة مقتبسة.

وبينما كان سليمان باشا مهتماً بالتأثير الفكري لانتشار التشيع، كان دفتردار بغداد، محمد رفعت منعمنلي زاده مهتماً لأن يلفت الانتباه إلى الصعوبات الإدارية لهذا الأمر. فكانت طروحاته عن كيفية تأثير التمدد الشيعي على جهاز الإدارة العثماني في العراق واصفاً بإسهاب الكيفية التي تم سحب البساط من تحت أقدام الدولة العلية. فذكر منعمنلي زاده بأن المجتهدين والمبلغين الإيرانيين الملهمين كانوا نشطين وبفعالية بين مراتب الجيش العثماني السادس وقوات الشرطة، "وغرسوا في أذهانهم من المعتقدات بأنهم سينالون عذاب الله، إن قاموا بمحاربة الشيعة ...." والكثير من هذه الوحدات العسكرية تحولت إلى التشيع، وبالتالي؛ أصبحوا من غير الموثوق بهم. في الحقيقة إن تصرّفات هؤلاء المتحوّلين إلى التشيّع من قوات الشرطة، أصبحوا " كأنهم عصابات من قطّاع الطرق "؛ حيث يقومون بمضايقة وسرقة المواطنين

مـن السـنّة ؛ "والبـدو يخـافون مـن القـوات الأمنيـة أكثـر مـن خـوفهم مـن قطّاع الطرق."

بينما يعمل المجتهدون والمبلغون:

"علـى تعزيـز الجهـل الحالـك للمـواطنين مـن أجـل سـرقتهم وحلـب أرزاقهم، كما هـي عادتهم، لأنهم يعرفـون متـى مـا استبصـر النـاس، فـإنهم لا يذهبون إلا إلى طاعة حاكمهم الخليفة الشرعي ..."

ونتيجـة لتـدفّق الأمـوال الإيرانيـة إلى النجـف وكـربلاء والكاظميـة وسامراء، أصبحت " هذه المدن واقعياً مدناً إيرانية."

وكإجراءات وقائيـة، وضـع مينعمنلـي زاده المسـؤولية علـى التعلـيم، وخصوصـاً التعلـيم الابتـدائي، والـذي أصـبح بشـكل متزايـد في أيـدي الشيعة. ولمعالجـة هـذا الأمـر بـين ضـرورة تعـيين معلمـين مـن إسـطنبول. وفي الوقت ذاته، يجب زيادة المنح الدراسية للطـلاب السـنّة في المدارسـة الراقية كالتي في كربلاء. فالعديد من الجوامع السنّية لـيس لها أئمّـة ولا قرّاء القرآن لعدم وجود التخصيصات المالية. كانت الأموال المطلوبة لهذه المؤسسـات تـأتي مـن رسـوم الـدفن للشـيعة في الأمـاكن المقدسـة. هـذه الرسوم (رسوم الدفنة) يجب أن تترك للسلطات المحلية مـن أجـل تحسـين حالة المراكز التعليمية السنّية. وكذلك، لابد من تعيين عالم دين سنّي في كل كتيبـة في الجـيش السـادس مـن أجـل العمـل علـى عـودة المنضـوين في الجيش العثماني إلى المذهب السنّي.

كان واضـحاً في الوثـائق العثمانيـة عدم وجـود قـوى فعالـة مـن أجـل تطبيـق الإجـراءات المطلوبـة. فالمحاضـر الرسميـة لاجتمـاع الـوزارة العثمانيـة المؤرخـة في الأول مـن حزيـران سـنة 1891 صـرحت علنـاً

باستحالة استخدام القوة لمنع البدو الرحّالة من التوجّه إلى الأراضي الإيرانية، وأنه من الواجب تشجيعهم على البقاء في الأراضي العثمانية ومعاملتهم بإنصاف."

وهؤلاء رجال الدين الذين أرسلوا إلى العراق ابتليوا بنفس البلاء العام في العصر الحميدي: عدم استلام الرواتب. ففي مذكرة رفعها شيخ الإسلام السابق، محمد جمال الدين أفندي، مؤرخة في الثالث من آب سنة **1905**، تعطي خلاصة لأداء المعلمين السنّة الذين أرسلوا بشكل خاص من إسطنبول.

لقد تم إرسال خمسة معلمين من إسطنبول في سنة **1905** وبراتب شهري قدره ألفا قرش. لكنهم فشلوا في مهمتهم؛ لأنهم لم ينالوا أي إسناد ودعم من الموظفين المحليين، ولم تمنح لهم الرواتب المطلوبة بشكل منتظم. لذلك يجب منح المعلمين الجدد الذين يرسلون إلى العراق راتباً، لا يقل عن خمسة آلاف قرش لكل معلم، ولابد أن يتحدث المعلمون اللغة العربية بطلاقة، وأن يكونوا على علم بطباع وعادات الناس في هذه البقاع. والأهم من ذلك أن يكونوا على مستوى عال جداً في التعليم، كما يتوقع أن يتفقدوا المدارس حين يقدمون معلميهم للامتحان. تطرّق محمد جمال الدين في مذكرته إلى أن الذين تم إرسالهم في السابق كانوا يفتقدون تماماً هذا الشأن.

نقص الأموال كان المعضلة الأساسية أمام الإصلاحات المقترحة في العراق، كما هو الحال في كل مكان آخر. فالسلطة العثمانية المركزية كانت مترددة في التخلي عن سيطرتها على رسوم الدفنة للشيعة. لقد كانت هذه الضرائب تحقق إيرادات عن طريق الملتزمين برسوم الدفن. وقد بينت المحاضر الرسمية للوزارة المؤرخة في الأول من حزيران سنة

1891، بأن صافي الضرائب السنوي من رسوم الدفن يبلغ 200 ألف قرش بعد حساب مصاريف التحصيل. وفي برقية أرسلت إلى قصر يلدز بشكل مباشر في العاشر من تشرين الثاني سنة 1891 تحدثت عن تقديم السيد محمود من النجف بعطاء يزيد بألف ليرة عن المعدل الحالي من أجل حصوله على التزام تلك الرسوم.

وعلى النقيض، لم يكن هناك نقص في الأموال في الجانب الشيعي. فتقرير اللجنة العثمانية لإصلاح العراق المؤرخ في الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة 1907، ذكر بأن الأموال تأتي من الشيعة في البلاد الأجنبية إلى العتبات المقدسة والمؤسسات الدينية، فجعلت من الشيعة أغنياء، بينما يرزح أقرانهم من السنّة تحت مختلف أنواع المعانات. فالتبرعات الورعة والتقية من مصادر الشيعة الأجانب تصرف بسخاء على الفقراء المحليين، وكذلك على الطلاب الشيعة الذين يقدّر عددهم بخمسة إلى ستة آلاف طالب الذين يتعلمون، وهم في بحبوحة مادية جيدة. وفي المقابل، ترى المدارس الدينية السنّية مليئة بالهاربين من الخدمة العسكرية الذين ليس لهم رغبة في التعلم، والذين منهم من لديه رغبة بالتعلم قد لا يتجاوز المائتين أو الثلاثمئة. لذلك انتشر الشيعة الاثنا عشرية "إلى حد؛ بحيث يمكن للمرء أن يعدّوه غزواً."

افتقار الدعم المادي للطلاب والمؤسسات السنّية كان أيضاً محور موضوع المذكرة التي وضعها شيخ الإسلام السابق محمد جمال الدين في الرابع من شباط سنة 1908. فذكر أن سبب خراب المدارس الدينية السنّية والمدارس الابتدائية هو سبب مصادرة إيرادات الأوقاف التي كانت تدعم تلك المؤسسات. فالرواتب التي تدفع إلى الطلاب السنّة هي غير كافية، وتدفعهم للعمل من أجل كسب قوتهم، وبذلك تحطّ من وقتهم وجهدهم في التعلم.

نماذج من الدعاية والدعاية المضادة

لو وضعنا جانباً الأمثلة أعلاه، التي تمثل وجهات النظر للمسؤولين العثمانيين، يمكننا أن نستنتج من الوثائق أحداثاً ملموسة، تعطينا فكرة عن لعبة شدّ الحبل بين الإيرانيين والعثمانيين من أجل المصداقية (أو حتى ربما فقط للتظاهر) في عيون المواطنين في العراق. في إرادة سلطانية مؤرخة في الثالث من كانون الأول سنة 1891 ذكرت بأن شيخ عشائر الجاف، عثمان بك، قد منح سيفاً رسمياً من قبل الإيرانيين. وتم الاستفسار من ولاية الموصل عن رأيها بهذا الأمر، فكان جواب الولاية، على الرغم من أن الشخص المشار إليه ليس موثوقاً به، لكنْ؛ ليس هنالك من ضرر بالسماح له بقبول الهدية. مثل هذه الأحداث الصغيرة التي كانت تعرض على القصر بشكل مباشر يوحي بأن أيّ تجاوز لإيران، حقيقي أو خيالي، في التعاطف مع المواطنين العثمانيين كان يراقب بشكل جدي ومحكم.

كان هناك أيضاً حالات من لجوء بعض السنّة من إيران إلى الأراضي العثمانية. ففي إرادة مؤرخة في الثاني من تشرين الأول سنة 1891 أشارت إلى عبور اثنين من الممثلين لقرى سنّية بشكل سري إلى الأراضي العثمانية، وقدّما نفسيهما إلى متصرف مدينة حيقاري. شكا الاثنان من تدخل السلطات الإيرانية في معتقداتهما الدينية، وطلبا السماح لهما بالاستقرار في ولاية بتلس أو ولاية دياربكر. من المثير للاهتمام أن والي مدينة فان، الذي رفع التماسهما، أوصى بالسماح لهما بالبقاء، كونهما فلاحين مستقرين، ومن السنّة (على أفتراض العكس، لو كانوا من البدو الرحّل الشيعة، لكان الحماس لبقائهما ضعيفاً).

كان العثمانيون أيضاً حذرين بالمحافظة على صيانة الأضرحة لأئمة الشيعة الكبار، ففي إرادة مؤرخة في الثامن من شباط سنة 1890 ذكرت حاجة ضريح الإمام الحسين في كربلاء إلى الصيانة " فالوضع الحالي (من الخراب) لا يتماشى مع مجد وهيبة السلطان ...".

كان العثمانيون متحسّسين جداً فيما يتعلق بالدفاع عن ادعائهم بحماية مراكز الشيعة المقدسة، كما هو واضح في الأحداث التي قيدت في الباب العالي في العاشر من شهر آذار سنة 1907. فعندما أعلن وفاة شاه إيران من على منارات ضريح الإمام موسى الكاظم في الكاظمية من قبل رجال الدين الشيعة الرسميين لدى الحكومة العثمانية، اتخذت وزارة الداخلية الأمر، بجدية كبيرة، وطلبت معاقبة هؤلاء رجال الدين الشيعة بأقسى العقوبات. إلا أن السلطان، مع ذلك، تدبّر الأمر دون شك بحكمة حين طلب " إغلاق القضية بتوجيه توبيخ لهم."

ويبدو أن ضريح الإمام موسى الكاظم قد نال اهتماماً خاصاً. فقد ذكر في إرادة مؤرخة في التاسع من أيلول 1893 بأن مرافق السلطان ورئيس المفتشين في الجيش السادس، يحيى نصرت باشا، قد أمر بمنع ذكر اسم السلطان عند إقامة الصلاة في حضرة الإمام موسى الكاظم. فقام عندها كليدار الحضرة بإخبار والي بغداد بالأمر معبراً عن استيائه العميق، " كعثماني أب عن جد." أعترض والي بغداد، حسن رفيق باشا، على تصرف نصرت باشا، قائلاً إن تصرفه " سبّب استياء حتى الإيرانيين." وكتب الوالي إلى الكليدر؛ ليهدئه، ويمدحه، وفي الوقت ذاته، أوعز له بالاستمرار بإقامة الصلوات الخمس الرسمية المعتادة كل يوم في ذكر مقام السلطان. وصدرت إرادة سنّيّة بتوبيخ يحيى نصرت باشا على تصرفاته.

تمثلت فكرة التعليم التي فوّضها أمر السلطان باستقدام الأطفال الشيعة إلى إسطنبول كمثال واضح جداً للتبشير بغايات السلطان. وعلى الرغم من معرفة أهداف السلطان عبد الحميد من استيعاب أولاد النخبة من العرب للتعليم في "مدرسة العشائر" المشهورة في إسطنبول، إلا أن هذه المحاولة كما هو واضح أدناه تضمّ أطفال من خلفيات متواضعة. ففي رسالة من والي بغداد مؤرخة في الثلاثين من تشرين الأول 1891، ذكرت، تماشياً مع أوامر السلطان، تم إرسال عشرة من الأطفال الشيعة من بغداد وكربلاء إلى إسطنبول. ورأى الوالي ربما من المناسب ليضم اثنين من الأطفال السنّة إلى المجموعة، " ليطمئنّ بال الشيعة، ويبين بأن هؤلاء الأطفال ذاهبون إلى إسطنبول فعلاً للتعليم بناء على عطف وإرادة السلطان...." ونظراً لكون عائلات المتطوعين هم من الطبقة الفقيرة، فقد تم كساء ستة من هؤلاء الأطفال من قبل الدولة، إضافة إلى تحمل السلطان مصاريف السفر وأجور المرافقين في الرحلة. وكان رأي السلطان بالأمر :

" نظراً للأموال الكثيرة التي صرفت [من أجل هؤلاء الأطفال]، من الضروري أن تتحقق الفائدة المرجوة من تعليمهم. ومن المهم أن يتم تأهيل الشيعة من هؤلاء الأطفال بالتخلي عن معتقداتهم، وأن يصبحوا على المذهب الحنفي، حتى يتمكّنوا عند عودتهم بتحويل مواطنيهم بالتالي إلى المذهب الحنفي ...."

بعض الملاحظات الختامية

بينما كان المسؤولون العثمانيون يحاولون إيقاف الشيعة من ممارسة شعائرهم في التعزية الحسينية في العراق، نفاجأ من أحد المصادر بأن التعزية كانت تمارس في قلب عاصمة الخلافة في

إسطنبول. ففي كتاب دليل السياحة[1] من القرن التاسع عشر يصف الدليل للزوار الطقوس بطريقة شائقة على النهج الشرقي:

" في العاشر من محرم، يحيّي الفرس في الأستانة ذكرى استشهاد الحسين ابن الإمام علي. وتقام الاحتفالية في باحة خان فاليده؛ حيث تبدأ المراسم عند مغيب الشمس. فعلى وهج ضوء المشاعل العديدة المتوقّدة يقوم المشيعون باللطم على صدورهم يردّدون الألحان الفارسية الحزينة ؛ فالشهداء بملابسهم البيضاء ؛ وفرس الإمام الحسين الأبيض، وقد تناثرت بقع الدماء على السرج، وقد رقدت بجانبه حمامة بيضاء، كرمز لنقاء روح الشهيد ؛ يقوم عندها المتحمسون على طريقة كهنة البعل (التوراتية)، بالزئير وضرب أنفسهم بالسيوف والخناجر حتى تخرّ الدماء من رؤوسهم؛ لتتلطخ ملابسهم البيضاء ذات المسحة القرمزية. إنه منظر عجيب وغريب، يجب أن لا يشاهده مَن له أعصاب ضعيفة، أو لديه رهبة الإثارة والزحام ... وهناك شرفة مخصّصة إلى السفير الإيراني؛ حيث يحضر كممثل عن الشاه ..."

كذلك هناك جالية إيرانية كبيرة في إسطنبول، وهم في الغالب من التجار، ولهم جريدة تدعى "أختار" كانت تصدر في إسطنبول حتى قرّرت الحكومة العثمانية تعليقها في سنة 1895.

لهذا؛ من الصعب الكلام حول مدى نجاح الحكومة العثمانية في الحدّ من نشاط الشيعة. لكن المسألة برمّتها هو كيف تمّ الإحساس بذلك الخطر، وكيف تولد رد الفعل لذلك، هذا سلط الضوء على جوانب

1- الدليل السياحي موري "Murray's Hand Book" البريطاني عن مدينة إسطنبول الصادر في سنة 1893.

معينة من العلاقة بين المجتمع والدولة العثمانية في العهد الأخير. كما بيّن حقيقة ذلك البرفسور فيروز أحمد[1]:

" يبدو أن المفتاح لإدراك وفهم الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر يكمن في افتقارها إلى القاعدة الاجتماعية، وفقدانها العزم على تحقيق ذلك."

فكرة 'القاعدة الاجتماعية' هذه تتباين من وقت لآخر. فمفهوم التنظيمات "العصمنلي" أو المحاولة لاختلاق المواطنة العثمانية للمسيحيين والمسلمين على السواء، تختلف بشكل كبير عن الفكرة الحميدية للـ "عصمنلي " التي تشدّد على الإسلام السنّي. مع ذلك، كانت الخصوصية والسمة الدائمة لسياسة الحكومات العثمانية، واستمرارها من خلال التنظيمات سوء في العهد الحميدي، أو في عهد تركيا الفتاة هو بالتشديد على الصناعة الاجتماعية، وهذا ما جعل القرن التاسع عشر مختلفاً في سياسة الحكم العثماني عن العهود السابقة:

" بذلك أصبح تدخّل الدولة لم يعد يقتصر كما في السابق على تنظيم المجتمع، وإنما بشكل عام بناء ذلك المجتمع."

في التنظير السابق حول العلاقة بين المجتمع والدولة، كان المتوقّع من الرعية هو تقديم الطاعة. الآن ما هو متوقع هو اشتراك فعّال في قيم معيارية قياسية. هذه القيم المعيارية هي مزيج متراكم من المفاهيم السابقة في الولاء إلى الخليفة الحاكم ومفاهيم مستوردة حديثة في الولاء إلى الوطن والولاء إلى القومية، ومجموعة هذه المفاهيم هو ما

1- المؤرخ الهندي فيروز أحمد

Feroz Ahmad : The State and Intervention in Turkey, Turcica XVI, 1984

يمنح الحلول والإصلاح لأمراض الدولة كما يدعي سليمان باشا . كذلك بالعودة إلى الموظف الديني العثماني (وهو الكليدار الشيعي هنا) بالنسبة لـه " هـو عصـمنلي أبـاً عـن جـد ،" فهـذا برهـان بـالاعتراف والقبـول الظاهري لشرعية الدولة[1].

الواسطة في إضفاء فكرة شرعية الدولة، وبالتالي؛ الأداة الرئيسية في معول البناء الاجتماعي هو التعليم. لقد وجدنا تكراراً لافتاً للنظر في جميع الوثائق التي مرت أعلاه في الحاجة إلى فرض قيم دينية موحدة في مناهج التعليم الابتدائي ومراحل التعليم الأخرى، كمثال واضح لذلك. ومما له أهمية كبيرة كذلك هو أن تقريباً جميع الوثائق المذكورة أعلاه تقترح إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق في العراق من أجل تخفيف المعاناة والفقر، لكنْ؛ في جميع الوثائق التي سنحت للمؤلف الاطلاع عليها، جاء الإصلاح الاقتصادي بالمرتبة الثانية بعد التعليم. ولم يذكر على الإطلاق أيّ إجراء أو تلميح بالقمع، وباستخدام القوة.

مع ذلك، يجب أن يكون واضحاً، بأن العملية التعليمية المشار إليها أعلاه لم تكن سوى وسيلة دعاية ودعاية مضادة. فإرسال العلماء إلى العراق كان متوقعاً منهم تعليم المواطنين وتبيان علل التشيع، وكان عليهم الإخبار عن الشخصيات الشيعية المثيرة للفتنة، على اعتبار أن القيام بذلك هو "واجب أخلاقي". أن المفاهيم والقيم المعيارية كما جاءت في " كتاب العقائد " هي بعيدة كل البعد عن نهج العثماني التقليدي في التسامح والتنوع الديني. و"القاعدة الاجتماعية" التي بشّر بها فيروز

1- حتى وأن كان الموظف المقصود يحاول هنا أن يرضي في بيانه (حتى لو لم يكن صادقاً)، فهذا يوضح بأنه يعرف أنه بهذا يحاول أسعاد وإرضاء السلطات العثمانية.

أحمد، فمن المتوقع أنها تبنى عن طريق التعليم. وبعد ذلك كله، فإن السلطان أعلن بنفسه وبصراحة في قضية استقدام الأطفال من الشيعة و"تعليمهم" في إسطنبول.

في النتيجة، أصابت المحاولات العثمانية في البناء الاجتماعي الفشل التام. لكنها مهّدت الطريق لعملية البناء القومي للجمهورية التركية، والتي نجحت في ذلك. وبالتأكيد، أن واقع الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط اليوم استمد هويته بصورة كبيرة من التراث التاريخي للنزاعات والمفاهيم الماضية. فالحرب العراقية-الإيرانية يمكن رؤيتها كحريق حديث انبثق من ضغوط الغليان تحت السطح منذ نهاية القرن التاسع عشر.

الزواج والمواطنة
في ولايات الحدود العثمانية
في العراق

كارن كيرن

مقدمة

ضمن عملية التحديث للإدارة المركزية في الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر، كان هناك تحول من مفهوم التبعة العثمانية إلى مفهوم المواطنة العثمانية. وكانت الغاية من بناء هذه المواطنة العثمانية هو عملية خلق أمة موحّدة من جميع أنحاء الإمبراطورية تدين بالولاء لهذه الدولة.

لكنّ؛ من طبيعة عملية تعريف المواطنة، مع ذلك، تعزل مجاميع معينة من السكان على أسس قومية أو دينية، أو على أساس الجنس. وعلى الرغم من أن العثمانيين تبنّوا فكرة المواطنة على النظم القانونية الأوربية، إلا أنهم عدلوا هذه المفاهيم، وبما يتفق مع احترازاتهم السياسية. ويتمثل الجانب الإقصائي الواضح لهذه المفاهيم بحقوق المواطنة عندما يتعلق الأمر بالموقف من السيطرة على المدن الحدودية للإمبراطورية. لقد عمد العثمانيون على قرار إستثنائي مهم جداً في مفهوم المواطنة العثمانية. فاستجابة للتقارير التي تتحدث عن تحول واسع النطاق من سكان العراق من المذهب السنّي إلى المذهب الشيعي، أصدر العثمانيون في سنة **1874** قانون يمنع زواج النساء العثمانيات من الرجال الإيرانيين. هذا البحث يركّز على دراسة قضية حظر الزواج هذه كجزء من عملية الإدارة المركزية على الولايات الحدودية العراقية؛ حيث كان لصدى تقارير التحول المذهبي أهمية خاصة ضمن مجموعة من المخاوف الجيوسياسية للسيطرة على هذه الولايات. ومن الضروري

أن نبيّن أن موضوعة الجنس (الذكر/الأنثى) ستبرز بشكل ضمني من خلال هذا البحث، وستتضح أبعادها بشكل واسع عند الدراسة اللاحقة في موضوعة بناء المواطنة.

أبرزت الدراسات الأخيرة لمسألة الحدود العثمانية في القرن التاسع عشر، المخاوف العثمانية في قضية السيطرة على هذه الحدود، ففي هذه الفترة، خسرت الدولة العثمانية الكثير من أراضيها نتيجة للحركات الاستقلالية الداخلية والاعتداءات الغربية.

هذه الدراسات المذكورة أوضحت السبل العديدة التي سعت السلطات العثمانية لاتخاذها من خلال تنظيمات الإدارة المركزية باستخدام ضوابط أكثر صرامة على المناطق الحدودية عن طريق استحداث وحدات إدارية جديدة، واتباع أساليب أكثر كفاءة لتحصيل الضرائب، والاهتمام بدوائر الكمارك والسكك الحديدية، والمؤسسات التعليمية، وغيرها من أطر التغلغل الاقتصادي والثقافي. لكنْ؛ لم تتطرّق أي من هذه الدراسات إلى العلاقة ما بين بناء المواطنة والجنس والتحوّل المذهبي وعلاقته في الإدارة المركزية على ولايات الحدود.

هنا، في هذا البحث نحاول تحليل هذه العلاقات في ولايات الحدود العراقية من الإمبراطورية العثمانية، ولاية البصرة، وبغداد والموصل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وسيكون موضوع القانون الاستثنائي الوحيد، في قانون الجنسية العثمانية، بحظر الزواج بين النساء العثمانيات والرجال الإيرانيين هو السبيل المحدد لهذه الدراسة. هذه الدراسة تبين لأول مرة الارتباط القائم بين الظاهرة الديموغرافية للزواج، وبالتحديد؛ حظر الزواج، وأهميته لدراسة السياسات العثمانية المركزية في ولايات الحدود العراقية. على أمل أن

هذه الدراسة تفضي إلى المساهمة في المناظرة البنّاءة حول العلاقة المعقّدة بين السلطات العثمانية في المركز ومناطق الأطراف.

إن التصور العثماني للزواج كظاهرة ديموغرافية له أهمية كبيرة في فكرة بناء المواطنة، وبالتالي؛ لها العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية على نسيج المجتمع. فمؤسسة الزواج أصبح لها حضور في صميم النظام العام والسلوك الأخلاقي، وأصبحت عنصراً أساسياً في التحكم المركزي في مناطق الأطراف. في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح للممثلين الخاصين في الطوائف الدينية لهم حق التحكم في تنظيم أمور الزواج والشؤون المتعلقة بالأحوال الشخصية، مثل الطلاق والميراث وحضانة الأطفال. أما الدولة؛ فيكون لها الميل للتدخّل في قضايا الأحوال الشخصية عندما يتعلق الأمر بسلطة الدولة ووحدة أراضيها، وخصوصاً إذا تعرّض الأمر بحقوق وواجبات المواطنة، مثل قضية التجنيد، ودفع الضرائب، وفي أمور الميراث، وهي عملياً، لم تكن قط حكراً على السلطة الدينية.

إن الأهمية الديموغرافية لظاهرة الزواج تصبح واضحة عند دراسة السياسات العثمانية في ولايات الحدود العراقية. فمن أجل محاولة السلطات العثمانية فرض قبضتها المركزية على إدارة الولاية، وهي مرتبطة بشكل مباشر بالواقع الجيوسياسي والذي يمثل محور الصراع لقرون عديدة بين القيادات العثمانية والفارسية، والتي على الغالب تتبلور بشكل صراع مذهبي سنّي–شيعي. ولبناء المواطنة في منتصف القرن التاسع عشر اتخذت الحكومة العثمانية في حسابها المقتضيات التاريخية والجيوسياسية المعاصرة لتشريع حقوق المواطنة، بما يعكس هذه الوقائع. فقد أدرك المسؤولون العثمانيون بأن هناك

زيادة مطردة في التشيع بين السكان، وهناك تهديد خطير لسيطرة الحكومة على الولاية. وفي محاولة لوقف هذه الزيادة في التشيع، لجأت الحكومة العثمانية إلى حظر قانوني لمنع الزواج بين النساء من التبعة العثمانية والرجال من التبعة الإيرانية، كإجراء بظنّهم يعزّز سيطرة الحكومة العثمانية بعدة طرق. فستساعد بالحفاظ على ولاء المواطنين للدولة، وتقلّل عدد الجنود الشيعة في الجيش السادس، وكذلك تمنع من انتقال الثروة المادية من الإمبراطورية العثمانية إلى أيادي المواطنين الإيرانيين.

قوانين الجنسية:

قبل التطرق إلى تفاصيل قانون حظر الزواج بين النسوة العثمانيات والرجال الإيرانيين، من الضرورة توضيح أسس قانون الجنسية بالنسبة للزواج بين الزوجين المختلفي الجنسية. فقضية المواطنة حددت بوضوح في قانون الجنسية العثماني لسنة 1869. وتوافقت المادة السابعة من هذا القانون مع معيار القانون الدولي في موضوعة "المواطنة المكتسبة." ومبدأ هذا القانون الدولي، أنه في قضايا الزواج المختلف الجنسية، فإن المرأة المتزوجة تفقد جنسيتها المكتسبة بالولادة (الاغتراب بالزواج) وتحصل على جنسية زوجها (التجنس بالزواج).

لا يمكننا هنا من تقليل أهمية موضوعة الجنس (الذكر/الأنثى) عند مناقشة قانون الحظر لسنة 1874. فقانون الجنسية العثماني لسنة 1869 صيغ على القانون الفرنسي الصادر في 7 شباط 1851، وهذا القانون كان قد صيغ على أسس القانون المدني الفرنسي لسنة

1804، والذي يُعرف بقانون نابليون. المادتان 12 و 19 من قانون نابليون تعالج قضية المواطنة المكتسبة، حيث تذكر بالتسلسل بما يلي " الأجنبية التي تتزوج من رجل فرنسي سوف تحصل على جنسية زوجها" و" المرأة الفرنسية التي تتزوج من أجنبي سوف تتبع جنسية زوجها." وأساس نظام المواطنة هذا تم صياغته على نموذج السلطة الأبوية النابعة من التقاليد الرومانية القديمة، والتي يتمتع فيها الوالد بجميع حقوق رب الأسرة. فالقانون الفرنسي يعتبر المرأة قاصرة قانونياً، وعليها إطاعة زوجها الذي يوفّر لها الحماية والدعم. وقانون الجنسية العثماني لا يخالف في الأساس هذا النموذج الأبوي، وهو في جوهره يتطابق مع وجهة النظر العثمانية حول الأسرة، حيث يحتفظ الزوج بالسلطة الكلية في المنزل. والتركيبة البنيوية لموضوعة الجنس في الشرع الإسلامي تعزّز وتدعم هذه الاستراتيجية القانونية الجديدة بخصوص المواطنة، مما يضفي الشرعية لهذه المصادر التراثية الأجنبية السلطوية.

في السنوات بين 1839 و 1876 صدرت سلسلة من القرارات الإدارية والإصلاحات القضائية في الدولة العثمانية والتي تعرف بـ "التنظيمات"، اتخذت هذه الإصلاحات لبناء هيكلية جديدة للدولة، يمكن من خلالها دعم وتوسيع البيروقراطية اللازمة لتحديث الإمبراطورية العثمانية. هذه التنظيمات الحديثة كانت محاولة للحد من سلطة جماعات المصالح الخاصة، مثل المجموعة العسكرية، أو جامعي الضرائب، أو الشخصيات المحلية المتنفّذة. وحققت هذه الإصلاحات نجاحاً واضحاً في المناطق التي تخضع لسطلة الحكومة العثمانية، بشكل مباشر. لكن فرض هذه الإصلاحات في المناطق التي مازالت تخضع لسلطة المصالح المحلية وخارجة عن مراكز إدارة الدولة في المناطق الحدودية على سبيل المثال واجهت الكثير من الصعوبات. المناطق

الحدودية هذه تتكون من مدن ومن بلدات وقرى وقبائل لها مؤسساتها في السياسة والحكم، فضلاً عن القدرات العسكرية التي تقاوم سياسات الحكومة المركزية، وبالتالي؛ لها القدرة على الانفصال، وتكوين دولتهم المستقلة.

وكان الإقليم العراقي واحداً من هذه المناطق الحدودية. فالإقليم يتكون من مدن ومن بلدات وقرى، إضافة إلى سكان القبائل، وهم على استعداد لمقاومة الاستيطان والخضوع لسلطة الحكومة. فكانت هناك صعوبات في إخضاع الإقليم، بسبب بعده عن مركز القرار، وبسبب الدور الذي يلعبه كخلفية للصراع السنّي–الشيعي.

كانت المصالح الإيرانية في العراق تنحصر في مدن المراقد الأربعة، في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، وجميع هذه المدن لها علاقة ببدايات تاريخ الشيعة، ولها قدسية في المذهب الشيعي. وهذه المناطق الحدودية، اصطبغت طوال فترة الإمبراطوريات بالتنافس العثماني–الفارسي بالصراع السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي[1].

أحد أهداف " التنظيمات الإدارية " العثمانية كانت لإخضاع مناطق الحدود مثل الولايات العراقية تحت سيطرة السلطة المركزية ليزداد بذلك ولاء المواطنين للحكومة العثمانية. وفي خلال مدة فترة الإصلاحات وحتى السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية، غيّرت هذه الإصلاحات الوضع القانوني للسكان في هذه المناطق الحدودية من رعايا السلطان إلى مواطنين في الدولة. وكان هذا التحول

1- بدءت تلك الصراعات في أوائل القرن السادس عشر مع ظهور الدولة الصفوية وفترات الاحتلال الصفوي لبغداد من **1508** الى **1533** ومن **1622** الى **1638**.

واحداً من أهم العوامل التي أثّرت على جنسية المرأة المتزوجة، لأنه أدى إلى صدور قانون الجنسية العثماني لسنة 1869، الذي سمح بقاعدة الجنسية المكتسبة التي تحرم المرأة من إرادتها القانونية. وبالموافقة على فقدان المرأة لجنسيتها عند الزواج، تحدد الدول حقوق المواطنة للمرأة بحسب متطلبات الشؤون الجيوسياسية.

والاستثناء الوحيد لقاعدة " الجنسية المكتسبة " هو صدور القانون الذي سن في السابع من تشرين الأول 1874 المسمّى: " قانون حماية حظر الزواج بين المواطنين الإيرانيين والعثمانيين." هذا القانون يعكس بوضوح التقاطع بين وضع المرأة والمقتضيات الجيوسياسية في ولايات العراق الحدودية. يحوي القانون ثلاث مواد:

- يمنع الزواج بين المواطنين العثمانيين والمواطنين الإيرانيين، كما في العهود السابقة منعاً باتاً.

- يقع [الموظفون] الذين يعملون بالضد من الحظر، ويأذنون بهذه الزيجات عرضة للمسؤولية.

- إذا تزوجت امرأة تحمل الجنسية العثمانية من شخص من الجنسية الإيرانية بالضد من الحظر، يعتبر الجميع المرأة وأطفالها مواطنين عثمانيين، ويخضعون للخدمة العسكرية، والضرائب العسكرية، ولجميع المتطلبات المالية.

بالتنصّل من نص قانون الجنسية لسنة 1869 المتعلق بالمواطنة المكتسبة، فالمرأة العثمانية المتزوجة من مواطن إيراني لا يحق لها التنازل عن جنسيتها واكتساب جنسية زوجها الإيرانية، بل تبقى هي وأولادها يحملون الجنسية العثمانية.

ولعل من المهم الإشارة إلى أنه في قانون 1874 تم التأكيد على أن الحظر كان معمولاً به " في العهود السابقة." فيبدو كأن السلطة تستمع إلى عهود النزاعات السنّية-الشيعية الغابرة. وهناك بعض الأدلة الشحيحة، مع ذلك، تدل على أن الحكومة كانت تعمل فعلاً على حظر الزواج بين الشيعة والسنّة قبل القرن التاسع عشر[1]. لكن الاهتمام بموضوع الزيجات العثمانية-الإيرانية على أعلى المستويات الحكومية بدء منذ العام 1822، عندما أعلن السلطان محمود الثاني الأمر العالي المعنون: " بشأن حظر الزواج من الإيرانيين." هذا الفرمان كما هو واضح بني على خطاب مذهبي ديني، خصوصاً وقد اتهم الشيعة بالهرطقة، وادعى بأن هذه الزيجات " تتعارض مع عقيدتنا الإسلامية العزيزة." هذا الإعلان كان له تضميناً واضحاً للجنس، فقد صدرت التعليمات للسلطات المحلية بالتشديد بشكل خاص، والتأكد بعدم زواج العثمانيات السنّيات من الإيرانيين الشيعة. هذا الفرمان صدر في خضمّ أزمة جيوسياسية، وخلال معارك حدودية عثمانية-فارسية كبرى. بدأت الحرب بمناوشات على الحدود وغارات إيرانية على الحدود العراقية، واستمرت بإعلان الدولة العثمانية الحرب على إيران القاجارية في تشرين الأول من سنة 1820، والتي انتهت بتوقيع معاهدة أرضروم في 28 تموز 1823.

1- من أوائل الفتاوي بتحريم الزواج بين السنة والشيعة تعود الى المفتي حمزه في سنة 1511 – 1512 وكان قاضيا في إسطنبول حيث افتى بتحريم الزواج من القزلباش (العلويين) الشيعة في الأنضول على أعتبار إنهم من الكفار والزنادقة. وفي القرن الثامن عشر أصدر مفتي الشام ، علي المرادي ، فتوى تحريم الزواج بين السنة والشيعة (الروافض)، ورغم أن هذه الفتوى لم تكن صادرة من الدائرة الرسمية إلا إنها مهمة مع ذلك، لإنها صدرت لإسباب زمنية ومحلية. فكان هناك تخوف من زواج الشوام من الإيرانيات الشيعة القادمات الى دمشق في طريقهم الى الحج في مكة.

ولم يلقَ الأمر بعد ذلك اهتماماً حتى سنة 1874 حين عاودت قضية التمسك بحظر الزواج. عندما تمّت مناقشة مشروع قانون 1874 في مجلس الوزراء، وتقرر الحفاظ على الحظر الذي تمّ إقراره منذ "العهود السابقة،" باستخدام ذات اللغة في الإشارة إلى الانقسامات الطائفية الدينية في الزمن الماضي، لكن، تم تأطير القانون ضمن سياق الاختلاف القومي، فهذه الزيجات تم حظرها على أساس المواطنة (التبعية). فالزواج بين المواطنين العثمانيين والمواطنين الإيرانيين يمنع منعاً باتاً. فالقانون هنا يحدد بوضوح العلاقة بين الزواج والمواطنة، وهو أمر أساسي لبرنامج الحكومة العثمانية بالإدارة المركزية وخلق مواطنة في ولايات الحدود العراقية تدين بالولاء إلى الدولة. على الرغم من أن هذه الزيجات كان هدفها الواضح لمنع وحدة السنّة والشيعة في العراق. وبعد عقود من تشريع قانون الحظر وبعد العديد من الاستفسارات من الولايات الأخرى، أصبح الحظر يتضمن الزواج بين أي امرأة عثمانية وأيّ رجل إيراني، بغضّ النظر عن الدين ومكان السكن.

لكن أهمية الحدود تبرز بوضوح عندما نتحرّى عن قضيتين أخرتين، اتخذت الحكومة العثمانية فيهما استثناء من قانون الجنسية العثماني لسنة 1869. القضية الأولى حدثت في سنة 1889، حين وضعت أمام المستشارين القانونيين في وزارة الداخلية، مناقشة قضية الجزائريين الذين يحملون جوازات السفر الفرنسية والذين طلبوا اللجوء في الدولة العثمانية. فبعد سنتان من الإقامة، طلبت منهم الحكومة العثمانية أن يختاروا بين الحفاظ على جنسيتهم الفرنسية ومغادرة الأراضي العثمانية، أو بمنحهم الجنسية العثمانية والسماح لهم بالبقاء. ولكونهم فرنسيين لا يسمح لهم بالزواج من عثمانيات، وإذا خالفوا الحظر، فسوف يعاملون كما يعامل الإيرانيون ويطردون من البلاد. كان تمديد هذا الحظر على الجزائريين حالة فريدة، وقصد منه فقط

الجزائريين الذين يرفضون التنازل عن جنسيتهم الفرنسية. لكن حقيقة أن الجزائريين يمكنهم التخلي عن جوازات سفرهم يبرز فرقاً كبيراً بين الجزائريين والإيرانيين. فالجزائر لم تعد ولاية عثمانية منذ أكثر من تسع وخمسين عاماً، وهي - بالتالي - ليست أراض حدودية. والجزائريون هم من السنّة، وكانوا سابقاً من التبعية العثمانية، بذلك مكانتهم تختلف عن الإيرانيين الشيعة الذين هم على الدوام من " قومية أجنبية." فالجزائريون منحت لهم الفرصة للتخلي عن جوازات سفرهم الفرنسية، وامتياز الحصول على الجنسية العثمانية. بينما ليس هناك من دلائل بمنح الإيرانيين فرصة التخلي عن جوازات سفرهم؛ ليصبحوا مواطنين عثمانيين. يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث في موضوعة التحول من التبعة إلى المواطنة بالنسبة للذين يحملون جوازات السفر، لإمكانية إخضاعهم إلى مراقبة دوائر الهجرة الحكومية في طريقة تختلف عند عدم وجود رقابة على مناطق الحدود التي يسهل اختراقها.

أما القضية الثانية؛ فحدثت بعد مدة في سنة **1917**، وتتعلق بمجموعة كبيرة من النساء العثمانيات اللواتي تزوجن من القومية اليونانية، وبالنتيجة، اتخذن جنسية أزواجهن اليونانية. فحين طرحت القضية أمام المستشارين القانونيين في وزارة الداخلية، حذروا، بالرغم من الضرر الكبير للدولة لكثرة أعداد النساء العثمانيات وأولادهم وأحفادهم الذين اكتسبوا الجنسية اليونانية، إلا أنه من الصعب تطبيق حظر مماثل للزيجات العثمانية-الإيرانية على الزيجات العثمانية-اليونانية، وتطابقاً مع المادة السابعة من قانون الجنسية العثماني لسنة **1869**، يصبح من غير المناسب ولأسباب سياسية من منع هذه الزيجات.. فكان تعليلهم، بأن " زواج العثمانيات من الأجانب هو ضمن القانون ويحقق العدالة." فهناك اختلافات جوهرية في المقارنة بين

القضية اليونانية والقضية الإيرانية. فاليونانيون كما حال الجزائريين يحملون جوازات سفر ويخضعون لمراقبة السلطات العثمانية، ومن الممكن حفظ سجلاتهم في دوائر الهجرة. إضافة إلى وجود عدد لا يستهان به من المواطنين العثمانيين من أصول يونانية يعيشون في الأناضول منذ تأسيس الإمبراطورية، ولا يمكن مقارنتهم بالعثمانيين من ذوي الأصول الفارسية، لا في الإمبراطورية العثمانية بشكل عام، ولا في العراق بشكل خاص. فالحقيقة أن هؤلاء الإيرانيين هم إما جاءوا حديثاً إلى مدن المقامات الشيعية في العراق، أو جزء من الهجرة القبلية بين الدولتان العثمانية والفارسية، وبقوا يحتفظون بجنسيتهم الإيرانية. وأخيراً إن الحدود اليونانية هي أقرب إلى مركز السلطة العثمانية، وليست عرضة لصعوبات الإدارة المباشرة التي تواجه السلطات العثمانية في ولايات العراق البعيدة.

إن الحظر العثماني على الزواج بين النساء العثمانيات والرجال الإيرانيين كان أحد الخيارات السياسية التي اتخذت من أجل السيطرة المركزية على ولايات العراق. وكانت أسباب الحظر تتعلق بشكل مباشر بمخاوف السلطات العثمانية من زيادة التشيع في العراق، وإن كان هذا التصور لا يستند على بيانات ثابتة. ورغم أن تسجيل السكان كان يجري في الولايات العثمانية العربية بشكل دوري في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، إلا أن السجلات العثمانية كانت تقديرية، ولم تكن دقيقة في تعداد النساء والأطفال. ولم يتم حساب السكان البدو بشكل منهجي في هذه السجلات. إضافة إلى أن المسلمين الشيعة لم يقيدوا في السجلات بشكل منفصل. وكان كذلك يصعب التمييز بين الشيعة الأجانب والشيعة العثمانيين، ولعدم وجود سيطرة كاملة على الحدود فالقبائل من السنّة ومن الشيعة تعبر الحدود في هجرات

موسمية. وعلى الرغم من عدم وجود دلائل لتثبت زيادة التشيع في العراق، إلا أن الإحصائيات البريطانية لسنة 1919 أظهرت بأن الشيعة يشكّلون ما نسبته 53 بالمئة من السكان، وأغلبيتهم من العرب، مع نسبة لا تزيد عن خمسة بالمئة من الإيرانيين، ويشكّل الهنود بما يقارب الواحد بالمئة. وقدرت البيانات البريطانية وجود ثمانين ألفاً من الفرس يعيشون في العراق في سنة 1919، باستثناء الزيجات المختلطة.

صدر قانون حظر الزواج في سنة 1874، قبل فترة وجيزة من الاتفاقية التركية–الفارسية لسنة 1875. لقد منحت هذه الاتفاقية المتبادلة بعض التنازلات إلى إيران شبيه بتلك الاتفاقيات التي منحت للدول الأوربية. فأكدت الاتفاقية على أن القناصل الإيرانيين لديهم نفس الحقوق التي يتمتع بها نظراؤهم الأوروبيون. وذكرت المادة الرابعة بأن قناصل بلاد فارس ومساعديهم الذين يقيمون في الإمبراطورية لهم الحق في حماية مصالح والحفاظ على سلامة مواطنيها الزائرين والمقيمين في الإمبراطورية العثمانية. في دراسته البكر عن الشيعة في العراق، ذكر إسحاق نقاش[1] بأن العثمانيين أذعنوا ببعض الحقوق إلى إيران لعجزهم في السيطرة على الولاية، وليتجنبوا الحرب مع الإيرانيين في العراق. وأوضح نقاش، على الرغم من عدم مقدرة إيران عسكرياً بتهديد أسطنبول، إلا أن لها قوة إقليمية هائلة، تكفي لإجبار العثمانيين على منح هذه الحقوق الاستسلامية.

هذه الحقائق الجيوسياسية كانت بالتأكيد واضحة عند المستشارين القانونيين فيما يتعلق بالزيجات العثمانية–الإيرانية. فكانت

1- المؤرخ الإسرائيلي إسحاق نقاش

Yitzhak Nakash : The Shi'is of Iraq, Princeton University, 1994.

مداولاتهم لها جذور راسخة ضمن خطاب قومي ووطني، وعكست الصراعات مع إيران على المناطق الحدودية. فلو سمح قانوناً بهذه الزيجات، لتحوّلت الزوجات العثمانيات بحسب قانون الجنسية العثماني لسنة 1869 إلى جنسية أزواجهم الإيرانية. وبالنتيجة؛ يصبح جميع هؤلاء النسوة والأطفال مواطنين إيرانيين يعيشون في الأراضي العثمانية. ويشكّل هذا للإدارة العثمانية هاجساً في إمكانية تشيع الزوجات، بشكل كبير، وعليه، يتبع أطفالهم مذهب آبائهم، ويصبحون - بالتالي - شيعة بشكل تلقائي.

تحدي نشر التشيع على سلطة الحكومة المركزية في العراق:

بما أن معظم هذه الزيجات كانت تحدث في العراق، فأصبح هناك هاجس خاص من التحول إلى التشيع، بسبب وجود تصور بأن غالبية سكان العراق هم أساساً من الشيعة. وكما ذكر سابقاً، فالعراق يضم بعض أهم المراقد المقدسة، ومواقع الزيارة، والمراكز العلمية الشيعية. هذه المدن المقدسة لها تمويل جيد، ولها برامج تبليغ تدار من قبل العلماء الشيعة تهدف إلى تحويل القبائل السنّية إلى التشيع. كان هناك تخوف منذ مدة طويلة من قضية تحويل هذه القبائل، كما رأينا منذ سنة 1862، عندما طلب محمد نامق باشا، والي بغداد، تعيين المزيد من علماء الدين السنّة في الولاية. وعندما تم تعيين مدحت باشا والياً لبغداد في سنة 1869، كان توقع الباب العالي بأن هذا الرجل الذي عرف بالإصلاحات الإدارية سيتمكن من معالجة قضية انتشار التشيع في العراق[1].

في سنة 1885 تكاثرت التقارير عن انتشار التشيع في الولاية. وقدم الشيخ المعروف أحمد ضياء الدين النقشبندي-الخالدي إمام

1- أنظر گوگهان جيتين سايا : مشكلة الشيعة ، صفحة 21 أعلاه.

جامع فاطمة سلطان إلى الحكومة كراساً بعنوان " الرسالة الحسينية " وزعم أنها واسطة دعائية للمذهب الشيعي. قامت السلطات بالتحقيق عن الدار التي نشرت هذا الكراس، وأصدت الأوامر بمصادرة جميع النسخ. وطلبت الحكومة من بعض المختصّين بتوصيات لمنع نشر مثل هذه المطبوعات. وعرض الكراس على الحجة أسحق أفندي، وهو أحد العلماء المعروفين في دراساته عن الهرطقة، للتحقق من أمر الكراس والرد عليه. في تقريره أشار الحجة إسحق أفندي بأن اثنين من الإيرانيين، حمزة وحسين بابا، يقومان بأعمال التبشير من أجل " أن يقود الرجال والنساء في إسطنبول والقرى إلى الضلال." فاقترح بمحاكمة حسين في المحكمة الشرعية وإبعاد حمزة عن البلاد حتى " لا يقيم مثل هؤلاء الأشخاص الذين يقودون الناس إلى الضلال في أراضي الدولة العثمانية، ويشجّعون الأعمال المثيرة للفتن." وأضاف، " أنه حتى عشرون عاماً ماضية، كان أغلبية [هكذا] سكان العراق يتبعون المذهب السنّي." ووضع اللوم على استيلاء الباب العالي على الموارد منذ خمسة عشر إلى عشرين سنة السابقة —الموارد التي كانت تدعم العلماء السنّة في بغداد— فأدى ذلك إلى زيادة التشيع. وذكر كذلك أن آلاف من طلاب الدين الإيرانيين يعملون في التبليغ في القرى وبين العشائر.

وضع الحجة إسحق أفندي يده على أحد أهم الأسباب الرئيسية التي تروج لزيادة المد الشيعي في العراق، وبالتحديد نقص الدعم المادي للولاية من قبل الحكومة العثمانية مقارنة مع الموارد المالية التي يتلقّاها الشيعة. وعلى الرغم من أن إدارة المدن المقدسة هي تحت الإدارة العثمانية، وجميع الذين يعملون في هذه المراقد يتمّ تعينهم من قبل الحكومة المركزية، إلا أن العلماء الشيعة في هذه المدن المقدسة لهم نفوذ كبير. وهم أثرياء للغاية، بسبب دعم الحكومة الإيرانية، والأموال التي يحصلون عليها من وصية الأودة التي تأسست في سنة **1852** من قبل

ملك الأودة في شمال الهند . ويتم استثمار هذه الأموال في مشاريع البنية التحتية، في أوقاف المساكن والمكتبات، وتوزيع الأموال على المتشيعين من القبائل والمواطنين في المدن. وعلى النقيض من غنى المؤسسات الشيعية تعاني الأوقاف السنّية من مصادرة أموالها التي كانت تدعم بها رجال الدين والمدارس السنّية، وذلك نتيجة للتنظيمات الإدارية المركزية للحكومة العثمانية بعد إصدار نظام الإصلاحات. وقد أشارت جميع المصادر - وبشكل متواصل - على أن نقص الدعم المادي للتعليم الديني السنّي هو أحد أسباب زيادة المد الشيعي في العراق.

كذلك أشار المسؤولون العثمانيون أن مواكب التعزية الحسينية العلنية في شهر محرم من كل عام لها تأثير كبير في دعم النشاط الدعوي الشيعي. فتاريخياً كان العثمانيون - إلى حد ما - متسامحين مع مواكب التعزية، والتي نمت شعبيتها وتأثيرها بين المواطنين. فوالي بغداد علي رضا باشا (1831-1842) كان واسع الأفق تجاه ممارسة هذه الشعائر العلنية خلال فترة حكمه، فكانت تتم المآتم الحسينية في الجوامع والمدارس والمراقد . ولم يفلح مدحت باشا في محاولاته لوقف هذه المراسيم والشعائر. وتم وصف الشعائر الحسينية في أحد مساجد أسطنبول في سنة 1887 بشكل حيوي ومفصل في مراسلة بين مكتب الصدر الأعظم ونظارة الضابطية (وزارة الأمن العام):

تقوم عدة مجاميع من الإيرانيين في إسطنبول ... بمراسم العزاء في بداية شهر محرم، ويتحركون وبصوت جهوري من بيت إلى بيت في الليالي. وفي اليوم العاشر من محرم يتجمع ما بين 150 إلى 200 من الإيرانيين يرتدون ثياب بيضاء ويحملون الخناجر في أيديهم، يضربون رؤوسهم وصدورهم حتى تسيل الدماء، ويقرؤون بصوت واحد المراثي الحسينية. ينظمون أنفسهم في خان فاليده، وثم ينتشرون في الخانات

الأخرى. ويجتمع العديد من الأجانب والمواطنين مع مجاميع من طلاب المدارس الدينية في هذه الخانات والشوارع لمشاهدة هذه المراسم. وإذا ما سخر أحد من الأجانب أو المواطنين عند مشاهدتهم المراسم قد يثير ذلك حفيظة الإيرانيين ويدفعهم لارتكاب كارثة. وهناك بعض النسوة العثمانيات يحضرن للتفرج على المشهد خلال النهار، وسمعنا أن بعضهن يدخلن حتى إلى داخل الخان.

ارتأت الحكومة العثمانية من الضروري منع الإيرانيين من التجوال خلال هذه المراسم في الشوارع، وأنه لا يسمح أبداً بدخول النساء العثمانيات إلى هذه الخانات حتى في النهار. أما في بغداد؛ فقد كانت ممارسة شعائر التعزية هذه في محرم مدعاة إلى المزيد من القلق للسلطات العثمانية، لما لذلك من تأثير على قضية التحول المذهبي والنشاط الدعوي الشيعي، وما إلى ذلك من منح الشهادات والميداليات، وتكريم السنّة الذين تحوّلوا إلى المذهب الشيعي. رفع أحمد شاكر الآلوسي، أحد العلماء السنّة العراقيين، تقريراً في سنة 1907 يدعو فيه إلى منع مراسم التعزية الحسينية؛ لأنها " تزيد من إثارة المواطنين." والأهم من ذلك، قال إن هذه المراسم لها " دوافع سياسية أكثر ممّا هي دينية." في الوقت الذي كتب فيه هذا التقرير كانت إيران تمر في ظروف الثورة الدستورية (1905-1911)، لهذا؛ أصبح لهذه المراسم افتراض غلبة الدافع السياسي. فالحكومة العثمانية كانت منذ سنة 1885 قلقة من قضية التحول المذهبي، والنظام العام، والسلوك الأخلاقي، وبعد عشرين عاماً، كان ما زال القلق قائماً من ذات المشاكل، لكن هذه المراسم أصبحت واسطة للمعارضة السياسية، وأصبح لها القدرة على تبنّي المواجهات العدائية وخلق الاضطرابات السياسية في العراق. في سنة 1911،

واستجابة إلى تلغراف وصل من بغداد إلى وزارة الداخلية، يحذر فيه من خطورة إجراء مراسم التعزية الحسينية، أصدر الباب العالي تعليماته بمنع إقامة مراسم عاشوراء في الأماكن العامة، وسمح بإقامتها فقط بأماكن خاصة منعزلة. فمنع الإيرانيين من الاستعراض في شوارع بغداد بضرب الطبول واستعمال الأبواق في الليل أو في النهار. وبيّنت الحكومة أن الدافع لتحديد مراسم عاشوراء هو من أجل الأمن العام وراحة المواطنين بفسح مجال في الحركة للجمهور في الأماكن العامة.

ومن الوسائل الأخرى التي اتخذتها الحكومة لوقف المد الشيعي هو ضمان السيطرة على طبع وتوزيع القرآن الكريم. فقانون سنة 1276 هجرية (1859–1860) يمنع بشدة إيراد وبيع نسخ القرآن الكريم القادمة من إيران[1]. فكانت الحكومة العثمانية تتخوف من عدم سيطرتها على

1- لم يقتصر الحضر على القرآن الكريم بل شمل جميع الكتب والمطبوعات الشيعية. ذكر فرانسيس برنارد أوشيا، معاون مدير البريد الهندي في بومبي، الذي قام بزيارة إلى العراق سنة 1888 لتفتيش مكاتب البريد الهندية البريطانية في البصرة وبغداد، في تقرير سري ومحدود التداول بعنوان : مذكرة حول مكاتب البريد الهندية البريطانية في الخليج الفارسي وتركيا العربية 1888 ، والمطبوع في بومبي في سنة 1889، ما يلي:

يعتبر مذهب الإسلام السنّي هو الدين الرسمي في الولايات التركية، لذلك تعارض السلطات العثمانية في ولاية بغداد بشدة دخول مطبوعات الكتب العامة التي تحتوي على أي اشارة على الدين الرسمي للدولة، وتتعامل بصرامة مع أيّ محاولة لادخال الكتب الشيعية. وهناك في بغداد لجنة لفحص المطبوعات، تعرض عليها جميع الكتب لتخضع لتدقيق صارم قبل السماح لها بالتداول. يسمح بدخول الكتب المسيحية التي ليس فيها اشارات إلى محمد أو إلى الإسلام، وكذلك الكتب الأدبية العادية؛ لكن صناديق من الكتب، كما حدث في احدى المرات، كانت تحوي على نسخ من القرآن مطبوعة باللغة العربية في بومبي، تم مصادرتها جميعاً. فالطبعات الوحيدة المسموح بها هي ما يطبع في إسطنبول. لذلك يلجأ المسلمون الشيعة من الهنود والفرس إلى كل السبل الممكنة لتهريب الكتب لدينية عن طريق القوافل من إيران أو من خلال مكاتب البريد. وفي أحدى المرات استلمنا في البريد

نسخ القرآن الصادرة من غير الدوائر العثمانية، بل وحتى النسخ الصادرة من المراكز السنّية في روسيا، أو مشيخة الأزهر في القاهرة، وهي مركز الإسلام السنّي في العالم، على فرض الخوف من التلاعب في النص:

بالرغم كما يبدو، أنه من المؤسف عدم السماح بطبع المصاحف من قبل البعض من السنّة، لكنّ؛ إذا فتحنا الباب، فهذا سيعني السماح بطبع المصاحف لأي مسلم، سواء كان من قازان أو من الهند أو من الجزائر .... وهذا سيشكّل مخاطر لا يمكن التنبؤ بها لكلام الله الذي حافظنا عليه من أي شائبة لما يقارب ألف وثلاثمائة عام. خصوصاً في هذه الأوقات العصيبة التي ازدادت فيها مشاهد تشويه الأجانب لكتاب الله ... والمسألة هنا قد تتعدى قضية طبع القرآن الكريم، لا سمح الله، إلى خلق تعقيدات، لا يمكن التنبؤ بها أمام الباب العالي.

فالتراخيص بطبع كتاب الله في الإمبراطورية العثمانية منحت - فقط - إلى مطابع محددة مملوكة إلى السنّة. في سنة 1885، احتجت السفارة الإيرانية ضد تحديد المطابع التي منحت حق طبع القرآن الكريم، وطلبت بمنح المزيد من التراخيص. رفضت الحكومة العثمانية هذا الطلب، وأصرت على تحديد المطابع العثمانية السنّية فقط. وصدرت تعليمات إلى رجال الكمارك بمصادرة جميع نسخ القرآن

طرود كبيرة الى احدى الشخصيات من هذا المكون (الشيعي)، وقام مكتب البريد بتحويلها إلى دائرة الكمارك ولتنقل من هناك إلى لجنة فحص المطبوعات. وكانت هناك أيضا محاولات لادخال الكتب بشكل أجزاء من ثمانية أو عشرة صحائف في كل مرة على أنها جرائد، فقام مكتب البريد بارسالها كذلك إلى لجنة الفحص. وبسبب كثرة المحاولات والأصرار على تهريب الكتب التي تعارضها الحكومة العثمانية، أصبح هنا كقاعدة في مكتب بريد بغداد بتحويل جميع الكتب إلى لجنة الفحص ماعدا تلك المرسلة إلى القنصل البريطاني وطبيب القنصلية وبعض المسيحيين العاملين في القنصلية والمراكز التبشيرية المسيحية، وذلك بأمر القنصل البريطاني العام في بغداد. (المترجم).

الكريم القادمة من إيران. وفي وقت تال، في سنة 1897، طلب بعض المسلمين من روسيا ومن العراق التماس إلى السلطات العثمانية بالسماح لهم بطبع وبيع المصحف الكريم. وكما بيّن سليم ديرنگل [1]، أن قضية طبع القرآن استمرت على طول عهد عبد الحميد الثاني (1876-1909). وأشار إلى أن العثمانيين كانوا يشعرون بالتهديد من قبل العديد من المسلمين الأجانب، الذين لم يعد يخضعون للوصاية العثمانية، وبالتالي؛ أصبحت لهم القدرة على تهديد شرعية وسلطة النظام العثماني. وهذا بالتحديد ما حدث في قضية السماح للشيعة بطبع القرآن الكريم، فقد شعر العثمانيون بأن توزيع نسخ القرآن الكريم سيمنح الدعاية لهم في ولايات العراق[2].

في سنة 1885 دارت في مجالس الوزراء نقاشات مطولة، وأعلن على أثرها : أنه لأسباب سياسية ودينية يجد من الضروري وقف المدّ الشيعي، خصوصاً في العراق وفي قرى شرق الأناضول. وبيّنت التقارير إلى أن السبب الرئيسي لانتشار التشيع هو جهل الناس ورجال القبائل بمبادئ الإسلام. وتكررت المناشدات بالحاجة إلى التعليم الصحيح على أصول مدرسة المذهب الحنفي لحل هذه المشكلة. فاقترحت الوزارة إرسال مدرسين متمرسين ورجال دين أكفاء إلى ولايات العراق لتدريس فضائل الإسلام السنّي في المدارس الابتدائية، وأوصت بدعم الحكومة المادي لهم بما يؤمن معيشتهم هناك. في السنّة التالية، في 1886، وضع

---

1 -Selim Deringil, The Well-Protected Domains: Ideology and the Legitimation of Power in the Ottoman Empire, 1876-1909. London: I. B. Tauris, 1998.

2- لم توضح تلك المصادر وتبين بالضبط ما هو نوع تغير النص المحتمل أن يحصل أذا سمح للإيرانيين بطبع القرآن الكريم.

حسنو أفندي مأمور الضرائب، وكان في جولة تفتيشية لأملاك العقارات في بغداد والموصل، تقريراً عند عودته إلى إسطنبول أشار فيه إلى زيادة التشيع هناك. فقررت الوزارة بعد المداولة مع مكتب شيخ الإسلام، بإنشاء مساجد ومدارس فوراً في بغداد لنشر عقائد آهل السنّة والحد من التشيع.

في سنة 1890 أرسل والي البصرة تقريراً إلى الوزارة بخصوص التشيع في العراق ووضع بعض المقترحات والحلول. ادعى بأن هناك ثلاثة من بين كل أربعة مواطنين أصبحوا شيعة في المنطقة الآن؛ بسبب " قيام العلماء الإيرانيين بنشر التشيع في كل القرى وبين جميع العشائر، ويطلقون لقب "مؤمن" على كل مَن يتشيّع من العرب." وبيّن الوالي بأن هذه العشائر تفضّل في الحقيقة الجنسية العثمانية بسبب " الاضطهاد الكبير الذي يتعرض له المواطنون في إيران،" ومن الممكن أن يتحول الكثير منهم إلى المذهب السنّي لو كان هناك من الدعاة السنّة مَن يعلم هذه العشائر والقرى منهج الإيمان. ومن أجل وقف انتشار التشيع، وضع الوالي الخطوط العريضة لمجموعة من الخطوات، ذهب فيها إلى حد اقتراحه بطرد جميع رجال الدين الرسميين الذين " يقودون الناس إلى طريق الجهل." واقترح كذلك إغواء شيوخ وزعماء العشائر بالنياشين التقديرية وتعيين دعاة من السنّة لهم معرفة باللغة العربية وقراءة القرآن، وكذلك معرفة بأوضاع العراق والحياة القبلية فيه، ولهم - بالطبع - الولاء للدولة. هؤلاء الدعاة عليهم تأسيس مدارس للعشائر، يتقاضون رواتب مجزية، و"يحمون الأطفال من الجهل، ويعلمونهم مبادئ الإسلام."

نشر الصدر الأعظم كامل باشا مذكرة في سنة 1891 يدعم فيها قضية التعليم وتدريب العلماء. واقترح إرسال مجموعة من الطلاب

الشيعة إلى الأزهر برعاية الحكومة؛ حيث يقضون ثمانية إلى عشر سنوات لتعلم أسس اللغة العربية والمذهب السنّي. والغاية من ذلك هو توظيفهم في المدارس المحلية عند تخرّجهم وعودتهم إلى ديارهم. هذه الاقتراحات اقتبسها من ملاحظاته على الإرسالية البروتستانتية الأمريكية التي أرسلت بعض الأرمن للدراسة في مدارسهم، وعند عودتهم، هدوا الناس إلى معتقداتهم الجديدة. لكنْ؛ بسبب وضع مصر ذلك الوقت تحت النفوذ البريطاني، ارتأى السلطان بأن يرسل الطلاب إلى إسطنبول بدلاً من مصر. التحق ثلاثة عشر من الطلاب الشيعة وطالبان من السنّة في "المدرسة الأولية" في إسطنبول في شهر شباط 1893. كان الأمل بأن يتخلى هؤلاء الطلاب عن ولائهم إلى عشائرهم وإلى التشيع، ويتعلموا احترام وحب بلدهم والمدرسة الحنفية. لكنْ؛ في شهر حزيران تقدم اثنا عشر طالباً منهم بطلب منحة السفر للعودة إلى ديارهم. أما الطلاب الثلاثة الباقون؛ فتم تعيينهم بعد تخرّجهم في وظائف حكومية، مثل دائرة رئيس المحكمة العسكرية. كانت الفكرة من تعليمهم؛ لكي يعطوا الدروس في المساجد والمدارس، والعيش بين المواطنين الشيعة، وتقديم المشورة إلى اللاجئين، ولهدي الناس إلى "الطريق المستقيم." لكنْ؛ بسبب قلة عدد الخرّيجين فشل المشروع، وليس هناك من دلالة على استمرار المدرسة بعد ذلك.

لم يؤخذ بالاعتبار أي إجراء عسكري حقيقي كأحد الحلول لمجابهة مشكلة التحول المذهبي السنّي–الشيعي في العراق. على الرغم من أن شيخ الإسلام السابق، حسني حسنو أفندي، اقترح تشكيل نوع من "المخابرات السرية الدينية"[1]، تتكون من علماء الدين السنّة الذين

1- المصطلح من سليم ديرنگل ، أنظر صفحة 82 أعلاه.

يراقبون النشاطات الشيعية في المنطقة وأخبار الباب العالي عنها. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت بعض التقارير بأن تهتم الحكومة العثمانية بإدامة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف التي تلقى الرعاية والتبرعات الكبيرة من الحكومة الإيرانية ومن إيرادات الزوار الشيعة. وإنه لا بد من سيطرة الحكومة العثمانية على مدن العتبات المقدسة وعلى حركة الزوار الإيرانيين، فهي ضرورية لكبح انتشار التشيع بين المواطنين. ومنذ سنة **1905** اتخذت مشكلة الشيعة في العراق بعداً جديداً عندما انخرط العلماء الشيعة في المدن المقدسة واختلافهم على الأمور السياسية في الثورة الدستورية في إيران. في ذلك الوقت، اتخذ الباب العالي بعض الإجراءات لتعزيز وإحكام السيطرة المركزية في المنطقة باتخاذ بعض الإصلاحات الجديدة. فتم إرسال المزيد من معلمين إلى جنوب العراق لنشر المعتقدات السنّية. وأدرك الباب العالي كذلك بأن الفقر هو أحد الأسباب الرئيسية للتشيع، فبدأ بإقامة وتطوير المشاريع المهمة وخصوصاً الإروائية منها على وجه السرعة، إضافة إلى الاهتمام بمستوى التعليم، والتأكيد على منع الزواج بين السنّة والشيعة من أجل وقف التحول المذهبي. لكن السلطات تجنّبت التعامل الصارم مع المناسبات الدينية الشيعية.

فريضة الخدمة العسكرية وولاء الجيش:

نتيجة للنشاط الدعوي الشيعي لعدة عقود من الزمن، أصبح ولاء الجيش العثماني في العراق في موضع تساؤل. كان تسعون بالمائة من الجيش السادس في العراق هم من الشيعة. في سنة **1885** عاودت الوزارة اهتمامها مرة أخرى بقضية زواج النسوة العثمانيات من الرجال الإيرانيين، بالتمسك بالمادة **3** من قانون سنة **1874** بحظر الزواجات العثمانية–الإيرانية، وبالتأكيد على أن جميع الأبناء الذكور يعتبرون

مواطنين عثمانيين، ويخضعون للخدمة العسكرية. بعد فترة قصيرة من إصدار هذا المرسوم في سنة 1885، بدأت الحكومة الإيرانية بسلسلة من الاحتجاجات. فبعثت السفارة الإيرانية بمذكرة إلى مجلس الوزراء، تعترض فيه على فرض الخدمة العسكرية على الأولاد من أمهات عثمانيات متزوجات من مواطنين إيرانيين. وطلبوا بإعفاء الأولاد الذين ولدوا قبل نشر قانون سنة 1874 من الخدمة العسكرية، وكذلك عدم لجوء الحكومة العثمانية إلى ترحيل الإيرانيين المتزوجين على خلاف قانون الحظر. رداً على الاحتجاج الإيراني، أكد مجلس الوزراء على حظر هذه الزواجات، وأعرب المسؤولون العثمانيون عن قلقهم إذا ما سمح للعثمانيات من الزواج بالإيرانيين، بأن يكون ذلك وسيلة من أجل إعفاء أولادهم من الخدمة الإلزامية. لكنهم سمحوا بالإعفاء من الخدمة العسكرية للأولاد الذين ولدوا قبل سنة 1874. وأرسل مجلس الوزراء نتائج هذه المناقشات إلى بغداد والبصرة وأرضروم وفان والموصل، والى الأمراء العسكريين في الجيش الرابع والجيش السادس. أوضح التقرير السبل الكفيلة لمنع المواطنين العثمانيين من الحصول على الجنسية الإيرانية. والقيام بطرد الإيرانيين الذين يتزوجون بخلاف قانون الحظر إلى خارج الدولة فوراً. كذلك طرد جميع الأئمة والمختارين الذين يسهلون هذه الزواجات. وأوضح التقرير أن جميع الأولاد المؤهلين للخدمة الإلزامية، ولكنهم في الخارج، عليهم أداء الخدمة العسكرية حال عودتهم.

في الخامس والعشرين من تشرين الأول 1886 سنّت الحكومة العثمانية لائحة نظام التجنيد (أخذ عسكر نظامنامه). وتضم المادة 32 متطلبات الخدمة العسكرية للأولاد من زيجات النساء العثمانيات بالمواطنين الإيرانيين. في الشهر التالي، في تشرين الثاني 1886، طلبت الحكومة الإيرانية إلغاء كلا القانونين الأول الصادر في سنة 1874

المتعلق بحظر الزواج، والثاني المادة 32 من لائحة نظام التجنيد. وبالمقابل، أعلنت الحكومة الإيرانية بأن الأولاد من الرجال العثمانيين المتزوجين من النساء الإيرانيات سيفرض عليهم الخدمة العسكرية في الجيش الإيراني. لكن هذا التهديد لم يكن له أي فعالية. وبعد ثلاثة شهور، رفضت الحكومة العثمانية بشكل رسمي طلب الحكومة الإيرانية بإلغاء قانون حظر الزواج، ولائحة التجنيد العسكري. ورداً على ذلك، استمرت السفارة الإيرانية بالاحتجاج:

الطلب بقوة بإلغاء (المادة 32 من لائحة التجنيد..) بما أن متطلبات هذه المادة تتجاوز على حدود القانون الديني (الشرعي) للدولة العثمانية. وليس لأي دولة السلطة التنفيذية باتخاذ هكذا إجراءات استبدادية هي على كل حال غير قانونية أصلاً. يجب أن لا يكون هناك تدخل بين الزوجات والأطفال الإيرانيين في زواجات عقدت حسب الشريعة، حتى لو كان حظر الزواج بين النساء العثمانيات والمواطنين الإيرانيين يعتبر من خصوص الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. سنعتبر هذه المواد غير موجودة أصلاً؛ لأنها بالأساس تتعارض مع القانون العام للدولة، وهو يؤكد بوضوح بأن الزوجة والأطفال يتبعون جنسية الأب.

في هذه المذكرة، وفي كل المراسلات التالية، استمرت الحكومة الإيرانية بالإشارة إلى التناقض بين قانون حظر الزواج لسنة 1874 وبين "القانون العام للدولة" وتجادل بوجوب حصول الإيرانيين على نفس الحقوق التي يحصل عليها الأجانب حسب قانون الجنسية العثماني لسنة 1869. وأصر السفراء الإيرانيون بأن هذا القانون غير قابل للتطبيق؛ لأن في قضايا مشابهة تتعلق بأجانب آخرين يعيشون في الأراضي العثمانية لا يخضعون لقانون الحظر. واستمروا في ممارسة

الضغوط بالدعوة إلى إلغاء المادة 32. وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية في نهاية المطاف وافقت على طرد المواطنين الإيرانيين المتزوجين بخلاف قانون الحظر من الأراضي العثمانية، إلا أنها استمرت في الإحتجاج ضد المادة 32، مشيرة إلى أن القانون يجب أن لا يكون بأثر رجعي، ويشمل الأطفال المولودين قبل نشر لائحة التجنيد الإلزامي، وعليه؛ يجب إعفاؤهم من الخدمة العسكرية الإلزامية.

في آذار سنة 1888 أصدر مجلس الوزراء تأكيداً حول متطلبات الخدمة العسكرية:

أن الأطفال من هذه الزيجات الذين يبقون في الأراضي العثمانية سيخضعون للخدمة العسكرية الإلزامية عندما تحين أعمارهم لأداء الخدمة. وأما هؤلاء الإيرانيون الذين تم طردهم (من الأراضي العثمانية) لمخالفتهم قرار حظر الزواج، ثم عادوا بعد فترة قصيرة ... سيخضعون للخدمة العسكرية عندما تحين أعمارهم للخدمة.

تم وضع الإجراءات اللازمة لتحديد المواطنين العثمانيين المطلوبين للخدمة الإلزامية. فشكّلت لجنة التفتيش العسكري (تفتيشي عسكري قومسيون) للتحقق ووضع الخطة اللازمة لتسجيل السكان. في سنة 1897 اقترحت اللجنة بأن الأولاد الذين تحين أعمارهم لأداء الخدمة سيتم تسجيلهم في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من كل عام، وتحول قائمة الأسماء إلى الدائرة العسكرية المحلية. ويتم إلقاء القبض على الشبان الذين يمتنعون عن التسجيل، ويجنّدون مباشرة في الجيش. طلبت اللجنة من القنصل الإيراني العام إعطاء قائمة بالمواطنين الإيرانيين الذين تحت حمايتهم. وعندما لم تأت هذه القوائم أصدرت الحكومة العثمانية تعليماتها إلى الولايات بأن عليهم القيام بمهمة

تسجيل هذه الشريحة بأنفسهم. ويتم التحقق من كل حالة على حدة، وأن لا يكون هناك قرار إعفاء حتى التيقّن بشكل مطلق في متى وكيف استقر هؤلاء الإيرانيون في العراق.

في بعض القضايا المحددة التي وصلت مجلس الوزراء خلال العقود الأخيرة من عمر الإمبراطورية، كان هناك تأكيدات مستمرة بفرض الخدمة العسكرية. ففي سنة **1892** على سبيل المثال، كان هناك استفساراً إلى المستشارين القانونيين لدائرة الصدر الأعظم، فيما إذا كان الأطفال من غير المسلمين عليهم دفع البدل العسكري. فكانت هذه القضية بخصوص **300** إلى **400** طفل من غير المسلمين من أمهات عثمانيات في مدينة حلب متزوجات من رجال إيرانيين، فكان جواب المستشارين القانونيين، حسب نص المادة **3** من قانون سنة **1874**، أن جميع الأطفال الذين ولدوا من هذه الزيجات مطلوبون للخدمة الإلزامية، والبدل العسكري، وجميع الضرائب المستحصلة للدولة. ونتيجة لقرار المستشارين، اضطر الأطفال غير المسلمين من آباء إيرانيين إلى دفع البدل العسكري. وفي فترة تالية، في سنة **1910**، نظر مجلس الوزراء في طلب للإعفاء من الخدمة العسكرية مقدم من شخص باسم محمد حسن، وهو إيراني حصل على الجنسية العثمانية في سنة **1880-1881**. فكان جواب الوزارة بأن الأجانب (المواطنين غير العثمانيين) الذين يستقرون في الأراضي العثمانية، ويحصلون على الجنسية العثمانية عليهم أداء الخدمة العسكرية ما دام أنهم لم يؤدّوا الخدمة العسكرية في بلدانهم الأصلية. وفي سنة **1914**، واجهت وزارة الداخلية قضية عائلة من كركوك تتكون من سبعة عشر فرداً يدعون بأنهم مواطنون إيرانيون، زاعمين ذلك لغرض التخلص من الخدمة

العسكرية. كان الأب من قبائل كويلو، وكان قد استقر في كركوك منذ أكثر من أربعين عاماً. كان جميع الأطفال مسجّلين في إحصاء النفوس، وعندما لم يتمكّنوا من إثبات ادعائهم بأنهم مواطنون إيرانيون، في وقت التسجيل العسكري، اعتبروا خاضعين للخدمة الإلزامية، وتم سوقهم.

التصرف في العقارات وفقدان الأراضي العثمانية :

هناك مسألة أخرى لها صلة بالظاهرة الديموغرافية للزواج بشكل عام، وفي هذه الزواجات بشكل خاص. لقد كانت هذه القضية ولفترة طويلة مسألة حساسة بين الدولتين نظراً لكونها تمثل الحيازة القانونية على الأراضي العثمانية من قبل مواطنين إيرانيين. وكان قد تم معالجة هذه القضية في اتفاقيات سابقة بين الدولتين، لكنْ؛ كان هناك انتهاكات لإحكام المعاهدات على المستوى المحلي، وخصوصاً في العراق؛ حيث دأب الولاة العثمانيون على مصادرة الممتلكات الإيرانية. لكنْ؛ نتيجة لسلسة الإصلاحات التي صدرت خلال فترة التنظيمات العثمانية أصبحت إمكانية نقل ملكية الأموال غير المنقولة عن طريق الوراثة إلى المواطنين الإيرانيين قضية ضاغطة. فعندما أصدر السلطان عبد المجيد " فرمان الإصلاحات " سنة 1856، قيد مصادرة الحكومة للممتلكات العائدة للمواطنين العثمانيين، وبينما ثبت قانون الأرض لسنة 1858 بشكل أساسي الحق في الملكية الخاصة للأرض، سمح الفرمان العالي الصادر في 18 كانون الثاني 1867 للأجانب بامتلاك العقارات الخاصة في الأراضي العثمانية.

استخدمت الحكومة العثمانية هذه المعاهدات، بالإضافة إلى قانون الأرض لسنة 1858 ومرسوم 1867 لمحاولة حلّ المشكلة الطويلة الأمد لعقارات المواطنين الإيرانيين المتوفّين في الأراضي العثمانية. لكن قضية الزواج بين العثمانيين والإيرانيين هي التي عقّدت المسألة، وتركّز

الاهتمام هنا على إمكانية أن تصبح ملكية الأراضي العثمانية هذه تحت حيازة الإيرانيين. وعندما تتعلق القضية بولايات العراق الحدودية يصبح للأمر أكثر أهمية، فإذا سمح للزيجات بين النساء العثمانيات والرجال الإيرانيين، يمكن عندها تتحول الثروات من الأموال المنقولة وغير المنقولة من الأيادي العثمانية إلى أملاك للزوجات والأولاد هم مواطنون إيرانيون. لهذا؛ فإن مسألة الميراث هي أحد الأسباب الرئيسية المهمة لصدور قرار الاستثناء من قانون الجنسية العثماني لسنة 1869 المتعلق بحرمان النساء العثمانيات وأولادهم من الحصول على الجنسية الإيرانية. وقد عبرت الحكومة العثمانية بشكل واضح على قلقها من مشكلة نقل الملكية للإيرانيين حينما أعلنت في سنة 1889، أنه في حالة وفاة مواطن إيراني فمن واجب مكتب الأحوال الشخصية في السفارة الإيرانية من تسجيل وتقسيم الثروات والممتلكات المنقولة، أما الممتلكات العقارية وغير المنقولة؛ فتقسم - فقط - على الأشخاص الذين يحملون الجنسية العثمانية.

إحدى القضايا من سنة 1889 تعطينا صورة عن هذه المشكلة، وهي تخصّ السيدة فاطمة الزهراء هانم. كان والدها في الأصل مواطناً إيرانياً، وكان قد توفي زوجها حجي إبراهيم، وهو كذلك مواطن إيراني. كان لفاطمة الزهراء هانم ولد من زوجها إبراهيم، واسمه إبراهيم، يدّعي بكونه مواطن إيراني. حاولت السفارة الإيرانية إثبات الجنسية الإيرانية للولد، وحصل على العقار من الميراث. لكنْ؛ وجد مجلس الوزراء أن والد فاطمة الزهراء هانم السيد حسين أفندي كان قد هاجر إلى إسطنبول، وحصل على الجنسية العثمانية، وتزوج من السيدة عصمه هانم، وهي مواطنة عثمانية، فأصدرت الوزارة:

القانون النافذ يؤكد بوضوح في الفرمان العالي الصادر في الحادي عشر من شهر ربيع الآخر لسنة 1237 (الأمر العالي لمحمود الثاني

لسنة 1822 الخاص بحظر الزواج من الإيرانيين) والذي تم التأكيد عليه مؤخراً (في 1874) في قانون حظر الزواج. إن إحتجاج دولة إيران على أصدار القانون (لسنة 1874) وتصريحات السفارة الإيرانية بعدم شمول هذه القضية بالقانون، أمر غير مقبول.

على قدر تعلق الأمر بالميراث في هذه القضية، قررت الوزارة بأن فاطمة الزهراء هانم وابنها إبراهيم يعتبران مواطنين عثمانيين، ولهما الحق في الأملاك غير المنقولة. لقد جابهت الحكومة العثمانية في العقود الأخيرة من عمر الإمبراطورية، العديد من القضايا المتعلقة بالعقارات للإيرانيين، ومعها الكثير من الاستفسارات والتوضيحات بخصوص المواطنة والجنسية للزوجات والأطفال من الزيجات مع الإيرانيين. وفي جميع هذه القضايا، تم تثبيت الحكم على أن الزوجة والأولاد هم مواطنون عثمانيون، بغض النظر عما إذا كانت الزيجات وولادة الأطفال قبل أو بعد صدور قانون حظر الزواج لسنة 1874. ففي سنة 1913 على سبيل المثال، ذكر مكتب الصدر الأعظم بأن الغاية من قانون سنة 1822 كان من أجل وقف المد الشيعي في الدولة العثمانية عن طريق منع التزاوج مع الإيرانيين. أما قانون سنة 1874؛ فلم يجعل هناك تمييز للديانة، لهذا فشمل الحظر جميع الزيجات للمواطنين العثمانيين، المسلمين وغير المسلمين. أما الاستثناء الذي صدر في 1886 فهو للأولاد الذين ولدوا قبل هذا التاريخ، وهذا يتعلق بلائحة السوق للخدمة العسكرية. وفيما يتعلق بجميع الأمور الأخرى، فالأطفال من هذه الزيجات هم مواطنون عثمانيون يخضعون لكافة الضرائب وجميع الواجبات الأخرى تجاه الدولة.

لكنْ؛ في سنة 1914 بدأ بعض المستشارين القانونيين في مكتب الصدر الأعظم بالنظر في إمكانية إلغاء قانون حظر الزواج لسنة

1874. وكـان الـدافع لهـذه المناقشـات هـو طلـب السـفارة العثمانيـة ـ﴿ طهران عن ماهية الخطوات المطلوبة لإصدار قانون جديد لتعديل حظر الزواج لسنة 1874. أوضح المستشارون القانونيون مرة أخرى بأن دافع الحكومـة العثمانيـة لإصـدار قـانون سـنة 1874 كـان يهـدف إلى تقييـد الزيادة ـ﴿ عدد المواطنين الإيـرانيين، ووقـف التشـيع ـ﴿ الدولـة العثمانيـة، وقد تبيّن أن هذه الخطة لم تكن ناجحة. فطلب المستشـارون القـانونيون بالدعوة إلى اجتماع لمجموعة من الخبراء السنّة والشيعة من أجل اعتماد خطة مناسبة لترضي كلا الحكومتين.

مع هذا، حذر المستشارون بأنه من الضـروري منـع تدفّق الإيـرانيين إلى العراق للهرب من الخدمة العسكرية، ومـن المحتمـل أن يؤدي هـذا إلى زيادة عدد الإيرانيين ـ﴿ المنطقة ـ﴿ حالة إلغاء قانون الحظـر حـين يسـمح للنسـاء العثمانيـات وأولادهـم باكتسـاب الجنسـية الإيرانيـة. لهـذا؛ قـرّروا وضع قانون جديد، يسمح فيه لهذه الزيجات قانونياً لكن بـدون أن يـؤدي إلى زيـادة أعـداد الإيـرانيين ـ﴿ العـراق. فالقـانون الجديـد يجيـز قانونـاً الـزواج مـن الإيـرانيين، لكـنْ؛ يبقـي علـى حرمـان الزوجـة والأولاد مـن الحصول على الجنسية الإيرانيـة. وبـذلك يبقـى الأطفـال الـذكور ملـزمين لأداء الخدمة العسكرية.

لم تؤخذ أي إجـراءات فعليـة لاعتمـاد مشـروع القـانون الـذي يسـمح بهـذه الزيجـات. ـ﴿ سـنة 1916، ـ﴿ أتـون الحـرب العالميـة الأولى، عـاودت السفارة الإيرانية بطلب اعتماد الجنسية الإيرانية للأطفال المولـودين مـن الزيجـات العثمانيـة–الإيرانيـة والـذين يعيشـون ـ﴿ العـراق. فجـاء التأكيـد من المستشـارين القـانونيين ـ﴿ مكتـب الصـدر الأعظـم بـأن قـانون الحظـر مـازال سـاري المفعـول، وبمـا أن القـانون المقـترح لإلغـاء الحظـر لم يشـرّع بعد، فإن جميع الأطفال من هذه الزيجات هم مواطنون عثمانيون.

وفي الحقيقة، في سنة 1917 قرر مكتب الصدر الأعظم التراجع عن مقترحاته السابقة بإلغاء الحظر. وفي المناقشات التي جرت بخصوص البدل العسكري، أوضح المستشارون القانونيون بشكل صريح الدوافع الأصلية للحظر، وضرورة استمرارها:

منذ معركة چالدران [1514] والى سنة 1200[1785-1786] لم يكن يسمح للإيرانيين، ولا حتى لأي أجنبي، الإقامة في الدولة العثمانية. لهذا؛ فإن الحكومة العثمانية ليست مهتمة بهذه المسألة.

قبل مائة عام، منذ منتصف عهد السلطان سليم الثالث، حدثت تحولات كبيرة في الساحة السياسية نتيجة للاختراعات والاستكشافات الحديثة، مثل التلغراف ونقل البريد البحري والأرضي، وبالأخص التطور في النقل بخطوط السكك الحديد والسفن البخارية، والإصلاحات الإدارية. (ونتيجة لذلك) ازداد عدد المواطنين الأجانب المقيمين (في الدولة العثمانية) وازدادت أعداد الإيرانيين بشكل يفوق الآخرين بالمقارنة.

في عهد السلطان محمود (الثاني) صدر الفرمان المؤرخ في الأول من رجب سنة 1237 الخامس من كانون الثاني 1822 (بسبب) زيادة الزيجات بين النساء العثمانيات والرجال الإيرانيين.

أصر المستشارون بأن ليس هناك من أسباب تدعو لإلغاء الحظر الساري. لكنْ؛ في سنة 1920 كما يبدو، عاود المستشارون القانونيون باقتراح لإلغاء قانون حظر الزيجات العثمانية-الإيرانية. ففي الجدل بعدم وجود سند ومتطلبات دينية لهذا الحظر، كان موقفهم لصالح دولة المواطنة وتقديم المصلحة القومية. لاحظوا تاريخياً، كان الزواج المختلط بين الطوائف قانونياً ورسمياً، من حق الرجال السنّة الزواج من نساء الشيعة، وكذلك الرجال الشيعة بالزواج من نساء السنّة. فأقر

المستشارون بأن هذا القانون كان قد صدر أساساً للحد من زيادة عدد المواطنين الإيرانيين في الدولة العثمانية، وبالتالي من آجل وقف التشيع، ولكنْ؛ الآن ولأسباب سياسية نرى من الضروري إلغاء هذه القانون. وبالإشارة إلى القانون المقترح في سنة **1914**، عاود المستشارون باقتراح إعادة صياغة القانون ليضمن بأن العثمانيات المتزوجات من الإيرانيين وأطفالهم يبقون محتفظين بجنسيتهم العثمانية. فقبل المستشارون بحجج السفارة الإيرانية لموجبات إلغاء هذا القانون، فلم يكن من الممكن، على سبيل المثال، معرفة إذا كان هناك زيادة في عدد الشيعة في الدولة العثمانية. وأكدوا كذلك بأن لم يكن للحظر أي تأثير على قضية المواطنة على أية حال. فالنساء العثمانيات اللواتي تم نفيهن بسبب هذه الزيجات بقين على الجنسية العثمانية. في بعض الحالات لنساء عثمانيات عدن إلى الأراضي العثمانية مكتسبات الجنسية الإيرانية، تم اعتبارهن هن وأطفالهم مواطنين عثمانيين. لهذا، كان من الواضح، بأن الحظر كان عديم الفائدة لأن النساء اللواتي تزوجن من إيرانيين وعادوا من المنفى تم اعتبارهن مواطنات عثمانيات من قبل الحكومة. فكان رأي المستشارين أن الوقت قد حان لإلغاء القانون.

في سنة **1921** طلبت وزارة الخارجية من البرلمان الموافقة على حصول العديد من الأطفال على الجنسية الإيرانية من الذين ولدوا لنساء عثمانيات غير مسلمات. وحتى الأيام الأخيرة من زمن الحكم العثماني، أكد البرلمان على حظر الزواج من الإيرانيين، على اعتبار أن القانون ساري المفعول ويشمل جميع المواطنين من المسلمين وغير المسلمين على السواء.

وأخيراً؛ وبدون أي ضجة أو تفسير، مرّر البرلمان قانوناً في **26** من نيسان **1926** " بشأن قانون المحافظة على حظر الزواج بين الإيرانيين

والمواطنين الأتراك." المادة الأولى نصت كما يلي، " يلغى الحظر المتعلق بزيجات الإيرانيين من النساء التركيات." بالطبع، في ذلك الوقت لم تعد هناك حاجة للاستمرار في هذا الحظر، فقد تشكّل في العراق نظام ملكي منذ **1921**، وبذلك؛ لم يعد يشكّل ولاية حدود عثمانية. بالتالي؛ سمح أخيراً للنساء التركيات من الزواج من مواطنين إيرانيين، وللسخرية، بفقدان جنسياتهم الأصلية واكتساب جنسيات أزواجهن، إنجاز لذيذ، لكنْ؛ بألم بالتأكيد.



الخاتمة

من الممكن رؤية أهمية قانون حظر الزواج بين النساء العثمانيات والرجال الإيرانيين بشكل واضح عندما نأخذ بالاعتبار عدد من العوامل. كان هذا القانون هو الاستثناء الوحيد من القاعدة القانونية الدولية للجنسية المكتسبة، والتي تضمنها قانون الجنسية العثماني لسنة 1869. هذا الحظر شرع في سنة 1874 ليمثل " قانون حماية حظر الزواج بين المواطنين الإيرانيين والمواطنين العثمانيين،" واستمر طوال الخمسين سنة التالية من عمر الإمبراطورية. وخلال تلك الفترة، لاقى قانون الحظر مقاومة مستمرة من قبل الحكومة الإيرانية، ومطالبات داخلية لإلغائه من قبل السفارة العثمانية في طهران، وكذلك تقديم المستشارين القانونيين بمكتب الصدر الأعظم بمشروع قانون للسماح بهذه الزيجات والاستمرار على التحكّم بقضية الوضع القانوني لجنسية هؤلاء النسوة وأطفالهم. كان لقانون الحظر عناصر استراتيجية مهمة لسياسات واسعة لضمان خضوع ولايات الحدود العراقية تحت الحكم والسيطرة المركزية المباشرة. تدخلت الحكومة العثمانية بسلطتها في مسألة الأحوال الشخصية لاعتقاد المسؤولين العثمانيين بأن الزيجات العثمانية–الإيرانية لها تأثير كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتضر النظام العام والسلوك الاجتماعي بطريقة خطرة على السيطرة العثمانية المركزية لمنطقة الحدود العراقية الفائقة الأهمية.

وقد بيّنت الوثائق التي تناولها هذا البحث بشكل واضح بأن حظر الزواج اعتبر استراتيجية ضرورية من أجل الحدّ من المدّ الشيعي في الولاية. ولو كان قد سمح لهذه الزيجات، لتخوّف المسؤولون العثمانيون من تحول العديد من النساء العثمانيات إلى المذهب الشيعي، وبالتالي؛ ولادة أعداد أكثر من الأطفال الشيعة. هذا بالإضافة إلى أن رفع الحظر واعتبار هذه الزيجات قانونية سيؤدي، حسب القانون الدولي بمنح الجنسية المكتسبة للنساء العثمانيات وأطفالهم، إلى تخلّيهم عن جنسيتهم العثمانية والتحول إلى الجنسية الإيرانية. هذا سيعزّز من عدم الاطمئنان إلى ولاء سكان الولاية إلى الدولة العثمانية. وبالنتيجة؛ سيكون هناك موضع شكّ في ولاء هؤلاء الأولاد من الأطفال الشيعة تهدد سلامة القوات المسلحة. وأخيراً، بالنسبة إلى الميراث، فمن أجل حفظ الممتلكات غير المنقولة والعقارات للنساء العثمانيات وأولادهم، فلابد من بقائهم على الجنسية العثمانية. وبعكسه هناك احتمال بأن تنتقل مساحة كبيرة من الأراضي إلى أيادي مواطنين إيرانيين عند وفاة آبائهم الإيرانيين. لهذه الأسباب العديدة، فإن الظاهرة الديموغرافية للزواج ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمسألة سيطرة الحكومة العثمانية على ولايات العراق الحدودية.

أصبحت قضية بناء الأمة تعتمد على تحديد وضع النساء دون التخلي من السيطرة عليهن وعلى أولادهن. فعندما بدأت الإمبراطورية العثمانية تتبنى النماذج القضائية والإدارية الأوربية في القرن التاسع عشر، جاءت معها فكرة المواطنة التي تتعلق بالزيجات التي تحرم المرأة أرادتها. فللمقتضيات الجيوسياسية قامت الحكومة بالالتفاف على متطلبات حقوق المواطنة، فأدرجت في حيثيات القانون قيوداً على شركاء المرأة في الزواج، وبالتالي؛ إخضاع مواطنة المرأة لمتطلبات إدارة

الدولـة لحـدودها الإقليميـة. فـالفكرة الأوربيـة للمواطنـة ـ في تلـك الفـترة كانت تميّز ضد النسـاء ـ في قضـايا الـزواج، فالقـانون الأوربـي يحـدّد علـى المـرأة قبـول جنسـية زوجهـا. وهـذا القـانون يتطـابق بدقـة مـع السـلطة الأبويـة التقليديـة العثمانيـة، لكـنْ؛ مـع اسـتثناء وحيـد – هـذا الاسـتثناء الذي سلّط الضوء على الصعوبة الـتي واجهـت الدولـة العثمانيـة ـ في وضـع سياسات تثبت سيطرة فعلية على ولايات العراق البعيدة.



الملاحق

النصوص التالية المترجمة من اللغة التركية إلى اللغة العربية، ندرجها هنا بدون أي تصحيح أو تعديل، كما وضعت من قبل الصفصافي أحمد القطوري، في تصدير كتاب " رحلة الحدود بين الدولة العثمانية وإيران"، ترجمة مصطفى زهران، المطبوع من قبل المركز القومي للترجمة في القاهرة سنة **2009**، في الصفحات من **45** الى **54** والكتاب هو ترجمة لتقرير محمد خورشيد باشا المعنون " سياحتنامه حدود " المطبوع في اسطنبول في سنة **1844**.

ملحق -1-
تقرير بشأن إيران

التقرير المقدم إلى السلطان من قبل شاهبندر (خوي) و(سلماس) السابق البكباشي علي رضا الموظف في الشعبة الرابعة بدائرة أركان الحرب العمومية بشأن منع المذهب الشيعي المنتشر في بغداد وكل المدن العراقية:

" لو بحثنا في التاريخ لوجدنا أن الدولة الصفوية التي أسسها السلطان الصفوي في إيران، قد استخدمت المذهب الشيعي كأول أدوات الحيل والدسائس التي استخدمتها في ذلك الوقت من أجل تثبيت دعائم السلطنة.

صادف ظهور الدولة الصفوية فترة شهدت فيها الممالك الإيرانية أحداثاً عظيمة؛ فقد كان الصفويون قد اشتروا علماء ما وراء النهر

الذين كانت لهم القدرة على مواجهة المذهب الشيعي الذي يُفرق مسلمي الفرقة الناجية، ومنعوهم من الكلام. وقام الشاه إسماعيل، في ظل المشيخة الصفوية من خلال المشايخ الذين انتشروا في الشوارع والطرقات بين الشعب بهدف بلبلة أفكاره عن طريق قراءة عدد من المرثيات والمدحيات، كما أجبر كافة طبقات الشعب على قبول المذهب الشيعي بإرادته أو رغماً عنه، ووُفق في إقامة سد منيع بين المسلمين الموجودين في الشرق الأقصى، وبين مركز الخلافة، كما أنه نجح في تقوية سلطانه، وتثبيت دعائمها.

وبغية نشر المذهب الشيعي، قام الصفويون بخلط عادات الإيرانيين القديمة والعنعنات الوطنية، بوقائع الإسلام المهمة الموافقة للشريعة، وأسندوها إلى الإسلام. وكما زادت قوة السلطنة يوماً بعد يوم، بذلت العائلة القاجارية التي تولت عرش إيران جهوداً لاتخاذ الوسائل والأساليب الخاصة بنشر المذهب الشيعي؛ كمداعبة مشاعر الشعب وأحاسيسه الدينية والوطنية.

وهكذا ظهر المذهب الشيعي الذي توطن في ممالك إيران بهذه الكيفية، وأصبح ملموساً في الممالك العثمانية مثل بغداد، وما حولها، وقد تأثرت الممالك العثمانية، وإدارات الدولة بذلك.

ومن ثم وجدت العتبات العالية أي (أضرحة المشايخ الكبار) الموجودة في العراق، الذين يجلهم المسلمون، مئات الآلاف من زائريها كل عام، واشتُرط على الطلاب الذين يتلقون العلوم في إيران أن يزوروا تلك الأماكن حيث يقيم الملالي الإيرانيون بصورة دائمة، وذلك من أجل الحصول على الإجازة.

وكان العلماء الإيرانيون متواجدين هناك دائماً في كل وقت، بسبب ضعف أهل السنة والجماعة آنذاك وقيام الملالي الإيرانيون بدعايات كثيرة هناك، وهكذا كان ينتشر المذهب الشيعي في العراق يوماً بعد يوم.

ونظراً، لأن أكثر الأهالي المسلمين الموجودين في العراق، كانوا رُحلاً وبدواً وبسبب المساعدات التي قدمها الإيرانيون لهم، فقد قبلوا المذهب الشيعي، ولقي رواجاً بينهم، وكانوا يعملون على نشره.

إن المنصف الذي يتفحص ماضي الدولة العثمانية الكبرى، يجد أن السلاطين الذين نشأوا في تلك الدولة العثمانية ورجال دولتها، كان هدفهم الأوحد 'إعلاء كلمة الله'.

وقد بذل السلاطين العثمانيون كل جهودهم لمنع الصليبيين – الذين توافدوا من أوروبا كالسيل المنهمر – وكما سعوا بعزم جاد لربط المسلمين الموجودين في الشرق الأقصى كالهند والصين بمركز الخلافة العلية، بينما أصبح المذهب الشيعي – الذي أوجده الصفويون معادياً للخلافة المعظمة – بحراً لا يمكن اجتيازه، وتسبب في جعل المسلمين الموجودين في (خبوه) و (بخارى) و (روسيا) و (قاشغر) وكذلك الأهالي المسلمين الموجودين في الصين والهند في يد إنجلترا، وغدا الملايين من المسلمين في يد الكفر. ولا تزال هذه الأضرار تفتح جراحاً لا تنسى في قلوب المؤمنين.

ونظراً لأن علماء إيران، كانوا مبتلين بمرض حب المنصب والصدارة والظهور. فقد افتدوا مصالحهم الشخصية بدينهم، وكانوا حريصين على المال، يُشعرون الشعب دوماً بأنه محتاج إليهم ومرتبط بهم. وفي الوقت الذي كانوا يجعلون الشعب يقبل الكثير من العادات التي لا يقرها شرع ولا عقل على أنها من أوامر الإسلام، كانوا من ناحية أخرى يكيلون الافتراءات بنفس الدرجة على اهل السنة والعالم الإسلامي. ولم يكن من الممكن أن أمتنع عن تسجيل ذلك وبياناته في تقريري.

والشيعة في إيران لا يفرقون كثيرا بين أهل السنة وبين عبدة الأصنام أو النصارى؛ فطبقاً لمعتقداتهم فإن ما ذبحته النصارى يؤكل، ولكن لا يُزوج الشيعي سنياً. وحتى لا يتواجد عند عقد نكاحه، ولا يسير في جنازته، ولا حماية لمال السنيين. وبناء عليه، ووفقاً لهذه القناعة، فقد حان الوقت لإقامة سد ضد نشر المذهب الشيعي في البلاد العراقية.

وكما انتشر المذهب الشيعي في كل ممالك إيران، وفي قسم كبير من الهند، انتشر أيضاً في منطقة العراق وبين ٤٠٪ من أهاليها. وليس صحيحاً، أن ترسل قوة جبرية لمنع انتشار المذهب. فاستخدام القوة في مثل ذلك سيؤدي إلى تاثير سلبي على العالم الإسلامي، إلى جانب أنه سيخدم رغبات كل الدول المسيحية التي تريد أن تسعد كل يوم بهدم الإسلام.

وبناء عليه كان ثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات أخرى من أجل إقامة سد أمام المذهب الشيعي، او بالأصح إخراجه من الممالك العثمانية. وإن كان المذهب الشيعي المنتشر في بغداد، وكل أقاليم العراق قد اجتذب أنظار موظفي الدولة في ذلك الإقليم، ولكنهم بالتأكيد كانوا يفكرون في اتخاذ تدابير يكون من شأنها الحيلولة دون انتشاره فيها، ويضعونها حيز التنفيذ، بيد أن انتسابهم إلى هذه المناطق قد أجبر الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة. والحاصل ان المذهب الشيعي كان ينتشر في بغداد وما حولها يوماً بعد يوم بسبب الجهل.

ويمكنني أن أعرض ما رأيته مستنداً على تجربتي التي قضيتها في (خوي) و (سلماس) في إيران، فأقول إنه على الرغم من أن المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي في إيران، وأن هناك من هم على درجة عالية من الاطلاع، والفهم لعالم الكتابات، فإنهم كانوا يريدون إنقاذ

حياتهم من ظلم المذهب. ولأن قانون السلطنة الإيرانية أسس على هذا المذهب، فكان على كل الناس الإذعان له وقبوله، أرادوا أم لم يردوا.

ولما كانت مثل هذه المحظورات غير موجودة في العراق، إلاّ ان الإجراءات اللازمة لإلغاء المذهب الشيعي، يمكن ان تكون سهلة جداً. فلم يبق سوى حل واحد لا غير، ألا وهو بذل الجهود لإقامة مدارس لإلغاء ذلك المذهب الذي انتشر بسبب الجهل.

وتقوم تلك المدارس بتعليم الناس ما أمر به الله ورسوله، وتوطن في عقول الأطفال الخدمات الواجبة عليهم تجاه دينهم لنهضة المسلمين، والأكثر من ذلك أنها ستحصن الإسلام، ثم تلغي تأثير دعايات الإيرانيين، وطبقاً لذلك الوضع، فإنه لمنع انتشار المذهب الشيعي، لابد من تعليم الدين الإسلامي وشرحه من خلال فتح المدارس الابتدائية في منطقة العراق. ونظراً لأن المقصد الأساسي من إقامة المدارس في منطقة العراق، هو إقامة حائل بيننا وبين المذهب الشيعي، فسيقتضي الأمر أن تكون المواد التي ستدرس دروساً دينية إلى درجة ما وبغية الوصول إلى ذلك الهدف، يجب على من لديهم القدرة على الإقناع بالعلوم والمعرفة الفقهية من خريجي دار العلوم والمدرسين الموجودين في دار السعادة أن يُجبروا على التعيين في تلك المنطقة بمرتبات عالية، وأن يكون التدريس لمدة خمسة سنوات.

إذن فلا حل سوى تنشئة الطلاب أصحاب الصفات المرغوب فيها في مدارس (كليات) دار العلوم والمعلمين وإرسالهم إلى هنالك. وأن يشترط إضافة مادة دراسية في المدرسة المذكورة لزيادة علوم أولئك الطلاب وزيادة قدرتهم الإقناعية ضد دعايا علماء إيران. وأن تكون مقررات المدارس التي ستدرس بهدف منع انتشار المذهب الشيعي مطابقة

لمقررات المدارس الموجودة بدرجة ما، وإنه من أجل الوصول إلى الحكمة من إنشاء هذه المدارس، ينبغي تزويد الطلاب بالعلوم الدينية، وتاريخ الخلفاء الراشدين بشكل مفصل، وكذلك التوضيح بأسلوب مناسب للأفكار الفاسدة التي سيروجها المذهب الشيعي عن خدمات الخلفاء الراشدين لدين الإسلام. وكلما وجد المدرسون الفرصة وجب عليهم أن يلقنوا معاني الإسلام للطالب و الشعب من خلال انتقاد المذهب الشيعي بأسلوب جيد خارج نطاق الدروس المدرسية.

في حالة تطبيق هذه الأصول بشكل جيد، لن يدرك الإيرانيون ذلك الأمر لسنوات طويلة، ولو فرضنا أنهم سيدركون ذلك فمن المعروف أنه ليس من حقهم فتح مدارس في الممالك العثمانية، والتدريس لأبناء العثمانيين، كما أن أي شئ سيقومون بفعله لهدم ذلك المقصد السامي، لن يكون له ادنى أثر.

ظهرت البكتاشية لفترة في بلاد الأرناؤوط كما حدث في العراق، ولقيت في ذلك الوقت قبولاً وانتشاراً مذهلا في يانيا وما حولها، وقد انتشرت البكتاشية آنذاك بدرجة كبيرة في سنجق (ايلباصان) لدرجة أن حكومتنا العثمانية وجدت نفسها مضطرة لاتخاذ احتياطات لإنقاذ المنطقة من ذلك البلاء.

وكان أول هذا الاحتياطات تعيين سماحة (يونس وهبي أفندي) وهو من الصدور العظام على رأس وفد منطقة الإصلاح في (ايلباصان)، وهو رجل علم، وسياسي، له قدرة على الإقناع. وبمجرد وصول المشار إليه إلى هناك، حتى قام بتعيين شخص واسع العلم، والفضل إثر وفاة الرافضي الذي كان يرأس التكية البكتاشية في ايلباصان. وبهذه الصورة عين بنفسه البكتاشي الجديد على التكية المذكورة. وهكذا تم القضاء

على جزء من البكتاشية – إن لم نقل كلها – التي كانت تسيطر على قضاء ايلباصان، ومنع انتشارها.

اما بخصوص هذه المدرسة المناهضة للتشيع في منطقة العراق نجد أن البدو الرحّل الذين يجوبون أنحاء الجزيرة، أو حسب التسمية الأخرى ميزوبوطاميا، فبعد تزينهم بالمعرفة والعلوم ستتغير حال بداوتهم، وتزيد رغبتهم في الحياة المستقرة؛ فمنطقة الجزيرة العربية منطقة واسعة، ومظهر لتجلي كل أنواع خيرات الله تعالى ونعمه. ولا شك أن هؤلاء البدو سيمكنهم توفير الكثير لخزانة الإعمار والإسكان المالية.

ومن أجل أن تصبح ثرياً في إيران، ما عليك إلاّ أن تصير ملا (شيخ على قدر عالٍ من العلم)، وتقوم بتدريس علوم الفقه. فالرجل الفقير شديد الفقر قبل أن ينتسب لمسلك العلم، يتعلم العلوم ويذهب إلى العراق سيراً على الأقدام، ويقول إنه حصل على الإجازة، وعلى الفور، وفي غضون بضعة سنوات، يصبح صاحب قرية ومزارع.

وقد لفت انتباهي ذلك الوضع عندما كنت في إيران، وبدأت أبحث فيه وفي نهاية بحثي، وجدت أن علماء إيران بسبب أخذهم صدقات مثل؛ الوصاية، ونظارة الأوقاف، والزكاة، وخُمس المال، أصبحوا أثرياء في وقت قليل جداً. فالعلم هو أعلى المقامات طلباً في إيران. وهناك محاكم لمن ينتسبون إلى ذلك المسلك ونجد الحكومة مضطرة إلى طاعتهم.

وبناءً عليه، ونظراً لأن أكثر أولئك العلماء من العتبات العلية في العراق، فينبغي أن يكون الذين سيتم أرسالهم إلى هناك لمكافحة التشيع، من العلماء العثمانيين الكبار، أصحاب الفضل، ممن لديهم قدرة عالية على الإقناع.

ولو تغمد لطف سلطاننا وعنايته هذه الصورة بالتطبيق، والتنفيذ، سيفقد المذهب الشيعي – الذي يمثل سداً كبيراً بين مسلمي الشرق، ومركز الخلافة الكبرى – قوته في غضون وقت قليل.

وبناء عليه سيحصل سلطاننا الرحيم المعظم، والشهريار المكرم صاحب السلطنة الرحيمة والشفقة السلطانية على النتيجة التي لم يستطع أن يحصل عليها السلطان ياوز سليم رحمة الله عليه بقوة السيف، وعزمه العظيم.

وفي ذلك الباب فالأمر والفرمان لسلطاننا المعظم، صاحب الشفقة، والسلطان".

البيكباشي علي رضا الموظف بالشعبة الرابعة لدائرة الأركان الحربية العمومية.

ملحق -2-

آراء السلطان عبد الحميد خان بشأن إيران

" كما هو معلوم من التاريخ، فقد حارب السلطان سليم خان الإيرانيين بغية حل هذه المسألة المهمة، لدرجة أنه خاض حرباً كبيرة ضد الشاه إسماعيل، ولم يكن هناك مفر من إنفاذ هذه الحرب الكبيرة بسبب الفساد الذي كان يقوم به مجموعة من المفسدين في استانبول في ذلك الوقت.

خُدع الإيرانيون الجهلة من أهل العراق، وبغداد وأماكن أخرى بالمنطقة بمذهب الرافضة، وذلك من أجل العيش في استقلال عن الدولة العثمانية. كما أنها سعت إلى إدخال المنتسبين لأهل السنة والجماعة في مذهبهم. فأرسلت الدولة العثمانية وعّاظاً ومشايخ إلى تلك المناطق من أجل منع إيران من تلك المحاولات. وصدرت أوامر حادة وقاطعة للولاة، والمسئولين بهذا الشأن، ودأبت الدولة على ذلك، وأرادت إحضار الأولاد المنتسبين للمذهب الشيعي إلى استنبول لكي يتلقوا تعليمهم بها. إلاّ أنه على الرغم من ذلك فقد فر عدد منهم متعللين بمرضهم. وأصر آخرون على البقاء في الطريق الضال الذي مشوا فيه، وبناء عليه لم يستفد سوى عدد قليل جداً ممن تم تعديل مذهبهم، ولم يتم التوصل إلى نتيجة مُرضيّة حتى الآن.

على الرغم من أن الإيرانيين منتسبين إلى الإسلام، وأن قبلتهم تتجه مثلنا نحو الكعبة، فإنهم تحت تأثير هذا المذهب يدعمون هذه العصابات الأرمنية التي تعمل ضد العالم الإسلامي، ويشملونها بالحماية.. وباختصار؛ فإن الذين تمكنوا من الفرار إنقاذاً لأرواحهم بعد أن نفذوا

بعض الجرائم هنا في استانبول لجئوا إلى إيران ولقوا حسن القبول.. والآن الأرمن يستخدمون إدارة البريد الإيرانية لنشر المفاسد في الأنضول.. وحتى هؤلاء الذين يقومون بهذه المفاسد، ويرتكبون الجنايات فإنهم يهربون إلى إيران ويجدون فيها الحماية.. وهذا ما يُشاهد الآن مع الأسف.

لم تكن الدول التي اتحدت بغية تمزيق الدولة العثمانية، هي إنجلترا، وفرنسا، وروسيا فحسب، بل كان على جوارها – بشكل سري– أمريكا، والبرازيل، وعدة دول صغيرة، وخاصة إيران التي تدعي (أخوة الإسلام)، فعلى الرغم من أن إيران لم تكن أحد الأطراف المتنازعة، فإنها أُدخلت فيها. ويكفي لفهم أن إيران قد دخلت في أنشطة تخل بوحدة الدولة العثمانية واستقلالها، أنها قد أعطيت في مؤتمر برلين قصبة (قطور) وما حولها.

كانت إيران دولة تقوم منذ القدم بهذا النوع من الحركات للوصول إلى غايتها؛ فقد عقد الشاه إسماعيل من قبل اتفاقيات مع الدول الأوروبية، ثم حذا حذوه من جاءوا بعده، وساروا على نهجه. وكانوا يسعون لإضعاف الدولة العثمانية؛ فقد وقع الشاه إسماعيل في (924هـ = 1518م) معاهدة الاتفاق مع المجر، و (البنادقة)، وكتب خطاباً إلى الملك الرابع إمبراطور ألمانيا، وذكر له فيه أن الدولة العثمانية " عدو مشترك " واقترح الاتحاد حول ذلك.

MESOPOTAMIA

دار ميزوبوتاميا

للطبع للنشر والتوزيع

الرحيل الى ميزوبوتاميا	امل بورتر
العراق ما بين الحربين - رسائل ضابط انكليزي	امل بورتر
العراق المعاصر برؤى أجنبية	ترجمة : د. محمود أحمد القيسي
ثورة وزعيم	د. عبد الخالق حسين
الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق	د. عبد الخالق حسين
أشجان وأوزان الهوية العراقية	د. ميثم الجنابي
التوليتارية العراقية	د. ميثم الجنابي
الحركة الصدرية ولغز المستقبل	د. ميثم الجنابي
فلسفة الثقافة البديلة في العراق	د. ميثم الجنابي
فلسفة الهوية العراقية	د. ميثم الجنابي
العراق - حوار البدائل	د. ميثم الجنابي - حاوره مازن لطيف
الصحافة الرسمية في العراق ما قبل جريدة الوقائع العراقية	سالم الالوسي
الطاغية والطغيان في العراق	شامل عبد القادر
رحلة يوسف رزق الله غنيمة الى ايران	طارق الحمداني
بغداد تبوح باسرارها	عباس عبود
بغداد ذلك الزمان	عزيز الحاج
صحائف بغداد	فؤاد طه
مثقفون عراقيون	مازن لطيف
محاولة في فهم شخصية الفرد العراقي	محمد مبارك
الان والغد	مهدي الحافظ
العراق.. نبؤات الامل	مهدي الحافظ
نصوص بغدادية نادرة	د. طارق نافع الحمداني
فيصل ملك العراق	مز ستورث أرسكين

شارع الرشيد في الذاكرة العراقية .... سالم الالوسي

حكاية من بغداد .... أثيل ستيفانا درور

بغداد في عهد الخلافة العباسية.. غي ليسترنج

تقويم العراق .... رفائيل بطي

وزراء بغداد .... طارق حرب

التحضر في المجتمع العراقي ....منى العينة جي

لطيف العاني.. مصور من العراق .... لطيف العاني

سحر الحقيقة... شخصيات وكتب ودراسات في التراث الشعبي ..... باسم عبد الحميد حمودي

بغداد في عصر الخلافة العباسية .... (ليسترنج)

تأسيس بغداد.. الفلسفة والرموز.......................................زهير الهواري

فيصل الثاني .. ملك العراق ....علي ابو الطحين

مشكلة الشيعة في العهد العثماني .... مجوعة باحثين

الناصرية...نعيم عبد مهلهل

شروكية ....شوقي كريم

البقرة التي اكلت صورة السيد الرئيس ....منير العبيدي

الهورلا.. فالح عبد الجبار

الامام علي - القوة والمثال..د. ميثم الجنابي

هادي العلوي .. المثقف المتمرد 3(طبعات) ....د. ميثم الجنابي

محمد مكية : رائد العمارة العراقية.......................................علي ثويني

محطات في فكر وحياة هادي العلوي ....مازن لطيف

مير بصري .. سيرة وتراث .... فاتن محيي محسن

الاب انستاس الكرملي...كريم عبد الحسين فرج

معاوية الثاني والتشيع في البلاط الاموي ....محسن خزعل المحسن

الجواهري بلسانه وبقلمي .... سليم البصون

استذكارات فنية .... قحطان جاسم جواد

انور شاؤل.. الريادة في الادب والصحافة ....محمد جبير

عامر عبد الله... النار ومرارة الامل ....عبد الحسين شعبان

رجال وتاريخ ....حميد السعدون

الثقافة القانونية للمهندسين والمقاولين.................................د. حميد لطيف الدليمي

منهجية البحوث العلمية ....د. حميد لطيف الدليمي

التثقيف الصحي والبيئي.. علي اسماعيل الجاف

في الاحوال والاهوال .... فالح عبد الجبار

أثر التنشئة الجتماعية في البناء الديمقراطي .... عقيلة عبد الحسين الدهان

طبيعة العلامة السميائية وسيمياء النص الادبي .... اخلاص محمد عيدان-صلاح كاظم هادي

السخرية في البرامج التلفزيونية .... ضياء مصطفى

استعادة ماركس ....سعد محمد رحيم

مفهوم الاخلاق عند ابي حيان التوحيدي ....محمد مخلف الدليمي

حكمة الروح الصوفي .... ميثم الجنابي

كتاب الجيب للمحكومين بالاعدام..خضر ميري

تجارب دنماركية ....ضياء حميو

عن الثورة واليسار ....عصام الخفاجي

إشكالية الدولة.. علي حسن الفواز

الثورة العربية والمستقبل ....د. ميثم الجنابي

الفوضى الامريكية.. د. حميد السعدون

أزمة الاسلام...برناد لويس

الماسونية ....عبد الكريم الزهيري

الصابئة المندائية..نعيم عبد مهلهل

هيئة الدفاع عن ابتاع الديانات والمذاهب في العراق.......................كاظم حبيب

يهود العراق..مازن لطيف

التاريخ المنسي ليهود العراق .... مازن لطيف

موسوعة الاضرحة والمزارات العراقية ....مازن لطيف

الاستشراق اليهودي .... عباس سليم زيدان

دورة القمر القصيرة ليهود العراق...مازن لطيف

اجمل المخلوقات رجل ....بلقيس حميد حسن

لالىء طيفها ألق ....حميد نجم الزبيدي

عن الوردة وهي تطيح بحياتي...حيدر الحجاج

ربما ..من يدري؟ ....خزعل الماجدي

شــوغات ....خزعل الماجدي

كفوف الملائكة ....د. مهدي المانع

ثلاث مدن ، ثلاثة اسابيع في الصين ....سعدي يوسف

الاعمال الشعرية الكاملةج1...سلمان داود محمد

الاعمال الشعرية الكاملةج2...سلمان داود محمد

هواجس ملتبسة ....عبد النبي الشايع

غواية الساعات ....عدنان الفضلي

اوروك سليل التعب..علي الشيال

نبي الأنوثة...فاطمة العراقية

كثر الحديث ....كريم العراقي

مرثية البياض...محمد حريب

ضماد الاسئلة ....ناظم الساعدي

الف ميل من الوجع ....ناظم رشيد

طريقة في الغناء (شعر)..ريسان الخزعلي

الليالي العراقية...دنيا ميخائيل

هوامش كحل ....حامد الراوي

رائعة ماجدولين ....نادية عزيزة

موسيقى الصباح ....رسمية محيبس

يحدث دائما ....سامي مهدي

فشل في ذاكرة الارقام ....عباس باني المالكي

نارسيس ....هدى محمد حمزة

مختارات سامي مهدي ....سامي مهدي

تاخرت القياة وبقيت وحدي...بلقيس حميد حسن

بصراوية ....صادق التميمي

ابو سرحان.. كرستال القصيدة الشعبية العراقية ....ريسان الخزعلي

الحاج زاير ....ريسان الخزعلي

مدخل للشعر الشعبي ....عبد الكريم هداد

عرس الماي .... كاظم غيلان

شذارت من العامي والمولد .... محمد حسين الاعرجي

حزن منفى .... عبد الكريم هداد

ضوء بسرداب .... أدهم عادل

غنائيات وردة جمر .... ريسان الخزعلي

الهايكو السومري .... ريسان الخزعلي

شواطي الروح .... بشير العبودي

هوى ودخان .... رياض الركابي

عراق رومي شنايدر .... نعيم عبد مهلهل

غراميات شاكيرا وسلمان المنكوب .... نعيم عبد مهلهل

الجبايش .... نعيم عبد مهلهل

الناصرية .... نعيم عبد مهلهل

غابريل ماركيز يكتب عن سامراء .... نعيم عبد مهلهل

وجوه مرت.. بورتريهات عراقية .... عبد الرحمن مجيد الربيعي

اصباع السرد .... وارد بدر السالم

انطقة المحرم .... سعد محمد رحيم

الحج الى لامناشا-يوميات في شوارع بغداد .... علي شاكر العبادي

مقامات معاصرة .... زاحم جهاد مطر

روايات طفولتنا الهندية .... نعيم عبد مهلهل

النشيد الاممي لمعدان باريس .... نعيم عبد مهلهل

العربة الخضراء(رواية) .... اسماعيل شاكر

الكلب الملاك(قصص) .... صفاء سالم أسكندر

الشاكرية(رواية) .... كريم العراقي

فيروز الأحدب (قصص) .... نيران العبيدي

المعدان (قصص) .... وارد بدر سالم

العودة الى البيت (رواية) .... وديع شامخ

المعبث(قصص) .... علي الحديثي

هروب الموناليزا(رواية)ط1+ط2 .... بلقيس حميد حسن

دار ميزوبوتاميا

طبع _ نشر _ توزيع

العراق _ بغداد _ شارع المتنبي

البريد الالكتروني: hamawendi@yahoo.com

Mazin24@ymail.com

Mazin774@gmail.com

موبايل : 07905139941